
منهجية علم الاجتماع
بين
الماركسية والوظيفية والبنيوية

منهجية علم الاجتماع

بين
الماركسية
والوظيفية
والبنيوية

د.أحمدالقصير

الهيئة المصرية العامة للكتاب
الطبعة الثالثة 2012

منهجية علم الاجتماع
بين
الماركسية والوظيفية والبنيوية

د.أحمد القصير

الطبعة الأولي 1985: الهيئة المصرية العامة للكتاب
الطبعة الثانية 2006: دار العالم الثالث
الطبعة الثالثة 2012: الهيئة المصرية العامة للكتاب

مقدمة

ظلت الدراسات الاجتماعية في مصر تهتم، لفترة طويلة، بالجوانب التطبيقية. وإذا كانت هذه الدراسات قد أسهمت في تجميع القدر الكبير من المعطيات الواقعية، فإن الاستفادة الكاملة من هذه المعطيات يستلزم الإلمام الكامل بالقضايا المحورية والمنهجية. وفضلا عن ذلك فإن تملك ناصية التقنيات الإجرائية للبحوث الميدانية لا يتأتي إلا بربط هذه التقنيات ذاتها بالمبادئ المنهجية التي تمكن الباحث من وضع الأبعاد المتعددة للحياة الاجتماعية في اعتباره.

ومن هنا تظهر أهمية أن يزداد الارتباط بين المنطلقات المنهجية والبحوث الميدانية في الدراسات الاجتماعية في مصر. أي ينبغي أن يتخطى علم الاجتماع في مصر مرحلة الاقتصار على مجرد وصف الواقع. فإن معظم هذه الدراسات لا يزال يتسم بالفعل بهذه الصبغة. وهي صبغة تجعل من المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر مدرسة وصفية في المقام الأول. وإذا كنا نقول بذلك التوصيف فإنما نستند في ذلك إلى رأي أحد الرواد في مجال علم الاجتماع في مصر حينما قرر أن المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر هي «مدرسة وصفية أولا وقبل كل شيء» **(انظر: حسن الساعاتي، «تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر»، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول).** وإذا كانت تلك السمة التي تميز هذه المدرسة قد ارتبطت بالبدايات الأولى لعلم الاجتماع في مصر فإن توطد أركان هذا العلم في بلادنا يقتضي مواصلة التطور لهذه المدرسة الفكرية. ويتأتى هذا بالمزيد من الاهتمام بالقضايا المنهجية المحورية لعلم الاجتماع. وانطلاقا من ذلك تحدد موضوع هذه الدراسة.

وكما تبين هذه الدراسة فإن الاقتصار على وصف الواقع الاجتماعي لا يشكل سوى خطوة، بل خطوة غير كاملة، في مجال الدراسات الاجتماعية. ومن هنا حاول الباحث أن يتناول القضايا المنهجية الأساسية التي يرتبط بعضها بإيجاد علاقة بين النظرية والتطبيق. وقد جاءت الدراسة في ثلاثة أبواب تحتوي على ستة فصول. ويتناول الباب الأول المدخل المعرفي للنظرية الاجتماعية. وجاءت المعالجة في فصلين: الأول عن الصفة النوعية المتميزة للظاهرة الاجتماعية، والتي تشير إلى ضرورة معالجتها وفق مقولات خاصة تضع في اعتبارها الخصائص النوعية لهذه الظاهرة. وهي خصائص

تتسم أساسا بالنسبية والتاريخية. أما الفصل الثاني فيتناول بعض القضايا المعرفية التي يرى الباحث أن تناولها يمثل مدخلا أساسيا يعين على تحديد بعض المنطلقات عند الشروع في دراسة القضايا التي يتناولها علم الاجتماع. **أما الباب الثاني من هذا البحث فيتناول النظريات الاجتماعية المعاصرة وهي نظرية المادية التاريخية ونظرية التحليل الوظيفي ثم نظرية التحليل البنيوي. وإذا كانت الدراسة قد اقتصرت على هذه النظريات فذلك لأن الباحث يرى أنها تمثل المنطلقات الرئيسية السائدة في علم الاجتماع المعاصر. وينبغي أن نشير إلى أن هذا التقسيم لا يعني أن الدراسة لم تتعرض لبعض الاتجاهات النظرية الأخرى المؤثرة في علم الاجتماع. فقد تعرضت الدراسة لتلك الاتجاهات ارتباطا بالموضوعات موضع البحث. وعلى سبيل المثال فإن تقسيم فصول الدراسة لم يشتمل على جزء خاص بأوجست كونت، ومع ذلك فإن بعض منطلقاته المنهجية جرت الإشارة إليها في سياق تناول القضايا موضع البحث. وثمة حقيقة اتضحت من خلال الدراسة، وهي تأثيرات كل من كونت ودوركايم على علم الاجتماع المعاصر. وفي هذا الصدد يتضح التأثير الشديد لهذه الشخصية الأخيرة بالذات، وخاصة تأثيرها في كل من الوظيفية والبنيوية. ومن هنا كان دوركايم متواجدا في معظم فصول هذه الدراسة.**

أما الباب الثالث من هذه الدراسة فيتناول المفهوم المحوري في علم الاجتماع. ونعني بذلك مفهوم «البنية الاجتماعية». فهذا المفهوم تتركز حوله المنطلقات المنهجية المختلفة في علم الاجتماع. ومن هنا يمكن اعتبار الفصول الخمسة الأولى بمثابة التمهيد لتناول هذا المفهوم الجوهري. ويشمل هذا الباب فصلا وخاتمة. وقد تم فيه تناول المبادئ المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية. وعرضت الخاتمة المبادئ المنهجية المستخلصة نتيجة تناول المعالجات الوظيفية والماركسية والبنيوية لمفهوم البنية الاجتماعية.

وقد حاولت الدراسة أن تركز في الباب الثالث على توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين المبادئ المنهجية التي تطرحها كل من الوظيفية والماركسية والبنيوية. وأوضحت دراستنا لهذه المنطلقات المنهجية أن المدخل الصائب لدراسة البنية الاجتماعية لا يقف عند مجرد وصف الواقع الاجتماعي. ومن هنا اتضح مدى قصور النزعة الإمبريقية التي تتبناها الوظيفية بالذات وترفضها كل من الماركسية والبنيوية. وهكذا تتضح أهمية أن تنطلق البحوث الاجتماعية، لا من مجرد إطار تصوري، وإنما من مبادئ منهجية عامة تمكن الباحث من أن يعالج المواد والمعطيات الواقعية معالجة

صائبة تتيح الكشف عن الواقع غير المرئي المختفي وراء ما هو قابل للملاحظة المباشرة.

لقد أوضحت هذه الدراسة أن البنية الاجتماعية لا يمكن دراستها عن طريق الملاحظة المباشرة، وأن هدف البحث العلمي ينبغي أن يتخطى ذلك للكشف عن القوانين الداخلية التي تحكم البنية الاجتماعية وتطورها، والتي لا تخضع للملاحظة المباشرة. ومن هنا تنبع أهمية الأسس المنهجية التي تنطلق من نظرة متعددة الأبعاد، ولا نقول التكامل المنهجي. فدراسة البنية الاجتماعية دراسة تتسم بالشمول، وتسير، مثلما أوضحت الدراسة، وفق منطلقات منهجية متكاملة بالفعل، ولكنها غير مرتبطة بالفكرة التي تتردد في علم الاجتماع عن «التكامل المنهجي». فليس الأمر هنا تجميع فكرة مفيدة من هنا وفكرة أخرى من هناك، كما أنه ليس مجرد اقتطاع فكرة معينة من سياق نظرية ما لنستكمل بها نظرية أخرى. إذ أوضحت الدراسة أن هناك بالفعل منطلقات منهجية بشأن البنية الاجتماعية ولا يجرى الإشارة إليها بشكل متكامل في الدراسات الاجتماعية، كما أن الخطوة الأولى، حسبما يرى الباحث، تتمثل في وضع هذه المنطلقات أولا موضع التحقيق وموضع المزيد من البحث ثم بعد ذلك – وبعد ذلك فقط- يمكننا أن نرى إن كنا في حاجة إلى تلك الفكرة القائلة بالتكامل المنهجي أم لا.

لقد حاول الباحث أن يتناول في هذه الدراسة القضايا المنهجية الأساسية في علم الاجتماع. غير أن ذلك لا يعني أن هذه القضايا لا تحتاج إلى مزيد من التعمق في البحث. وثمة قضية نستخلصها، في هذا الصدد، من التجربة الشخصية للباحث وينبغي الإشارة إليها. ونعني بذلك أن بعض الجوانب لا تتضح جيدا للباحث إلا بعد أن تتكامل دراسته في صورتها النهائية، أي بعد أن ينجز دراسته بالفعل، وبعد أن تكون خطة البحث قد فرضت منطقها على سياق البحث. وإذا كان لهذا المنطق فائدته في توجيه الباحث فإن له أيضا قيوده التي لا يتبينها المرء إلا بعد أن يكون البحث قد انتهى بالفعل، بل بعد أن يكون قد تم طبعه أيضا. غير أن هذا الأمر في حد ذاته يمثل دعوة إلى مواصلة الدراسة، والبحث، والقيام برحلة عكسية للتخلص بقدر الإمكان من تلك القيود، للانطلاق في دراسة جديدة. وهذا ما يأمل الباحث أن يسترشد به.

القاهرة – يوليو 1978

الباب الأول

المدخل المعرفي للنظرية الاجتماعية

الفصل الأول

الصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية

تمهيد:

إذا كانت معرفة طبيعة الظواهر الاجتماعية، أي المعرفة العلمية للمجتمع تبدأ، شأنها شأن أي معرفة، باستعراض الوقائع والأحداث ووصفها، فإن عملية الاستعراض والوصف هذه ليست إلا مجرد بداية. أما العلم ذاته فلا يبدأ إلا حيث يقوم التعميم، وحيث تتكشف القوانين، وتظهر النظريات حول تلك الوقائع، أي حول مادة العلم، لتقدم تفسيرا لها.

وقبل ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل لم يكن هناك تحديد دقيق لطبيعة المادة التي يتناولها العلم الاجتماعي ونوعيتها. أي لم يكن هناك تحديد دقيق للصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية ومعرفة ما يميزها عن بقية الظواهر. وهذا التحديد هو الذي ساعد فيما بعد على تقدم علم الاجتماع وتعيين مجال دراسته وصياغة نظرياته ومبادئه المنهجية. لهذا «يجب أن نعلم قبل البدء في البحث عن الطريقة التي تتناسب مع دراسة الظواهر الاجتماعية حقيقة الظواهر التي يطلق عليها الناس هذا الاسم»[1].

وبالرغم من عدم نضج المحاولات التي ظهرت عبر تاريخ العلم في هذا الشأن فقد ساهمت، بل أفضت في النهاية إلى خلق علم الاجتماع. ونقصد «علم الاجتماع بمعناه الدقيق الذي يدل على معالجة النظرية الاجتماعية بوصفها علما خاصا، له موضوعه الخاص، وإطاره التصوري ومنهجه الخاص. فهنا ينظر إلى النظرية الاجتماعية على أنها «علم المجتمع» الذي يبحث فيما بين الناس من علاقات تحمل الطابع الاجتماعي على وجه التخصيص، وفي القوانين والاتجاهات التي تؤثر فيها. وهذا يعني أن أمثال هذه العلاقات الاجتماعية يمكن أن تميز من العلاقات المادية أو

---

(1) اميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمه وقدم له محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1974، ص50.

الاقتصادية، أو السياسية، أو الدينية، وإن كان من الجائز أنها لا تحدث أبدا بدون هذه الأخيرة. فعلم الاجتماع بوصفه علما خاصا (نوعيا- الباحث)، يترك عددا كبيرا من المشكلات الاجتماعية لكي تعالجه العلوم الأخرى المتخصصة، وإن كان يختص بالدراسة العامة للمجتمع»[1].

ومهما كان الأمر «فإن الجميع متفقون على أن علم الاجتماع لم يتطور ارتباطا بموضوع إيجابي وإنما كنشاط متبق من نشاطات أخرى ليملأ البقع المظلمة في الخريطة الفكرية. والاستعارة هنا ليست استعارة مثالية لأنها تركز الانتباه على السمة المميزة لعلم الاجتماع المعاصر»[2]. بل إن لازارسفيلد يقول أيضا وبشكل مباشر إن «علم الاجتماع لم يظهر كنسق معترف به بسبب ظهور موضوع خاص به، وإنما لأن علوما اجتماعية أخرى تطورت إلى مجالات معينة استلزمت وجود نماذج جديدة للنشاط الفكري»[3].

وتشير هذه الكلمات إلى أن هناك مجالات معرفية أخرى ساهمت في تطور علم الاجتماع، بل في تحديد بعض سماته الراهنة. وما يعنينا الآن هو ما قدمته تلك المجالات المعرفية في القضية التي نتناولها الآن وهي الصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية.

ولتوضيح كيفية التوصل إلى تحديد تلك الصفة سنتعرض لثلاث قضايا:

الأولى: ظهور فكرة أن الحياة الاجتماعية تخضع لقانون خاص بها.

الثاني: القانون العلمي وصفاته.

الثالثة: النسبية في تناول الظاهرة الاجتماعية أو فكرة النسبية السسيولوجية حسب تعبير جورفيتش.

ومن خلال ذلك سنتعرض للظروف التاريخية التي كانت تؤثر على قصور أساليب ومناهج البحث في المرحلة السابقة على نشأة علم الاجتماع. وتتمثل نقطة البدء في تناول هذه القضايا في استعراض أفكار عصر التنوير. وذلك لأن الجانب الأكبر من علم الاجتماع الكلاسيكي نشأ في سياق جدال مع فكر منتصف القرن الثامن عشر من

---

(1) هربرت ماركيوز، العقل والثورة، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص ص 358- 359.

(2) P. Lasarsfeld, Main Trends in Sociology, George Allen and Unwin Ltd., London, 1970, p.8.

(3) Ibid., p. 7.

جانب، ثم بعد ذلك مع الوريث الحقيقي لتلك الأفكار في القرن التاسع عشر وهو ماركس.

«ولهذا يبدو عصر التنوير نقطة الانطلاق الأكثر ملاءمة لدراسة أصول النظرية الاجتماعية. فالمفكرون في القرن الثامن عشر كانوا أكثر تلاؤما واتساقا من سابقيهم في دراسة الظروف البشرية بطريقة منهجية وحاولوا أن يطبقوا بوعي ما اعتقدوا أنه مبادئ عملية لتحليل الإنسان، وطبيعته، ومجتمعه»(1).

ظهور فكرة خضوع الظاهرة الاجتماعية لقانون:

تعتبر قوانين العلوم المختلفة انعكاسا، بدرجة أو بأخرى، للقواعد والمبادئ التي تحكم تطور العالم الموضوعي. وتتقدم دراسة أي ظاهرة باكتشاف القوانين التي تحكمها وتؤثر في تطورها. ولا شك أن وصول التفكير الاجتماعي إلى مرحلة البحث عن قوانين الظاهرة الاجتماعية كان خطوة بارزة في مجال تطور الفكر الاجتماعي.

إن أبرز مساهمة في هذا الصدد جاءت من جانب فلسفة القانون وفلسفة التاريخ والاقتصاد السياسي. ويبرز في هذا المجال الفيلسوف الإيطالي فيكو (1668-1774) الذي أبدع فلسفة التاريخ بكتابه «مبادئ علم جديد» (عام 1725) حيث استند إلى نتائج فقه اللغة (الفيلولوجي) ليثبت وحدة النمو البشري، ووحدة القانون الذي يسير بمقتضاه هذا النمو عند مختلف الشعوب التي يتحتم عليها أن تمر بنفس الأطوار المتعاقبة في تطورها... وفي رأيه أن جميع الشعوب مضطرة أن تمر على نسق واحد بالعصور المتعاقبة نفسها(2).

كما يقول زايتلن إن فيكو قرر «أنه من الممكن أن نطبق في دراستنا للمجتمع البشري والتاريخ المنهج الذي نادى به بيكون في دراسة العالم الطبيعي. وفي عام 1725 كتب فيكو ونشر مؤلفا قام بتعريفه بأنه مبادئ علم جديد ويتناول طبيعة الأمم، ويتم من خلاله توضيح مبادئ جديدة للقانون الطبيعي للشعوب»(3).

---

(1) I. Zeitlin, Ideology and Development of Sociological Theory, Prentice-Hall onc., New Jersy, 1968, p. VII.

(2) جاستون بوتول، تاريخ علم الاجتماع، ترجمة محمد عاطف غيث وعباس الشربيني، الدار القومية للطباعة والنشر، اسكندرية، 1964، ص37.

(3) I. Zeitlin, op. cit., p. 11.

ثم جاء يوهان هردر الفيلسوف الألماني (1744-1803) ليؤكد في كتابه «أفكار عن فلسفة تاريخ البشرية» العلاقة الوثيقة بين البشرية والطبيعة. فقد انطلق من مفهوم التقدم في الطبيعة ليطور فكرة التقدم في التاريخ. وقد رأى أن التقدم البشري عبارة عن عملية طبيعية يجرى فيها كل شيء وفقا لقوانين ثابتة. مثل نمو الكائنات الطبيعية.

كما كانت قوانين التقدم قد شغلت أيضا جان كوندرسيه (1743-1794) المفكر الفرنسي حيث صاغ نظرية التطور غير المحدود للبشرية في كتابه «لوحة تاريخية» عن تقدم العقل البشري.

أما مونتسيكيو (1689-1755) فهو أساسا الذي أدخل فكرة القانون إلى ميدان العلوم الاجتماعية، وذلك في كتابه روح القوانين (عام 1748). «ويبدأ الكتاب بتعريف كلاسيكي تمت صياغته تحت التأثير الواضح للعلوم الطبيعية في عصره. كتب يقول إن القوانين بأوسع معنى للكلمة هي العلاقات الضرورية التي تنشأ من طبيعة الأشياء. وبهذا المعنى فكل شيء موجود له قوانينه الخاصة به،... وهذا التعريف يؤكد الطبيعة الموضوعية للقوانين»[1]. وعلى الرغم من هذا فإن مونتسيكيو عبر عن فكرة أن الإنسان، بوصفه كائنا مفكرا، قادر على خلق قوانين لنفسه»[2].

إن مونتسيكيو، مثله مثل فلاسفة التنوير، رأى أن العالم تحكمه الأفكار. «وكان هدف مونتسيكيو أن يجعل التاريخ واضحا. وقد سعى إلى فهم الحقيقة التاريخية. ولكن هذه الحقيقة التاريخية ظهرت له في شكل متنوع، بغير حدود تقريبا، من الأخلاقيات، والعادات والقوانين، والمؤسسات. وكانت نقطة انطلاقه في البحث هو ذلك التنوع الذي يبدو وكأنه غير مترابط، وأن هدف البحث ينبغي أن يكون إحلال نظام تصوري محل هذا التنوع غير المترابط»[3].

وقطعت فكرة القانون شوطا أبعد في التطور على أيدي رجال الاقتصاد السياسي خاصة «الفيزوقراطيين»، أصحاب المذهب الطبيعي. فقد قدم كيسناي Quesney

---

(1) G. Glezerman, The Laws of Social Development, Foreign Lgnguages Publishing House, Moscow, p. 47. (n,d.).

(2) Ibid., p. 48.

(1) R. Aron, Main Currents in Sociological Thought, Vol. 1, Basie Books inc., New york, 1965, p. 14.

(1694-1774) فكرة نظام طبيعي قائم على الزراعة في كتابه «لوحة اقتصادية» عام 1758. وثانيا نجد أن ما جمعه ديبون دي نمور عام 1768 من مقالات كيسناي تحت عنوان «الفيزوقراط» يعبر تعبيرا دقيقا عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها في الظواهر... ويتحدث ديبون دي نمور نفسه عن القوانين الفيزيقية الخاصة بالمجتمع. ويعلن أن القوانين الطبيعية هي الشروط الجوهرية التي يتم كل شيء بمقتضاها في نطاق النظام الذي أنشأه خالق الطبيعة[1].

ونقاط القوة والضعف عند الفيزوقراطيين واضحة ... فهم حين يضعون النظام الطبيعي للأشياء في تعارض مع التفكير الذاتي للإنسان ويؤكدون أن القوانين الطبيعية ذات طبيعة موضوعية فإنهم على صواب تماما. ولكن حين ينظرون إلى هذه القوانين نظرة غير تاريخية، فإنهم يكشفون عن ضيق أفق في التفكير. فهم يعتبرون قوانين الرأسمالية مثلا قوانين خالدة ويمدون نطاقها إلى كافة التشكيلات الاجتماعية.

إن الفيزوقراطيين «نظروا إلى الأشكال البرجوازية للإنتاج على أنها أشكال فسيولوجية للمجتمع، أي على أنها أشكال ناشئة عن الضرورة الطبيعية للإنتاج، أشكال تعتبر مستقلة عن إرادة أي شخص، وعن السياسات ... وما إلى ذلك. إنها قوانين مادية، والخطأ يتمثل فقط في أن هذا القانون المادي لمرحلة تاريخية اجتماعية محددة ينظرون إليه كقانون مجرد يحكم كل أشكال المجتمعات»[2].

إن محاولة تطبيق القانون الطبيعي في مجال معرفة المجتمع البشري، كانت تتميز غالبا بتطابق قوانين الطبيعة مع تلك الخاصة بالمجتمع. وكان هذا هو أسلوب التفكير الذي اتبعه أصحاب فلسفة التاريخ بل كثير من الفلاسفة الماديين في القرن الثامن عشر الذين حاولوا أن يخلقوا نوعا من «الفيزيقيا» الاجتماعية التي تسعى إلى تفسير الحياة الاجتماعية بقوانين لم تضع في اعتبارها الصفة النوعية تماما للظاهرة الاجتماعية. كما أن سان سيمون وكونت - وهما اللذان يعتبرهما تراث علم الاجتماع مؤسسين لهذا العلم- لم يستطعا أن يتغلبا على هذا القصور. وهو ما سوف نتناوله عند الحديث عن موقفهما تجاه النسبية في تناول الظواهر الاجتماعية.

---

(2) أرمان كوفيلييه، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي وعباس أحمد الشربيني، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961، ص11.

(3) K. Marx, Theories of Surplus Value, Vol. 1, Progress Publishers, Moscow, 1963, p. 34.

ونخلص مما سبق إلى القول بأن تلك المحاولات أحدثت تقدما في التفكير الاجتماعي عندما أكدت أن الظاهرة الاجتماعية تخضع لقوانين. لكن القصور تمثل في أنها لم تتمثل الشيء الجوهري في الظاهرة الاجتماعية الذي تنبع منه تلك القوانين. وفي ضوء ما سبق أن تناولناه علينا أن نتعرض لمعنى القانون العلمي وتعريفه.

تعريف القانون العلمي والصفات التي يتميز بها:

أولا: إن أي قانون لابد أن يعكس الروابط الجوهرية بين الظواهر. فهناك عدد لا نهائي من الروابط في الحياة، البعض منها أساسي والبعض الآخر ثانوي. ولكي نصل إلى اكتشاف القانون علينا أن نصل إلى جوهر الظواهر ونكشف عن الروابط الأساسية. وذلك لأن القانون بمثابة علاقة، وبالتحديد علاقة جوهرية بين الأشياء.

ثانيا: لا يعبر القانون عن علاقة فردية، بل عن علاقة كلية. فالقانون هو أحد أشكال الشمول، ولاكتشافه علينا معرفة ما هو عام فيما هو فردي وخاص.

ثالثا: يعبر القانون عن علاقة ثابتة مستقرة بين الظواهر. ومع أن الطبيعة والمجتمع في تغير مستمر إلا أن هناك علاقة محددة ثابتة نسبيا. ومعنى ذلك أن القانون هو الشيء الثابت والدائم في الظواهر.

ويمكن أن نستخلص من هذه الصفات صفتين أساسيتين لأي قانون:

أولا: إن القانون أو العلاقة ليست ثابتة بشكل مطلق. بل تعتبر تاريخية بشكل معين، حيث لا توجد إلا إذا ظلت الظروف كما هي. فقوانين البيولوجيا مثلا لم تظهر إلا مع ظهور الحياة، وقوانين المجتمع الاقطاعي في بلد معين تزول من المجتمع مع انهيار ذلك النظام. كما أن قوانين المجتمع الرأسمالي كان يستحيل وجودها إلا مع ظهور الرأسمالية في مرحلة تاريخية معينة.

ثانيا: وفي نفس الوقت يعتبر القانون مطلقا ودائما من زاوية معينة، أي في حالة استمرار الظروف التي يعمل في ظلها كما هي(1). إن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، شأنها شأن القوانين في مجال الطبيعة، تعبر عن الروابط الجوهرية

---

(1) انظر: أحمد القصير، المنهج الجدلي في علم الاجتماع، مجلة الآداب، بيروت، العدد الرابع، أبريل 1972، ص 60.

والضرورية في الظواهر الاجتماعية، لكنها تختلف في محتواها عن قوانين الطبيعة. وقد خطا مفكرو عصر التنوير خطوات هامة في توضيح ذلك. وكان مونتسيكيو كما رأينا أول من اقترب من هذه الفكرة. كما كان إقرار فكرة النسبية في مجال تناول الظاهرة الاجتماعية بمثابة الخطوة الهامة في ذلك الشأن، وذلك لأنها ساعدت على تحديد الصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية. وترتب على ذلك بالطبع معرفة القوانين النوعية الخاصة بهذه الظاهرة.

إن علم الاجتماع المعاصر مدين بالفعل لتلك المنجزات، وقد كانت منجزات هامة، وهي تذكرنا بقول لازارسفليد بأن علم الاجتماع قد نشأ وتطور نتيجة اتساع ونمو مجالات معرفية أخرى. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إنجازات فلسفة التاريخ على وجه التحديد. ذلك لأن فلسفة التاريخ يتم تناولها أحيانا بوصفها شيئا شاذا وغريبا في تاريخ علم الاجتماع. وذلك بالرغم من أنها قدمت إسهامات بالغة الأهمية ساعدت علم الاجتماع على التطور. ويمكن تلخيص إنجازات فلسفة التاريخ على مستويين. المستوى الفلسفي والمستوى العلمي. فقد قدمت لعلم الاجتماع على المستوى الفلسفي فكرة النمو والتقدم. ولا يمكن أن نغفل أنه بالرغم من مثالية هيجل مثلا فإنه قدم العالم الطبيعي والتاريخي والعقلي لأول مرة على أنه في حالة حركة وتغير وتحول دائم. أما إسهامات فلسفة التاريخ على المستوى العلمي فتكمن في طرحها مفهومات المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية.

فكرة النسبية في تناول الظاهرة الاجتماعية:

على الرغم من أن فلسفة التاريخ قالت بتقدم البشرية إلا أنها صورت هذا التقدم وكأنه يجرى في اتجاه واحد مستمر، وكأنه يجرى وفق نسق واحد نحو هدف سبق وجوده في العقل. كما أن الاقتصاد السياسي قال بقوانين وأنظمة للمجتمع خالدة وأبدية. ولكن ظهرت بعد ذلك مؤثرات أدت إلى إدخال فكرة النسبية في القوانين التي تحكم الظاهرة الاجتماعية، وإلى الاعتقاد بالصبغة التاريخية للظواهر الاجتماعية. وقد ساعد ذلك على تحديد الصفة النوعية للظواهر الاجتماعية ووجه نظر علماء الاجتماع إلى فكرة قابلية النظم الاجتماعية للتغير.

وثمة اكتشافات أربعة ساهمت في بروز ذلك الاتجاه وساعدت على التخلص من التصورات المثالية وإقرار فكرة النسبية. وتقع ثلاثة من تلك الاكتشافات في مجال العلوم الطبيعية، أما الاكتشاف الرابع ففي مجال أحد العلوم التاريخية وهو علم اللغة. وكانت له دلالة منهجية بالغة وإن كان تأثيره لم تتم ملاحظته على نطاق واسع مثل اكتشافات العلوم الطبيعية مع أنه كان سابقا عليها.

وهذه الاكتشافات هي:

لدينا أولا كشف الخلية بصفتها الوحدة التي ينمو الجسم النباتي والحيواني كله عن طريق تكاثرها وانقسامها، بحيث لم يقتصر الأمر على الاعتراف **بأن تطور ونمو كل تكوين أعلى مرتبة يسير وفقا لقانون عام واحد، بل إنه نتيجة لطاقة الخلية على التغير أمكن أن نعرف السبيل الذي بواسطته تستطيع التكوينات أن تغير جنسها.**

وثانيا هناك تحول الطاقة الذي أوضح أن كافة ما يوصف بالقوى المؤثرة في الطبيعة غير العضوية – القوة الميكانيكية وما يكملها أي ما يقال له الطاقة الموجودة بالقوة (الكامنة) والحرارة والإشعاع (الضوء أو الحرارة الإشعاعية) والكهربية والمغناطيسية والطاقة الكيماوية- **هذه القوى كلها أشكال مختلفة تبدو بها الحركة الكلية وهي الأشكال التي ينتقل كل منها إلى الآخر** بنسب محدودة بحيث إذا اختفت كمية معينة من شكل ما ظهرت مكانها كمية معينة من شكل آخر، **ولهذا تصبح حركة الطبيعة عبارة عن هدف العملية المتصلة من التحول من شكل إلى آخر.**

وأخيرا جاء الكشف الثالث على هيئة الدليل الذي قدمه دارون أولا بأن ما يحيط بنا اليوم من المنتجات العضوية للطبيعة هو نتيجة عملية تطور طويلة من بضع نوعيات من النوع ذي الخلية الواحدة[1].

ومن دلائل تأثير هذه الاكتشافات ظهور بعضها بشكل مباشر في النظرية العضوية. فقد كان الاكتشاف الثالث على وجه التحديد أحد المصادر للنظرية التطورية التي صاغها هربرت سبنسر (1820-1903). فقد جعل من هذا الاكتشاف أحد القوانين

(1) فردريك انجلز، التفسير الاشتراكي للتاريخ، عربها وعلق عليها راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص ص 67 - 68.

الثلاثة التي صاغها في كتابه «المبادئ الأولى» (1862)[1]. ويتمثل الاكتشاف الرابع في أن علم اللغة حقق «في مستهل القرن التاسع عشر ثورة في منهج العلم لها أهميتها العظيمة بالنسبة إلى علوم التاريخ والطبيعة. ومن مفارقات الأمور أن علم اللغة كان أول علم تاريخي يقيم البرهان على وجود قوانين التطور في التاريخ ويرسي أسس إمكانية إعادة بناء الماضي انطلاقا من المخلفات الحاضرة أو الأشكال المشتقة المعروفة ورجوعا إلى الأشكال الأصلية المجهولة. بل إنه عقد لواء النصر لأطروحات مذهب النشوء والتطور حتى قبل أن (يصوغها) لامارك في عام 1801 في مضمار البيولوجيا، وكان السباق إلى اعتماد مخططات تفسيرية وجدت صورتها المكثفة، التي جعلتها البيولوجيا مشهورة، في آلية التطور على أساس تمايز فروع الأسرة الواحدة انطلاقا من جذع مشترك»[2].

كان هذا الاكتشاف يمثل تقدما هاما. ولكن تأثيره ظل محدودا، حيث لم يكتب له الذيوع مثل تلك الاكتشافات التي أشرنا إليها في مجال العلوم الطبيعية مع أنه كان سابقا عليها. وهذا ما دفع ميشيل فوكوه إلى القول إنها «ثورة مرت في غالب الأحيان دونما ضجة وأحيطت بشيء من الكتمان إن لم نقل السرية»[3].

إن هذا الإنجاز الذي حققه علم اللغة انطلق من مسألة اكتشاف اللغة السنسكريتية لغة الأدب الهندي القديم. فبعد اكتشاف هذه اللغة تبين أن هناك تشابهات مذهلة مع اللغات الهندو أوروبية الحديثة أو القديمة. فقد «اكتشف راسك (1818) وجريم (1822)، في معرض دراستهما لتغيرات الأحرف الصامتة في الألمانية والسنسكريتية واليونانية واللاتينية، انتظاما مدهشا فيما بينها لا يمكن أن يكون ابن (المصادفة) ويفتح الباب أمام افتراض وجود قوانين للتحول الوراثي ولتطور هذه اللغات بدءا من شكل سلفي كان له وجوده بلا أدنى شك بالرغم من أنه انطفأ منذ عهد بعيد وبالرغم من أنه لا يزال مجهولا. ولقد اكتشفت من ذلك الحين على حد تعبير ميشيل فوكوه الرائع: آلية

---

(2) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، 1970، ص 50.

(3) جان شينو وآخرون، حول نمط الإنتاج الآسيوي، نقله إلى العربية جورج طرابيشي، دار الحقيقة، بيروت – الطبعة الأولى، 1972، ص 148.

(4) المرجع السابق.

داخلية للغات تحدد لا فردية كل لغة فحسب، بل أيضاً أوجه الشبه بينها وبين سائر اللغات»[1].

تلك هي الاكتشافات التي أحدثت تأثيرا ملحوظا على التفكير العلمي بشكل عام، وامتد تأثيرها إلى التصورات الفكرية ذاتها بشأن العالم. وقد ساعدت تلك الاكتشافات في وضوح عدم اتساق التصورات المثالية لفلسفة التاريخ عن المجتمع الإنساني وظواهره. كما أنها أبرزت حقيقة معينة وضع بعض مفكري عصر التنوير أيديهم عليها ولكنها اختلطت لديهم بتصورات مثالية. ونعني بذلك فكرة انتظام الظواهر الاجتماعية، وأن هذه الظواهر ذات طبيعة تاريخية. وليس معنى القول بأهمية تلك الاكتشافات أن الفكر الاجتماعي لم يتطور إلا بتأثيرها. فثمة فروع أخرى في العلوم الإنسانية كان لها إنجازاتها. ولكن الملاحظة الجديرة بالانتباه هي أن من أسهموا بالجانب الأساسي في إقرار فكرة النسبية أو الاعتبارات التاريخية في الدراسات الاجتماعية وفكرة انتظام الظواهر الاجتماعية وبالتالي خضوعها لقوانين كانوا من مجالات معرفية لا يعتبر علم الاجتماع الأكاديمي امتدادا لها. «فعلى الرغم من أن كونت مثلا يعطي أهمية للنسبي في شرحه لمفهوم الوضعي فإن النسبية الاجتماعية هي أكثر ما يفتقده كونت. فقد كان يرى أن الطبيعة الإنسانية تظل غير متغيرة عبر التقدم»[2].

وإن تناول أفكار كونت بشيء من التفصيل سوف يبين فعلا أنه يفتقر إلى النسبية الاجتماعية وأن نوعية الظاهرة الاجتماعية لديه هي نوعية بيولوجية شأنه شأن سان سيمون. فالفسيولوجيا الاجتماعية عند سان سيمون «كانت مرادفة لعلم الاجتماع بوصفها دراسة المجتمع خلال عمله»[3]. فقد تصور سان سيمون ما أطلق عليه «العلم الجديد» على غرار الفسيولوجيا، وفي مذكرته عن علم الإنسان يخلص «إلى أن الفسيولوجيا التي يكون علم الإنسان جزءا منها، يجب أن تدرس تبعا للمنهج الذي تسير عليه العلوم الفيزيقية الأخرى»[4]. ولهذا يقول جورفيتش خلال انتقاده لعلم الاجتماع عند سان سيمون إنه يتميز «بالخلط بين علم الاجتماع (علم الإنسان) أو الفسيولوجيا

---

(1) المرجع السابق، ص 147.

(2) G. Gurvitch. Traité de Sociologie, Tome Permier, Presses Universitaires de France. Paris, 1962, p. 42.

(1) Ibid,. p. 32.

(2) أرمان كوفيلييه، مرجع سابق، ص 33.

الاجتماعية كما كان يسميه وبين فلسفة التاريخ، مما جعله يبشر بمفهوم الفترة العضوية التي يقوم فيها الهرم الاجتماعي من تلقاء نفسه وحيث لا يظهر أي صراع»[1].

أما بالنسبة لكونت فالموقف قريب الشبه من ذلك. فقد كان يسمى العلم الجديد الفيزياء الاجتماعية في دروسه الأولى عن الفلسفة الوضعية ثم اختار اسم علم الاجتماع للعلم الجديد في المجلد الرابع (1839) لأن كيتليه اغتصب الاسم القديم – حسب تعبير كونت- ليضعه عنوانا لكتاب له في الإحصاء هو «مقال في الفيزيقا الاجتماعية». وقد كتب كونت يقول «وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار أن هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية والكيماوية والفسيولوجية من حيث كونها موضعا للقوانين الطبيعية الثابتة»[2].

وعلى الرغم من أن كونت يؤكد أن الطبيعة الاجتماعية شيء آخر يختلف تماما عن كونه مجرد ملحق للفسيولوجيا، مما يشير إلى الطابع الذي لا يمكن اختزاله للواقع الاجتماعي، فإن فكرة النوع لديه فكرة بيولوجية. وحسب كلمات كونت فإن «الظواهر الاجتماعية، باعتبارها ظواهر إنسانية، يجب بلا شك أن تدرج بين الظواهر الفسيولوجية... إن الفيزياء الاجتماعية لابد أن تجد نقطة انطلاقها في فسيولوجيا الأفراد»[3].

لكن ما هو السبب في أن سان سيمون وكونت رغم إيجابياتهما لم يتوصلا إلى فهم الطبيعة المتميزة للظاهرة الاجتماعية، ولجأ كل منهما إلى المماثلات البيولوجية؟ إن بليخانوف يقدم إجابة لهذا التساؤل: «لقد نشأ عن النقيصة الجذرية التي أشرنا إليها من قبل في الفكرة التي تبناها الطوبويون – وليسوا وحدهم في هذا كما عرفنا الآن- حول تطور الإنسانية. لقد فسروا تاريخ الإنسانية بطبيعة الإنسان، وحالما تتحدد هذه الطبيعة، تتحدد بالتالي قوانين التطور التاريخي»[4].

فإذا كانت دراسة الطبيعة الإنسانية هي التي تقدم تفسيرا لقوانين التطور فإن معنى ذلك هو أن ما يهمني «ليس هو دراسة وقائع التاريخ بقدر ما هو الوصول إلى

---

(3) G.Gurvitch, op. cit., p. 34.

(4) انظر: نيقولا تيماشيف، مرجع سابق ص ص 30- 31.

(5) انظر: جورج بليخانوف، تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 1975، ص 57.

(1) المرجع السابق، ص 38.

فهم سليم للطبيعة الإنسانية، وحالما أكسب فكرة صحيحة عن هذه الأخيرة فإنني أفقد كل اهتمام بالحياة الاجتماعية كما هي عليه وأركز انتباهي على الحياة الاجتماعية كما يجب أن تكون عليه وفقا للطبيعة الإنسانية»[1].

والحق أن سان سيمون اتخذ نقطة انطلاق هامة ولكنه لم يطورها إلى النهاية، لأنه تبنى الفكرة التي أشار إليها بليخانوف آنفا. فقد انطلق سان سيمون لدراسة تاريخ أوروبا الغربية منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية. وتتضح جدة آرائه واتساعها من أن تلميذه تييري[2] قد استطاع بالفعل أن يحدث ثورة في دراسة التاريخ الفرنسي. وكان في وسع سان سيمون أن يتتبع بواعث التطور الداخلي للمجتمعات الأوروبية أكثر من المؤرخين المتخصصين في عصره. وإذا كان تييري ومينيه[3] وجيزو[4] قد أشاروا إلى علاقات الملكية كأساس لأي نظام اجتماعي، فإن سان سيمون الذي ألقى الضوء ساطعا للمرة الأولى على تاريخ هذه العلاقات في أوروبا الحديثة قد سار إلى أبعد من هذا وسأل نفسه: لماذا تلعب هذه العلاقات بالتحديد وليس غيرها من العلاقات – مثل هذا الدور الهام؟ وهو يرى أنه يجب البحث عن إجابة ذلك في متطلبات التطور الصناعي... وقد يبدو أن التطور المنطقي لهذه الآراء لابد أن يدفع سان سيمون إلى القول بأن قوانين الإنتاج هي القوانين التي يتحدد بها التطور الاجتماعي في نهاية المطاف... والحق أنه في بعض الأوقات قد اقترب من هذه الفكرة، ولكن في بعض الأوقات فحسب»[5].

إن طريقة معالجة سان سيمون لفكرة متطلبات المجتمع الصناعي أدت إلى القول بأن هذا التطور يفترض ابتداع أدوات معينة، وذلك يتطلب درجة من التطور العقلي لدى المنتج، بمعنى أن تطور الصناعة هو نتيجة لا شك فيها لتطور العقل الإنساني، وإن تطور المعرفة عند سان سيمون هو العامل الأساسي للتقدم التاريخي. كما حاول أن يكتشف قوانين هذا التطور. «وهكذا وضع قانون المراحل الثلاث من اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية، الذي قدمه أوجست كونت فيما بعد بنجاح كبير على أنه من

---

(2) المرجع السابق، ص 39.

(3) جاك نيكولاي أوجستين تييري (1795-1856) مؤرخ فرنسي كان السكرتير الخاص لسان سيمون.

(4) فرانسوا أوجست ماري مينيه (1796-1884) مؤرخ فرنسي وعضو في الأكاديمية الفرنسية للعلوم الأدبية والسياسية منذ 1832 ثم سكرتيرها الدائم منذ سنة 1838.

(5) فرانسوا بيير جيزو (1787-1874) مؤرخ كان أستاذا للتاريخ الحديث في السربون.

(1) المرجع السابق، ص 35.

اكتشافه، لكن سان سيمون يفسر هذه القوانين أيضا - في المدى الطويل- **بخصائص الطبيعة الإنسانية**. فهو يقول: **ويتكون المجتمع من أفراد، وبالتالي فإن تطور العقل الاجتماعي لا يمكن أن يكون سوى صورة لتطور العقل الفردي على نطاق أوسع**. وإذ ينطلق من هذا المبدأ الأساسي فإنه يعتبر أن قوانينه عن التطور الاجتماعي إنما تتأكد وتثبت في النهاية أينما ينجح في اكتشاف تماثل يتوافق معها في تطور الفرد»[1].

إن الاستناد إلى الطبيعة الإنسانية صبغ كل «قوانين» التطور الاجتماعي التي صاغها سان سيمون بصبغة خاصة. ففي حالة اعتبار أن سبب كل التقدم التاريخي الاجتماعي يكمن في طبيعة الإنسان، وأن المجتمع يتكون من أفراد كما قرر سان سيمون أو حسبما قال كونت «من أن الفيزياء الاجتماعية لابد أن تجد نقطة انطلاقها في فسيولوجيا الأفراد»، فإن طبيعة الفرد هي التي ستزودنا في هذه الحالة بمفتاح تفسير التطور. على ذلك النحو لجأ سان سيمون وكونت إلى المماثلات البيولوجية. فإن «وجهة نظر الطبيعة الإنسانية قد ولدت في النصف الأول من القرن التاسع عشر سوء استخدام المماثلات البيولوجية، الذي لا نزال نشعر به حتى يومنا هذا[*] – قويا في كتابات علم الاجتماع الغربي، وعلى الخصوص في كتابات علم الاجتماع الروسي المهوش»[2].

إن الصفة المتميزة تماما للظاهرة الاجتماعية تجعل من المستحيل أن نتعرف على القوانين التي تحكم تطورها من خلال مقولات العلم الطبيعي. ولهذا يصعب مثلا أن نقدم أي تفسير للظواهر الاجتماعية عن طريق مقولات البيولوجيا. فأي تفسيرات من هذا النوع تتجاهل الاختلاف الكيفي بين الظواهر الاجتماعية والظواهر البيولوجية، كما تتجاهل الصفة التاريخية للقوانين الاجتماعية. أي تتجاهل «النسبية الاجتماعية» حسب تعبير جورج جورفيتش.

كان تطور الفكر الاجتماعي في اتجاه النضج يحتاج كما قلنا إلى أن تبرز فكرة أن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين بالرغم أن العنصر الفعال فيها هو الإنسان، وأن

---

(2) المرجع السابق، ص ص 35 - 36.

(*) ظهرت الطبعة الأولى من كتاب بليخانوف «تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ» في سان بطرسبرج عام 1895.

(1) المرجع السابق، ص 56.

هذه الظواهر ذاتها وتلك القوانين أيضا ذات صبغة تاريخية، بمعنى إقرار فكرة النسبية. ويلاحظ أن المساهمة الأساسية في هذا الصدد جاءت من أتباع سان سيمون ثم ماركس. «فقد هاجم أنصار سان سيمون ذلك الحكم الخاطئ الشائع، الذي يقول إن الملكية ظاهرة غير قابلة للتغير، ثم عارضوه بتأكيد: أن **الملكية ظاهرة اجتماعية تخضع، مثل جميع الظواهر الاجتماعية الأخرى، لقانون التقدم**... ويمكن القول أن الماركسية بصفة خاصة هي الخطوة الحاسمة في هذا التغير نحو النسبية. فقد أعلن كارل ماركس نفسه، عندما أخذ في مراجعة نقد فلسفة (الحق) لهيجل بأنه أخذ يفكر بأن **العلاقات القانونية والأشكال السياسية لا يمكن إدراكها بذاتها، ولا يمكن أن تفسر بالتقدم المزعوم للعقل البشري**»[1].

ولا ينفرد كوفيلييه وحده بهذا الرأي، إذ نجد جورج جورفيتش يقول «إن أحد جوانب اختلاف ماركس عن الرواد الأوائل لعلم الاجتماع يتمثل في أنه لعب دورا في تحرير علم الاجتماع بعدم الخلط بين مجاله ومجال دراسة التاريخ ثم إدخال علم اجتماع المعرفة، وبذلك نجح في أن يضع نسبية المعاملات الإنسانية Coefficients Humains في علم الاجتماع»[2]. ومع ذلك «ما تزال كثرة من الجامعات حتى اليوم تتلكأ متخلفة وراء ركب الدراسات السسيولوجية الحديثة، كل شئ يبدو وكأن العلم الذي بدأ في ظلها عند أوجست كونت قد بلغ ذروته عند دوركايم ثم توقف عن المسير والتقدم. لقد كانت علوم الإنسان إلى العهد قريب، ومن بينها علم الاجتماع وعلم النفس، تتخذ من العلم الطبيعي الرياضي أنموذجها ومثلها الأعلى، ومن ثم كان عليها أن تفهم الموضوعية مرادفة للشيئية وأن تعتبر التحليل الذي يفتت الظاهرة إلى عناصرها الأولية المكونة هو المنهج العلمي الوحيد. ومن هنا فلم يكن غريبا أن نجد أوجست كونت بعلم اجتماعه – ضمن الحقيقة الاجتماعية – موضوعا قوامه أشياء، قوامه هذه القشرة التي يبست، وهذه الأنظمة الاجتماعية التي جمدت .... أما الجوانب الدينامية من الحقيقة الاجتماعية فقد كان عليه أن يرفضها بحسبانها غير علمية»[3].

---

(2) أرمان كوفيلييه، مرجع سابق، ص ص 20- 21.

(1) G. Gurvitch, op. cit., p. 38.

(2) صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق – من مقدمة الترجمة التي قدما بها كتاب جورج جيرفيتش. علم الاجتماع عند ماركس الشاب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1964.

كـان ذلـك هـو مسـتوى التفكيـر الاجتمـاعي أيـام كونـت. وحسـب رأي كوفيلييـه وجورفيتش فإن التطور الهام في مجال ذلك الفكر حدث بمساهمة ماركس. وكانت نقطة البـدء عنـد مـاركس هـي البحـث عـن العلاقـة الأوليـة الجوهريـة التـي تميـز الظـواهر الاجتماعية والمجتمع الإنساني، أي تلك العلاقة التي تلتقي فيها كل الظواهر المتباينة في الحياة. فالمجتمع وكل ما يتعلق بتاريخه هو نتاج جمع غفير من الأفراد. وتصرفات الأفراد متباينـة إلـى أقصـى حد. ولكـن مهمـا كانـت درجـة التبـاين فـإنهم يقومـون بشـيء مشترك هو الإنتاج الاجتماعي. ومن هنا اعتبر ماركس أن العمل الإنتـاجي هو العلاقة الأوليـة بـين الطبيعـة والإنسـان. وهـذه السـمة النوعيـة التـي رأى أنهـا تميـز الحيـاة الاجتماعيـة هـي التـي جعلتـه يـرفض فكـرة تفسـير الحيـاة الاجتماعيـة سـواء باسـتخدام «الفيزيقا الاجتماعية» أو «الفسيولوجيا الاجتماعية». ومن هنا رأى أن تفسير الظـواهر الاجتماعيـة وتطـور المجتمـع يجـب البحـث عنـه فـي الأسـاس المـادي الإنتـاجي للحيـاة الاجتماعية. فأثناء تغيير الإنسان لأدوات وأسلوب الإنتاج يغير كلا من علاقته بالطبيعة وعلاقاتـه المتبادلـة فـي الإنتـاج. «فـإن الـذين يقيمـون علاقـات اجتماعيـة فـي تطـابق مـع إنتـاجهم المـادي إنمـا ينتجـون أيضـا المبـادئ والأفكـار فـي تطـابق وثيـق مـع علاقـاتهم الاجتماعية»[1].

بهذا يرفض ماركس أفكار «برودون» الـذي كـان يـرى أن العلاقات الاجتماعية ليست سوى تجسيدات لمبادئ ومقولات عقلية. كما أنه يرفض فلسفة التـاريخ ويعتـرض صـراحة علـى محاولـة تفسـير أعمالـه وتحويلهـا إلـى فلسـفة تأمليـة تاريخيـة. وهـذا الاعتراض يؤكد فكرة النسبية الاجتماعية في أفكاره. وفي «الأيديولوجية الألمانية» قدم مـاركس وانجلـز افتراضـا يشـير إلـى نقطـة البـدء فـي فهـم الظـاهرة الاجتماعيـة وتحديـد نوعيتهـا: «إن البـديهيات التـي ننطلـق منهـا ليسـت بـديهيات تعسـفية. كمـا أنهـا ليسـت دوجماطيقية، وإنما بديهيات واقعية يمكن أن يستمد منها وحدها التجريد في الذهن. فإننا نبـدأ بـالأفراد الـواقعيين، بنشـاطهم وظـروفهم الماديـة التـي يعيشـون فـي ظلهـا، وهـي الظروف التي وجدوا أنفسهم يعيشون فيها بالفعل وتلك التـي ينتجونهـا بنشـاطهم. وهذه البديهيات يمكن التحقق منها بطريقة امبريقية بحتة.

---

(1) K. Marx, The Poverty of Philosophy, Progress Publishers. Moscow, 1973, p. 95.

"وإن البديهية الأولى في كل التاريخ البشري هي بالطبع الوجود الاجتماعي للناس ... وإن كل شكل مجرد من النشاط الإنتاجي يرتبط به شكل محدد من التعبير عن حياة الناس ... وهكذا فإن طبيعة الناس تعتمد على الظروف المادية التي تحدد إنتاجهم»[1].

كانت تلك الافتراضات هي التي تمت صياغتها فيما بعد في العبارة الشهيرة القائلة: «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، وإنما على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم».

ويرى البعض أن ماركس قدم بذلك التصور «عنصرا أساسيا لعلم الاجتماع وهو تأكيد الصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية»[2].

ولتوضيح معنى ذلك ودلالته المنهجية نستعرض المبررات التاريخية لقصور أساليب البحث في ذلك الحين. فقد قام ماركس وانجلز بانتقاد أساليب البحث السابقة عليهما، كما انتقدا التفسيرات التي كانت تقدم حول التطور الاجتماعي، وأعلنا أن تلك الأساليب غير قادرة على تقديم أساس سليم للنظرية الاجتماعية. فكل النظريات ومناهج البحث يشوبها هدف مثالي، وتسعى إلى حقيقة أبدية قائمة على تصورات مسبقة وعلى مماثلات مستمدة من مجالات أخرى. ويقدم انجلز تحليلا لأسباب القصور في البحث في ذلك العصر وذلك في كتاب الرد على دوهرنج والذي قرأ ماركس مخطوطته قبل نشره. يستعرض انجلز في ذلك المؤلف عدة قضايا من بينها:

1- أشكال القصور في البحث السابقة عليهما.
2- المبررات التاريخية لذلك العجز.
3- مهمة النظرية المادية التي قدمها ماركس في مجال الدراسة الاجتماعية والتخلص من فلسفة التاريخ.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى والثانية يقول انجلز: «عندما نتناول الطبيعة أو تاريخ البشرية أو نشاطنا الذهني، فإن الصورة الأولى التي تخطر لنا تتكون من علاقات وتفاعلات متشابكة إلى أقصى حد، لا يبقى منها أي شيء كما هو أو في

---

(2) K. Marx and F. Engels, The German Ideology, Progress Publishers, Moscow, 1964, p. 30.
(3) أرمان كوفيلييه، مرجع سابق، ص 86.

الوضع الذي هو عليه، بل إن كل شيء يتحرك، يولد، ويتحول، ويفنى. إن هذا المفهوم البسيط عن العالم، والذي يعتبر صحيحا في حد ذاته كان هو نفس مفهوم الفلسفة اليونانية القديمة، والذي صاغه لأول مرة هرقليطس: كل شيء موجود وغير موجود أيضا، لأن كل شيء يجري، كل شيء في تغير مستمر، في صيرورة وانتهاء دائمين. غير أن هذا المفهوم الذي ينطبق بشكل صحيح على السمة العامة لصورة الظواهر، في مجموعها، لا يستطيع أن يفسر التفاصيل التي تتكون منها الصورة في مجموعها، ولفهم هذه التفاصيل علينا أن ننتزعها من روابطها الطبيعية والتاريخية، ونفحص كل منها وندرسه على حدة، وفقا لطبيعتها، وأسباب وجودها، ومؤثراتها وما إلى ذلك»[1].

ثم يستطرد قائلا إن الأسلوب الميتافيزيقي في التفكير ينشأ أو يبدأ من نفس إنجازات المناهج العلمية في التفكير. ثم يوضح كيف تأثرت الفلسفات الاجتماعية بذلك. «فإن تحليل الطبيعة إلى الأجزاء المكونة لها، وتجميع العمليات والموضوعات الطبيعية المختلفة في فئات محددة، ودراسة التكوين الداخلي للأجسام العضوية في أشكالها المتنوعة – كل ذلك كان بمثابة الشروط الأساسية للوثبات الجبارة في مجال معرفتنا بالطبيعة والتي تحققت خلال الأربعة القرون الماضية. **ولكن هذا المنهج في البحث أورثنا عادة ملاحظة الموضوعات والعمليات وهي في عزلتها، وهي منتزعة من مجموع الروابط المتبادلة للأشياء. ومن ثم النظر إليها في ثباتها وليس في حركتها، النظر إليها كأشياء ثابتة لا كأشياء متغيرة في أساسها، النظر إليها في خمودها** لا في حياتها. وحين قام بيكون ولوك بنقل هذه النظرة للأمور في ميدان العلم الطبيعي إلى الفلسفة ولدا أسلوب التفكير الميتافيزيقي الضيق الأفق الذي يميز القرن الماضي»[2].

ويخلص من ذلك إلى ضرورة التغلب على ذلك القصور في البحث وتخطي الظروف التاريخية التي نتج عنها ذلك القصور حيث كان يجرى فحص الأجزاء قبل إمكانية فحص العمليات. فقد كان البحث يتم عن ماهية أي موضوع قبل ملاحظة ما يجرى له من عمليات، ولهذا كانت مهمة فلسفة التاريخ هي إحلال العلاقات المتداخلة التي يصوغها عقل الفيلسوف محل العلاقات الواقعية. ولذلك أصبح من الضروري القضاء على تلك العلاقات المفتعلة التي صاغها الذهن. وذلك عن طريق الكشف عن

---

(1) F. Engels, Anti-Duhring, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1962, p. 33.

(1) Ibid, p. 34.

العلاقات الحقيقية، أي الكشف عن قوانين حركة الظواهر الاجتماعية. ولهذا يحدد انجلز مهمة النظرية المادية (نظرية ماركس) في مجال المجتمع الإنساني فيما يلي:

«هذه النظرية تضع حدا للفلسفة في ميدان التاريخ مثلما وضعت النظرية الجدلية في الطبيعة نهاية للفلسفة الطبيعية كلها وجعلتها غير ذات ضرورة ومستحيلة، لم يعد الأمر عبارة عن اختراع علاقات متداخلة من أدمغتنا، بل أصبحت المسألة عبارة عن كشف هذه العلاقة من الحقائق، أما الفلسفة التي أبعدت من نطاق الطبيعة والتاريخ فلم يتبق أمامها سوى الفكر الخالص: نظرية قوانين عملية الفكر ذاتها، أي المنطق والديالكتيك»[1].

إن تحديد أوجه القصور في مناهج البحث على ذلك النحو قد أوجد مدخلا جديدا في معالجة القضايا الاجتماعية. فقد ساهم هذا المدخل في حسم قضايا أساسية بالنسبة للنظرية الاجتماعية بما يترتب على ذلك من مبادئ منهجية وتلك القضايا هي:

1- إن الواقع الاجتماعي، أو بالأحرى، الوجود الاجتماعي هو أساس الوعي الاجتماعي.
2- تأكيد فكرة النسبية الاجتماعية والطابع التاريخي للظواهر الاجتماعية.

الأهمية المنهجية لهذه القضايا:

أولا: إن حل قضية الوعي الاجتماعي على النحو الذي قدمه ماركس قدم أسسا منهجية جديدة للدراسات الاجتماعية. فقد حدد مجال الدراسة لعلم الاجتماع، ثم حدد مدخلا منهجيا للدراسة. فعندما يقول ماركس بضرورة البحث عن نشأة الأفكار في الحياة الاجتماعية، فإنه يوجه بذلك الأنظار إلى مادة البحث الاجتماعي. وعلى سبيل المثال نجده ينتقد « برودون » لأنه يضع الأفكار أساسا للمجتمع، ولذلك يضطر إلى اختراع افتراض العقل الكلي. وفي هذا الصدد يقول: «ليس هناك أسهل من أن نخترع عبارات مفرغة المعنى. ولكن ما هو المجتمع أيا كان شكله؟ إنه وليد النشاط المتبادل الذي يقوم به الناس»[2]. إن ماركس يحدد هنا رأيه في أصل ومنشأ التكوينات الاجتماعية بما في ذلك من تصورات وأفكار. وهو يقول في نفس الرسالة «إن برودون

---

(2) فردريك انجلز، التفسير الاشتراكي للتاريخ، ص 84.

(1) «Karl Marx, to P. Annenekov, Dec. 28, 1846», in The Poverty of Philosophy, p. 156.

لم يفهم أيضا أن الناس الذين ينتجون علاقاتهم الاجتماعية وفقا لمستوى إنتاجيتهم، ينتجون أيضا الأفكار والمقولات، أي التعبير الفكري المجرد لنفس هذه العلاقات الاجتماعية. ومن ثم فإن هذه المقولات ليست أكثر خلودا مما تعبر عنه من علاقات. إنها منتجات تاريخية مؤقتة، ولكن على نقيض ذلك يرى برودون أن التجريدات والمقولات هي العلة الأولى، وأنها – وليس الناس- هي التي تصنع التاريخ»[1].

والنتيجة التي «يخلص إليها ماركس من هذا كله إنما تعد جد هامة. إنها بطلان كل تصور للمجتمع خارج أعضائه، على أنه ذات خارجية أو موضوع خارجي، إنها رفض أي صورة من صور التعالي للمجتمع – وأية صورة من صور العزل للأفراد. إن ماركس يعلن: **ينبغي قبل كل شيء أن نتجنب تثبيت المجتمع وكأنه تجريد في مواجهة الأفراد**.. وكل ما يعنينا الآن هو أن نتبين ما هي تصورات الحقيقة الاجتماعية التي تصدى ماركس لمناهضتها في هذا النص الذي أوردناه. بديهي أنه لم يكن يتصدى لدوركايم ونظريته عن الشعور الجمعي المتعالي، فما كان ليستطيع ذلك إلا من قبيل التنبؤ، فالأمر هنا لا يمكن إلا أن يتعلق بالمدرسة التاريخية في القانون عند سافيني وبوختا... عند بونالد بنظريته عن النظام الاجتماعي المتعالي وخاصة عند أوجست كونت الذي كان قد صدرت بالفعل مجلداته الستة محاضرات في الفلسفة الوضعية (1830-1842)»[2].

إذا كان ماركس يقف، حسب رأي جورفيتش ضد فكرة الشعور الجمعي المتعالي عند كونت وآخرين، وبالتالي ضد امتداد هذه الفكرة، بشكل ما، عند دوركايم فذلك بسبب تصور دوركايم للظواهر الاجتماعية بوصفها «أشياء» ولتأكيده أن المجتمع يسير نحو تحقيق فكرة «التضامن العضوي». ولذلك يرى جورفيتش أن دوركايم لم يبتعد كثيرا عن كونت في هذا الصدد حيث «أن القيم الإنسانية عند أوجست كونت تظل بلا تغيير عبر التقدم»[3].

إن دوركايم قد انتقد كلا من كونت وسبنسر في وضوح في كتابه «قواعد المنهج»، ولكن هل توصل بانتقاده إلى تحديد الصفة النوعية للظاهرة الاجتماعية

---

(2) Ibid, p. 166.

(1) جورج جيرفيتش، علم الاجتماع عند ماركس الشاب. ص ص 44 - 45.

(2) G. Gurvitch, op. cit., p. 48.

تحديدا سليما؟ إن الكلمات التي انتقد بها كلا من كونت وسبنسر تبين في حد ذاتها أن هناك صلة بين تصوره وتصورات كونت وسبنسر. وينطلق انتقاده من القواعد التي وضعها لملاحظة الظاهرة الاجتماعية: «إن أولى هذه القواعد وأكثرها أهمية هي القاعدة الآتية: يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية بوصفها أشياء»[1].

وانطلاقا من هذه القاعدة ينتقد كونت فيقول:

«وحقيقة لم يقم علم الاجتماع، حتى يومنا هذا، بدراسة الأشياء الحقيقية، ولكنه عالج على وجه التقريب فقط، بعض المعاني العامة. حقا لقد صرح أوجست كونت بأن الظواهر الاجتماعية ظواهر طبيعية وبأنها تخضع لبعض القوانين الطبيعية، وهذا اعتراف ضمني من كونت بأن الظواهر الاجتماعية تنطوي على بعض خواص «الأشياء». وذلك لأن الطبيعة لا تحتوي على شيء آخر سوى «الأشياء». ولكن حينما خرج كونت من نطاق هذه الآراء الفلسفية فحاول تطبيق مبدئه واستنباط الحقائق العملية التي ينطوي عليها جعل بعض المعاني العامة موضوعا لدراسته»[2].

ثم يواصل دوركايم حتى يقول «واختصارا للقول نرى أن كونت قد خلط بين التطور التاريخي وبين الفكرة التي سبق أن كونها لنفسه عن هذا التطور»[3].

وقبل التعليق على هذا النص نورد أولا انتقاد دوركايم لسبنسر ثم نورد بعد ذلك نصا آخر لدوركايم يشير إلى أنه لم يبتعد عنهما كثيرا.

يقول دوركايم في انتقاده لسبنسر:

«ففي الواقع يرى سبنسر أن البيئة الكونية، والتركيب العضوي النفسي لدى الفرد هما العاملان الأساسيان في وجود الظواهر الاجتماعية، ولكن العامل الأول لا يستطيع التأثير في المجتمع إلا بواسطة العامل الثاني، ولهذا فالعامل الأخير هو السبب الأساسي الذي يدعو إلى وجود التطور الاجتماعي. وترجع نشأة المجتمع إلى هذا السبب، وهو أن الأفراد يرغبون في تحقيق طبيعتهم الإنسانية»[4].

---

(3) اميل دوركايم، مرجع سابق، ص 70.
(1) المرجع السابق، ص 77.
(2) المرجع السابق ، ص ص 78 - 79.
(3) المرجع السابق ، ص ص 207 - 208.

إن دوركايم يعترض على هذا التصور برفضه أن يكون علم النفس دائما هو الحكم الأخير: « فلما كانت الخاصية الجوهرية التي تمتاز بها هذه الظواهر (يقصد الظواهر الاجتماعية – الباحث) تنحصر في القيام بضغط خارجي على ضمائر الأفراد، كان ذلك دليلا على أنها ليست وليدة هذه الضمائر، وبناء على ذلك فليس علم الاجتماع تكملة لعلم النفس وذلك لأن مقدرة الظواهر على القهر دليل على أنها تعبر عن طبيعة أخرى مخالفة لطبيعتنا الفردية »[1].

ونبدأ أولا بانتقاده لسبنسر.

إن دوركايم يرفض أن تكون الظواهر الاجتماعية معبرة عن طبيعة فردية. لكنه يضع بدلا من ذلك تصورا من نفس النوع تقريبا وإن كان أكثر تعاليا: العقل الجمعي. فمما لا شك فيه أن دوركايم تصور دائما الظواهر الاجتماعية كأشياء ذات طبيعة عقلية. كما أن النصوص التي سنوردها الآن توضح صلته بسبنسر. يقول دوركايم: « فلقد سبق أن بينا أنه مما لا شك فيه أن الظواهر الاجتماعية تنشأ عن تركيب الظواهر النفسية على نحو خاص »[2]. وتشير هذه الفقرة إلى أن الاختلاف مع سبنسر يتمثل في ذلك « النحو الخاص » الذي يشرحه دوركايم بنفسه على النحو التالي:

«ولا ريب في أنه من المستحيل أن توجد ظاهرة اجتماعية ما إلا بشرط أن توجد الضمائر الفردية، ولكن هذا الشرط، وإن كان ضروريا، فليس شرطا كافيا، وذلك لأنه لابد من وجود شرط آخر وهو أن تتركب هذه الضمائر الفردية فيما بينها، وأن يكون تركيبها على نحو خاص. إذ أن الحياة الاجتماعية تنشأ بسبب هذا التركيب، ويترتب على ذلك أنه ليس من الممكن تفسير هذه الحياة إلا بهذا التركيب، فإن نفوس الأفراد حينما تتجاذب، وحينما يؤثر بعضها في بعض، وحينما يندمج بعضها في بعض، يؤدي إلى وجود كائن جديد – إذا شئنا – ولكن لهذا الكائن شخصية نفسية من جنس جديد. "وحينئذ فمن الواجب **علينا أن نبحث عن الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى وجود الظواهر الاجتماعية عن طريق دراستنا لطبيعة تلك الشخصية النفسية الجديدة»**[3]. (التشديد من الباحث).

---

(4) المرجع السابق ، ص 210.

(1) المرجع السابق ، ص 225.

(2) المرجع السابق ، ص ص 213 - 214.

إن دوركايم بهذا يرى تصورا مثاليا لنشأة الظواهر الاجتماعية. ويتمثل ذلك في التركيب الذي ينشأ عن ضمائر الأفراد، «أي الشخصية النفسية الجديدة». وهو بذلك لا يرتبط بسبنسر فحسب، بل أيضا بكونت صاحب فكرة «الطبيعة الإنسانية» التي تحدث عنها دوركايم. وإذا كان يقول عن كونت إنه خلط بين التطور وفكرته المسبقة عن هذا التطور، فإن النص المقتبس الذي أوردناه آنفا يشير إلى أن دوركايم وضع تركيبة عقلية وقال إنها سبب وجود الظواهر الاجتماعية. كما أنه يبتعد كثيرا عن الواقع بقوله إن الظاهرة الاجتماعية «ضرب من السلوك». غير أن ذلك لا ينفي أن دوركايم أشار في بعض كتاباته إلى ما يناقض ذلك. فمع أنه قال دائما بأن الظواهر الاجتماعية هي أشياء إلا أنه «بذل قصارى جهده في رسالته عن تقسيم العمل (1893) ليبين أن هذه الظواهر العقلية الخاصة بالحياة الجمعية هي نتاج التركيب الاجتماعي»(1). كما أنه قال أيضا في « قواعد المنهج»: «إن الظواهر المورفولوجية تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية الأخرى»(2). وفي مكان آخر يقول دوركايم:

«أرى أنها فكرة مفيدة للغاية تلك التي تقول أن الحياة الاجتماعية يجب شرحها، لا بأفكار الناس الذين يعيشون تلك الحياة، بل بتلك الأسباب الكامنة، وأظن كذلك أن هذه الأسباب يجب أن ترى مباشرة على هدى الطريقة التي تجمع فيها الأفراد المترابطون. وبهذه الوسيلة فقط، كما يبدو لي، يمكن أن يصبح التاريخ علما وأن يوجد علم الاجتماع ذاته»(3). ومع ذلك واجه دوركايم انتقادات شديدة لما قال به في قواعد المنهج. وقد ناقش بعض هذه الانتقادات في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه وأكد فيها وجهة نظره بأن الظواهر الاجتماعية إنما هي «أشياء». كما أنه بعد أن كتب ذلك الرأي المشار إليه سابقا واصل تأكيده بأن الحياة الاجتماعية تقوم في أساسها على التصورات. غير أن فكرة دوركايم عن الظواهر كأشياء تعرضت دوما للانتقاد حتى قبل ذلك التاريخ أيضا. ففي عام 1895 انتقده جورج سوريل لأنه «وضع منهجية لدراسة الأشياء في ذاتها أو

---

(1) أرمان كوفيلييه، مرجع سابق، ص 72.

(2) اميل دوركايم، قواعد المنهج، ص 227.

(3) انظر: T. Bottomore and M. Rubel (eds.), Karl Marx-Selected Writtings in Sociology and Social Philosophy, Pelican Books, London, 1964, P. 48.

الجواهر بدلا من دراستها هي نفسها، بروح علمية – بدراسة العلاقات بين الأشياء كما فعل ماركس»[1].

لكننا نعتقد أن ماركس وإن كان يدرس العلاقات بين الظواهر إلا أنه لم يكن يدرس العلاقات بين «الأشياء» على نحو ما يقول سوريل. بل إن ما يسمى «شيئا» نظر إليه ماركس على أنه علاقة. ومثال ذلك نظرته إلى رأس المال ذاته. فعندما تعرض للتعريفات السائدة حول رأس المال رفض اعتباره شيئا. وفي سياق ذلك يقول: «ففي كافة هذه الحالات يبدو رأس المال وكأنه شيء، كما يبدو لو كان متطابقا بشكل كلي مع المادة المؤلف منها. غير أن سياق التحليل سيوضح هذه المشكلة وغيرها من القضايا ... إن بإمكان السلعة مثلا أو النقود أن تمثل رأس المال أو الدخل وما إلى ذلك. وبهذا يبدو واضحا حتى لعلماء الاقتصاد أن النقود ليست شيئا ملموسا، حيث يمكن إدراجها حينا تحت اسم رأس المال وحينا آخر تحت مصطلح مناقض كلية، ووفقا لذلك قد يكون رأسمالا أو لا يكون، فمن الواضح أن رأس المال علاقة، ولا يمكن أن يكون سوى علاقة من علاقات الإنتاج»[2].

وفي موضع آخر أوضح ماركس شكل تلك العلاقة التي يمثلها رأس المال. فقد أكد أن رأس المال إنما هو «علاقة إنتاجية محددة، علاقة اجتماعية محددة يدخل فيها ملاك شروط الإنتاج مع القدرة الحية على العمل في عملية الإنتاج»[3]. بهذا يتحدد مدخل متميز لتناول الظواهر الاجتماعية نرى أنه يرفض مسبقا أفكار دوركايم مثلا قبل أن توجد. وهي الأفكار التي يرى تيماشيف أيضا أنها خاطئة حينما يقرر «أن معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والضمير الجمعي قد عملت على خلط كثير من الحقائق السسيولوجية الهامة ببعض الأفكار المضللة بل الخاطئة»[4].

(4) Ibid., p. 47.

(1) K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formation, International Publishers, New York, 1975, p. 120.

(2) انظر: ر. كوسولابرف، الماركسية والحرية، ترجمة محمد مستجير مصطفى. دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص58.

(3) نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص 195.

وفضلا عن أن دوركايم اعتبر الظاهرة الاجتماعية شيئا، فإنه أيضا لجأ إلى المماثلة «حيث نظر إلى المجتمع كنوع من الكل العضوي الحي. بل يذهب رادكليف براون إلى أن دوركايم هو أول من قام بصياغة منهجية لهذه المماثلة بين المجتمع والحياة العضوية»[1].

خاتمة:

لقد انتقل هذا الاتجاه إلى الوظيفية سواء في علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا ولا يزال مستمرا، بدرجة ما، عند الوظيفيين المعاصرين، بل عند أبرز شخصياتهم كتالكوث بارسونز.

ويرى الباحث أنه بالرغم من خطأ تلك الاتجاهات التي كانت تبحث عن تشبيهات للظاهرة الاجتماعية في مجالات أخرى، فإنها وضعت أسسا هامة في تطور الفكر الاجتماعي من الزاوية المنهجية بالذات.

فأولا: وجهت الأنظار إلى أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة متميزة وتخضع لقانون، بغض النظر عن مسألة تحديد شكل هذا التميز، وبغض النظر عن التوصل أو عدم التوصل إلى نوعية ذلك القانون.

ثانيا: ساهمت تلك المحاولات في تأكيد فكرة التطور والتغير الاجتماعيين.

ثالثا: كانت الازدواجية وعدم الاتساق في أفكار بعض الرواد عاملا ساهم هو ذاته في توضيح خطأ تصوراتهم الفلسفية. ويبرز في هذا الصدد أوجست كونت بازدواجيته المشهورة، حيث تقدم من جانب بفكرة إنشاء علم الاجتماع كعلم مميز عن المجتمع موضحا الطابع المتميز للواقع الاجتماعي، وربط هذا الطابع بمفهوم المجتمع ككل عيني، لكنه من جانب آخر أخطأ فوحد بين هذا الواقع وبين البشرية. فضلا عن أنه تحت زعم طرد الفلسفة من العلوم الاجتماعية فرض فلسفته الوضعية.

صفات الظاهرة الاجتماعية:

ويمكننا الآن أن نستخلص الصفات التي تميز الظاهرة الاجتماعية:

---

(4) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص63.

أولا: إن الصفة النوعية الأساسية التي تميز الإنسان ككائن اجتماعي هي القدرة على إنتاج وسائل الحياة، بل وسائل إنتاج تلك الحياة ذاتها. وبالتالي علينا أن ننظر للظاهرة الاجتماعية كعلاقة داخل **الحياة الاجتماعية. وبالتالي فهي ليست** «**شيئا**» **على النحو الذي يقول به دوركايم.**

ثانيا: لا يمكن أن نبحث عن أصل الظاهرة الاجتماعية وخصائصها باللجوء إلى المماثلات العضوية، ولا بالبحث فيما يسمى بالطبيعة الإنسانية، ولا فيما يسمى بضروب السلوك. ذلك أن خصائصها مرتبطة بالأسلوب الذي يتملك به الإنسان موارد الطبيعة ووسائل حياته، أي الحياة الاجتماعية ذاتها.

ثالثا: إن الظاهرة الاجتماعية تشكل نوعا من الانتظام في الحياة الاجتماعية، ومن ثم تنظمها قوانين تعبر عن نوعيتها، قوانين نابعة من المجال الاجتماعي الموجودة فيه هذه الظاهرة. ومن هنا تظهر استحالة استعارة قوانين من مجال آخر لتفسير ذلك الانتظام.

رابعا: للظاهرة الاجتماعية طابعها النسبي والتاريخي. كما أن للقوانين الخاصة بها تاريخيتها ونسبيتها هي الأخرى.

الفصل الثاني

القضايا المعرفية للظاهرة الاجتماعية

يعتمد تقدم أي علم على حل المشاكل المعرفية للمجال الذي يتناوله واستنباط المقولات المعبرة عن هذا المجال. وفي حالة توصل أي علم إلى ذلك فإنه يمضي قدما في معالجة الظواهر التي يتناولها بمقولاته النوعية الخاصة به. وفي هذه الحالة فإن عمليات الاستعارة التي عادة ما تلجأ إليها العلوم في نشأتها تتوقف، ويتم الاستغناء عن المقولات التي كانت تستخدم في البداية بمثابة كاشف لأنه لم يكن هناك بديل متاح غيرها. وإن كل تقدم في أحد جوانب العلم يعني إدخال مصطلحات ومقولات جديدة. ويوضح تاريخ علم الاجتماع أنه مر بالفعل بشيء من هذا القبيل. فقد رأينا في الفصل السابق محاولة استعارة مقولات علوم أخرى ليتم بها تناول الظاهرة الاجتماعية وتحليلها. ومع تقدم علم الاجتماع أخذت تتضح مقولاته ومصطلحاته الخاصة به المرتبطة بمجاله النوعي.

وسوف نتناول في هذا الفصل بعض القضايا المعرفية التي تعبر عن هذا الانتقال، أي الانتقال من مجال الاستعارة إلى مجال اكتشاف المقولات النوعية الخاصة التي تعالج بها ظواهر المجتمع. وتتمثل القضايا التي سيعالجها هذا الفصل فيما يلي:

أولا : العلاقة بين الجانب المادي والجانب الفكري في الحياة الاجتماعية.

ثانيا : الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية.

ثالثا : العلاقة بين ما هو نظري وما هو عملي.

رابعا: قضية أحكام القيمة في علم الاجتماع.

العلاقة بين الجانب المادي والجانب الفكري في الحياة الاجتماعية:

تؤدي معالجة هذه القضية إلى بروز مسألة العلاقة بين علم الاجتماع والفلسفة. ولكن الذي يعنينا هنا هو زاوية معينة من تلك العلاقة، ونعني بذلك الزاوية المنهجية التي تساهم بها الفلسفة في معالجة بعض القضايا للعلوم النوعية. وما يهم علم الاجتماع، على وجه التحديد، هو إيجاد حل معرفي لبعض القضايا المرتبطة بالمجال النوعي للعلم، وذلك للوصول إلى مقولات اجتماعية الطابع لمعالجة الظاهرة الاجتماعية بدلا من معالجتها وفق مقولات فلسفية بحتة أو مقولات بيولوجية بحتة.

وقد تعرضت الفلسفة، بسبب نشأة علم الاجتماع في أحضان فلسفة التاريخ، إلى هجوم يصل إلى حد الإنكار لأي دور لها. ومع ذلك فإن أهميتها، حسبما يقول بيتروينك تنبع من «أن الفلسفة، باعتبارها دراسة لطبيعة إدراك الإنسان للواقع، يمكن أن تلقى الضوء على طبيعة العلاقات الإنسانية المتبادلة في المجتمع. فمهما كان الموقف الذي يتبناه المرء في نظريته لطبيعة علم الاجتماع فإنه لا يمكنه في النهاية أن يستبعد من مجال علم الاجتماع مناقشة طبيعة الظواهر الاجتماعية في عمومها»[1]. وهو يستطرد ليرد على دعوى إنكار الفلسفة قائلا: «إنني أرى من الخطأ أن نقول ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع ذلك أن القضايا التي تنشأ ليست كيانات غريبة مربكة علينا إزالتها قبل أن يستطيع علم الاجتماع أن يمضي في دروبه العلمية المستقلة الخاصة به، بل على العكس من ذلك، إن القضية المركزية في علم الاجتماع، أي قضية تناول طبيعة الظواهر الاجتماعية بشكل عام إنما ترتبط بالفلسفة»[2].

واستنادا إلى ذلك يمكن القول إنه «من الواجب عدم الخلط بين تحرر علم الاجتماع من الفلسفة وبين إنكار الفلسفة»[3]. ذلك أننا نرى أن علم الاجتماع هو أحد أشكال الوعي الاجتماعي. ومن ثم فإن بعض قضاياه يجب تناولها فلسفيا من زاوية منهجية. وإن تاريخ علم الاجتماع الذي يذخر بمحاولات التخلص من سيطرة فلسفة

---

(1) P. Winch, The Idea of a Social Science and its Relation to Philosophy, Routledge and Kegan Paul, London, eighth impression, 1973, pp. 40-41.

(2) Ibid., pp. 42-43.

(3) هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص 359.

التـاريخ لا ينبغـي أن يجعلنـا ننكـر أن للفلسـفة وظيفـة معالجـة القـوانين والاتجاهـات الأساسية للعلـوم النوعيـة، أي المشـاكل المعرفيـة للعلـوم. يضـاف إلـى ذلـك مـا يبـرزه أوسيبوف مثلا بأن «السبب في الأهمية الاجتماعية للفلسفة هو أنها تزود الباحث في أي علم بالمعرفة بأكثر مقولات الواقع الموضوعي عمومية ... إن قيمة الفلسفة تتمثل في المقام الأول في أهميتها المنهجية لجميع العلوم»[1].

إن إيجاد تلك الحلول المعرفية التي أشرنا إليها من قبل يحدث عبر صلة معينة بين الفلسفة وعلم الاجتماع مما يتيح مثلا عدم تطبيق المقولات التـي تعكس خصـائص العمليات الطبيعية علـى الحياة الاجتماعية وظواهرها.. فالعمليات فـي ميادين العلوم الطبيعية هي عمليات من نوع واحد قد تكون فيزيقية أو كيمائية أو فسيولوجية أو نفسية. وهي تعالج وفق مفهومات من نوع واحد تتناسب مع الطبيعة المتميزة لهذه العمليات. كما أن هذه العلوم الطبيعية لا تواجه مشكلة مثل التي نواجهها في علم الاجتماع، ونعني بذلك العلاقة بين الوعي والواقع. لذلك كانت هذه العلوم قادرة على أن تتطور إلى علوم مستقلة خارج نطاق الفلسفة وفي استقلال نسبي عنها. بل إن علم النفس مثلا، الذي تعتمد عملياته بشكل مباشر علـى عمليات أعصـاب المخ، قد استطاع هو الآخر أن يتطور في استقلال نسبي عن كل من الفلسفة والفسيولوجيا.

لكن المجال الاجتماعي وعالم الظواهر الاجتماعية ليس متجانس البنية. فهو لا يشمل أنظمة ومؤسسات اجتماعية واقتصادية وحسب بل جوانب ثقافية وأشكالا معينة للـوعي الاجتمـاعي. ولـهذا يقـول عـالم الاجتمـاع اليوغسـلافي زيفكـوفيتش «إن قضـية العلاقة بين الفلسفة والعلم في مجال العلم الاجتمـاعي ليست قضـية عديمـة الأهميـة، بل تعتبـر قضـية أوليـة فـي علـم الاجتمـاع. وهـي تنبـع مـن السـمات النوعيـة للعمليـات الاجتماعيـة، وبالتـالي مـن المضـمون الحقيقـي للمجتمـع. ومـن ثـم فـإن حلهـا يحـدد سـمة المقولات الأساسية للعلم الاجتماعي وبنيته المنطقية بأسرها»[2].

---

(1) ج. اوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج. دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970، ص ص 11 - 12.

(2) D. Zivkovich «The Structure of Marxist Sociology», in P.Berger (ed.), Marxism and Sociology, Appleton-Century-Crofts. New York, 1969, p. 99.

إن هذا النسق الاجتماعي المتميز عن كافة الأنساق الطبيعية يؤثر على مضمون العلم الذي يدرسه. وطالما أن النسق الاجتماعي يشتمل حسبما أشرنا على جوانب مادية، أي أنظمة اجتماعية واقتصادية، الخ، وجوانب روحية، فإن العلاقة بين هذين الجانبين تحتاج حلا معرفيا. وهي العلاقة بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي. فلا يجب أن نتوقف عند وصف المجتمع والمزيج الذي تتشكل منه عناصره المختلفة. كما لا ينبغي من جانب آخر أن نقف عند التأملات الفلسفية حول هذه العلاقة. وقد كان ماركس هو الذي طرح حلا سسيولوجيا لهذه القضية، وهو الحل الذي كان مساهمة في نشأة ما يسمى بعلم اجتماع المعرفة. وتمثلت نقطة انطلاق ماركس في طرح ذلك الحل في قوله إن الوجود الاجتماعي هو أساس الوعي الاجتماعي. فإن أساس الإبداع التاريخي لا يكمن في وعي الفرد المنعزل أو الوعي بصفة عامة وإنما هو تعبير عن نشاط الإنسان الاجتماعي، وهو نشاط لا يتم في عزلة، وإنما في نطاق مجتمع معين بعلاقات اجتماعية محددة. ومن خلال هذا النشاط الاجتماعي الإنتاجي يؤكد الإنسان وعيه. ذلك أن «الإنتاج – أو كما يقول ماركس غالبا القوى الإنتاجية من حيث هي نشاط اجتماعي- لا يمكن خفضه لا إلى ضروريات العيش وإنتاج هذه الضروريات ولا إلى أدوات الإنتاج الصناعي، ولا – أخيرا وبصورة أعم- إلى الإنتاج الاقتصادي وحده. فماركس يتحدث أيضا عن الإنتاج الروحي، مؤكدا أن الإنتاج المادي والروحي متداخلان في النشاط الاجتماعي الكلي، الذي هو محسوس، شامل، حي. إن إنتاج الأفكار والتصورات والوعي، إنما هو في المقام الأول، متضمن مباشرة في النشاط المادي وفي التعامل المادي بين الأفراد»[1].

يشير ذلك إلى مقولة جديدة ليست فلسفية بحتة وإنما مقولة تعبر عن تفرد الواقع الاجتماعي في نوعيته. وهي مقولة تنقل تصور العلاقة بين الواقع والوعي من مجال الفلسفة إلى مجال الحياة المادية للبشر لتشمل قضايا العلاقات المتداخلة بين الجانبين الرئيسيين في مجال الحياة الاجتماعية.

وقد جاءت تلك المعالجة لقضية العلاقة بين الواقع والأفكار عبر عملية تدليل تناولها ماركس في أكثر من مناسبة. ففي كتاب الأيديولوجية الألمانية (1845-1846) طرح هذه القضية قائلا:

---

(1) جورج جيرفيتش، مرجع سابق، ص ص 53 - 54.

«ما دمنا نتعرض للألمان الخالين من كل بديهة فلابد أن نبدأ بأول بديهية للوجود الإنساني كله، ومن ثم للتاريخ كله، وهي قضية أن الناس لابد أن يوجدوا في وضع يمكنهم من أن يعيشوا حتى يكونوا قادرين على أن يصنعوا التاريخ. لكن الحياة تتضمن قبل أي شيء آخر الأكل والشرب والسكن والملابس وأشياء أخرى كثيرة. وهكذا فإن أول فعل تاريخي هو إنتاج وسائل إشباع هذه الاحتياجات، إنتاج الحياة المادية ذاتها. والحق أن هذا فعل تاريخي وشرط أساسي للتاريخ كله، لابد أن يتم اليوم، مثلما تم منذ عشرة آلاف سنة ... وهكذا يتضح تماما منذ البداية أنه توجد علاقة مادية بين الناس، تحددها احتياجاتهم وأسلوبهم في الإنتاج ... وتأخذ هذه العلاقة على الدوام أشكالا جديدة، وهكذا تمثل تاريخا، بشكل مستقل عن وجود أي هراء سياسي أو غيره يمكن بشكل خاص أن يقوم بتجميع الناس معا»[1].

ثم يستطرد بعد ذلك موضحا نشأة الوعي بشكل لاحق لذلك الفعل التاريخي قائلا: «والآن فحسب، أي بعد أن رأينا لحظات أربع، جوانب أربع للعلاقات التاريخية الأولية، نجد أن الإنسان يمتلك أيضا وعيا ... يتلقى مزيدا من التطور والاتساع عن طريق ازدياد الإنتاجية وازدياد الاحتياجات»[2].

على ذلك النحو طرح ماركس حلا للمشكلة المعرفية الهامة، وقدم بذلك مقولة نوعية لمعالجة الظاهرة الاجتماعية. وهي المقولة الخاصة بالعلاقة بين الواقع الاجتماعي وأشكال الوعي. وهو الحل الذي أصبح من مكونات ماديته التاريخية. ويرتبط هذا الحل بنظرة فلسفية مادية يتبناها ماركس بصراحة. والحق أنه منذ كونت وماركس لا نجد الشخصيات البارزة في علم الاجتماع تعلن مثل هذا الوضوح بالنسبة لنظريتها وتصوراتها الفلسفية. ولا ينطبق هذا القول بالطبع على بعض امتدادات الماركسية وبعض امتدادات وضعية كونت.

إن ذلك الحل المعرفي لقضية الواقع الاجتماعي وأشكال الوعي الموجودة في هذا الواقع جعل هربرت ماركيوز يقول إن «جميع التصورات الفلسفية للنظرية

---

(1) K. Marx and F. Engels. The German Ideology, Progress Publishers, Moscow, 1964, pp. 39-40.

(2) Ibid., p. 41.

الماركسية هي كلها مقولات اجتماعية واقتصادية»[1]. بل يصل ماركيوز إلى ما هو أبعد من ذلك ويرى أن تحليل ماركس للعمل في ظل الرأسمالية كان متعمقا إلى حد بعيد يتجاوز نطاق التركيب المميز للعلاقات الاقتصادية، ويصل إلى مضمونها الإنساني الفعلي. فهو ينظر إلى العلاقات التي تقوم بين رأس المال والعمل، وبين رأس المال والسلعة وبين العمل والسلعة، وكذلك العلاقات بين السلع، ينظر إلى هذه العلاقات على أنها علاقات إنسانية، أي علاقات في حياة الإنسان الاجتماعية[2].

كانت صياغة ماركس لمقولتي الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي أساسا نهض عليه مفهوم التكوين الاجتماعي والاقتصادي. وهما مقولتان اجتماعيتان يختلفان عن مقولتي الوجود والوعي الفلسفيتين.

ففي المجال المعرفي لابد أن يرتبط أسلوب طرح القضايا ارتباطا وثيقا بالخصائص المميزة للظاهرة التي يتناولها البحث. ومن هنا فإن أسلوب صياغة المقولات وطرحها يؤثر في الاقتراب الصائب من الظاهرة. ويعتمد أسلوب الصياغة على تحديد نقطة البدء التي تحل التناقضات التي تبدو محيرة. فالبحث عن أصل الملكية، على سبيل المثال، لن يؤدي إلى أي نتيجة إلا إذا بدأنا بالمدخل المناسب، وهو في هذه الحالة يتمثل في مفهوم العمل. فالملكية ستبدو لنا كشيء غريب وغير مفهوم إذا لم ندرك أنها ناتجة عن العمل ذاته. وكان ذلك الأسلوب في المعالجة هو الذي يميز ماركس في مجال المعرفة. ويشير المثال التالي إلى طريقة التناول هذه حيث يقرر:

«وتماما كما استخلصنا مفهوم الملكية الخاصة من مفهوم العمل المغترب، المنسلب عن طريق التحليل فإننا نستطيع بنفس الطريقة أن نصل إلى كل مقولة للاقتصاد السياسي بمساعدة هذين العاملين، وسنجد كذلك في كل مقولة مثل التجارة والمنافسة ورأس المال والنقود مجرد تعبير محدد ومتطور عن الأسس الأولى»[3].

والأساس الذي يستند إليه ماركس في أن الملكية هي نتيجة للعمل يتمثل في أن علاقة «العامل بالعمل تولد علاقة الرأسمالي – أو أي اسم يختاره المرء لسيد العمل-

---

(3) هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص 254.

(1) المرجع السابق، ص 272.

(2) مخطوطات كارل ماركس لعام 1844، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1974، ص 79.

بالعمل. وهكذا فإن الملكية الخاصة هي نتاج العمل المغترب – العلاقة الخارجية بالطبيعة وبذاته- ونتيجته وعاقبته الضرورية»[1].

وبعد ذلك يصل إلى جوهر الفكرة التي أشرنا إليها بقوله:

« لقد مضينا بالفعل شوطا بعيدا في حل هذه **المشكلة بتحويل السؤال عن أصل الملكية الخاصة** إلى مسألة علاقة **العمل المنسلب** بمجرى تطور البشرية. **لأنه حين يتحدث المرء عن الملكية الخاصة فإنه يتصور أنه يفكر في شيء خارجي عن الإنسان. وحين يتحدث الإنسان عن العمل فإنه يتحدث مباشرة عن الإنسان بذاته. وهذه الصياغة الجديدة للمسألة تحوي بالفعل حلها»**[2]**.** (التشديد من الباحث).

غير أن ذلك الحل المعرفي الذي طرحه ماركس لقضية العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي واجه الانتقاد الدائم من جانب بعض علماء الاجتماع. وبدلا من تناول ذلك في إطاره المحدد مضت الانتقادات تقول إن ماركس يفسر الحياة الاجتماعية وفق عامل واحد هو العامل الاقتصادي. ولا يزال هذا الموضوع محل مناقشة بين الماركسية ونقادها منذ أيام ماركس. ويصر الماركسيون على رفض ذلك التفسير القائل بأن نظرة ماركس هي نظرة واحدية الجانب. ومثال ذلك قول انجلز:

«تنظر النظرية المادية في تفسير التاريخ إلى الإنتاج والإنتاج المتجدد على أنهما العنصر الأول في تعيين مجرى التاريخ وأحداثه. ولم يقل كلانا – ماركس وأنا- شيئا أكثر من هذا، فإذا قام أحد بتحوير دعوانا، إلى القول بأن العنصر الاقتصادي هو الوحيد الذي يعين سير التاريخ، فإنه بعمله هذا يجعل من نظريتنا عبارة عديمة المعنى، مجردة، وسخيفة»[3].

ويستطرد انجلز موضحا أن المركز الاقتصادي هو الأساس. ولكن العناصر المتنوعة التي يتكون منها الصرح العلوي كالأشكال السياسية التي يتخذها صراع الطبقات وما يترتب عليه من نتائج، وأشكال القانون حتى الصور الذهنية التي تعكسها هذه العوامل في أذهان الناس والمحاربين، كالنظريات السياسية والدينية والأفكار، هذه

---

(1) المرجع السابق، ص 77.

(2) المرجع السابق، ص 79.

(3) رسالة انجلز إلى يوسف بلوخ في 21 سبتمبر 1890 (في فردريك إنجلز، التفسير الاشتراكي للتاريخ)، ص ص 127 - 128.

جميعها لها آثرها في مجرى نواحي الصراع التاريخي، بل في كثير من الأحيان تكون لها الغلبة. هناك علاقة متبادلة بين كافة هذه العناصر، وفي النهاية نجد أن الحركة الاقتصادية هي العنصر الضروري والجوهري.

إن ماركس وانجلز لم يعلنا تمسكها بهذا الرأي حسب، بل طبقاه في أبحاثهما، ومن أبرز أعمال ماركس التي أوضح فيها مدى تشابك هذه العوامل ومدى تأثير العوامل غير الاقتصادية هو كتاب «الثامن عشر من بروميير – لويس بونابرت». ولابد أن نقول أن هذا الكتاب وضع عام 1852 أي بعد صدور البيان الشيوعي بحوالي أربع سنوات. وأهمية ذلك أن البعض يرى، ومنهم جورج جورفيتش – ويتردد صدى هذه الرؤية في مصر(1)- أن ماركس الشاب، أو ماركسية ما قبل البيان الشيوعي، هي التي تضع اعتبارا لكافة العوامل وليس العامل الاقتصادي وحده. إن ماركس يبين في ذلك الكتاب مدى تأثير التقاليد والمثل القديمة في الأحداث بل في الثورات. وعلى سبيل المثال فإن الناس وهم «يصنعون تاريخهم لا يستطيعون التخلص من تأثير تقاليد الأجيال الماضية. وعندما ينشغل هؤلاء الناس في تغيير الأشياء المحيطة بهم وخلق شيء جديد، عند ذلك بالضبط وفي فترات الأزمات الثورية نراهم يلجأون في وجل إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الأسماء والشعارات القتالية. وهكذا ارتدى لوثر قناع بولس الرسول واكتست ثورة 1789 – 1814 بثوب الجمهورية الرومانية تارة وثوب الإمبراطورية الرومانية تارة أخرى ... فقد كان بعث الموتى في تلك الثورات يؤدي مهمة تمجيد الصراعات الجديدة»(2).

وفضلا عن ذلك فإن بليخانوف يشدد على رفض الزعم بأن الماركسية تغفل العوامل الأخرى. ويناقش هذه القضية بالتفصيل ليوضح كيف أن الماركسية تضع في اعتبارها العوامل المختلفة. ويستند في ذلك إلى نصوص ماركس. «والآن فلنسترجع ما يقوله ماركس عن العلاقة بين الاقتصاديات من ناحية وبين القانون والسياسة من الناحية الأخرى: تتشكل المؤسسات القانونية على أساس العلاقات الفعلية في عملية الإنتاج الاجتماعي، فلفترة من الوقت تسهل هذه المؤسسات تقدم القوى الإنتاجية لشعب

---

(1) مثال ذلك: صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق، في الاشتراكية العربية – ماركس يدحض الماركسية. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 21.

(2) K. Marx, the Eighteenth of Brumaire – Louis Bonaparte. Progress Publishers, Moscow, 1964, pp. 11-14.

ما، وازدهار حياته الاقتصادية. تلك بدقة هي كلمات ماركس، وإننا لنسأل أي إنسان ذي ضمير نقابله هل تحوي هذه الكلمات أي إنكار لأهمية العلاقات السياسية في التطور الاقتصادي؟ وهل يفند ماركس هؤلاء الذين يذكرونه بتلك الأهمية؟ أليس صحيحا أنه ليس ثمة أثر لمثل هذا الإنكار لدى ماركس، وأن هؤلاء الناس لا يفندون أية فكرة على الإطلاق؟ وإلى هذا الحد أليس صحيحا أن المسألة الجديرة بأن تثار ليست هي مسألة تفنيد آرائه وإنما هي مسألة لماذا يسيئون فهمه إلى هذا الحد؟ »[1].

إن الفعل المتبادل بين السياسة والاقتصاد موجود بالفعل عند ماركس. وتصوره حول هذه القضية يزيل تلك الثنائية التي تضع تعارضا بين الوجود والوعي لا يقبل الحل. فهو يرى أن اقتصاد المجتمع ووعيه يمثلان جانبين لظاهرة واحدة هي إنتاج حياة الناس. وبذلك يطرح حلا لذلك التعارض.

وتتمثل الأهمية المعرفية لهذا المنحى في تناول القضية في أنه قدم إمكانية فهم الأشكال الأيديولوجية التي كانت تشكل مصدر خطأ لأي استقصاء علمي في حالة النظر إليها في ذاتها. وهذا ما دفع بوتومور وربل، على سبيل المثال، إلى القول: بأن ماركس كان في واقع الأمر، واحدا من مؤسسي نظرية علم اجتماع المعرفة، التي كانت في رأيه نظرية نقدية هدفها إعداد الطريق إلى إنشاء علم اجتماعي صارم، وهؤلاء الذين أتوا بعد ماركس في نفس المجال تحدثوا كثيرا عن علم اجتماع المعرفة، ولكنهم قدموا إنجازات هامة إلى تاريخ الفكر، وخاصة الفكر السياسي[2].

الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية:

إن مصالح الناس تؤثر تأثيرا مباشرا في تقييم الظواهر الاجتماعية وفي الاستنتاجات المترتبة على تحليل هذه الظواهر. ويدفعنا ذلك إلى إثارة السؤال التالي: هل يمكن للعلوم الاجتماعية أن تصل إلى الحقيقة الموضوعية، أن تصل إلى الصدق العلمي؟ أم إن على علم الاجتماع مثلا أن يكتفي بالوصف والتسجيل دون محاولة النفاذ إلى المنطق الداخلي للظواهر، استنادا إلى الرأي القائل بأن الصدق العلمي يصعب الوصول إليه في مجال الظواهر الاجتماعية؟

إن هذه المشكلة تنفرد بها العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية. فإن منجزات الفيزياء والرياضيات على سبيل المثال يعترف بأهميتها الجميع ويجري تطبيقها في كل

---

(1) جورج بليخانوف، مرجع سابق، ص 134.

(2) T. Bottomore and M. Rubel, op. cit., p. 37.

مكان بغض النظر عن نوع المجتمع وعن النظرة العامة تجاه الحياة. أما بالنسبة للعلوم الإنسانية ومن بينها علم الاجتماع فلا تمتلك موضوعات يعترف بها الجميع. ولا يرجع ذلك إلى نقيصه في هذه العلوم ذاتها وإنما يرجع الأمر إلى اختلاف المصالح والمنطلقات الفلسفية.

وينتج عن ذلك بعض الارتباكات المعرفية. فهي تدفع البعض إلى القول بأنه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية. ويدفعنا هذا ثانية إلى طرح السؤال التالي: هل يمكن لعلم الاجتماع أن يصل في دراساته إلى حقيقة موضوعية أم أن الحقيقة الموضوعية مسألة في غير متناول العلم؟

إن إجابة هذا السؤال ستحدد المسار والمنحى الذي يتخذه العلم. فإذا كانت الإجابة بأن الحقيقة الموضوعية ليست في متناول أيدينا فإن ذلك سيعني أن دراستنا لن تستطيع أن تفعل أكثر من الوصف الظاهري للمادة التي نعالجها، أما إذا كانت الإجابة عكس ذلك فإن العلم سيضع في مجال مهامه الكشف عن الحقائق الموضوعية في الظواهر الاجتماعية وما ينتظمها من قواعد ومن ثم قوانين، وبالتالي الكشف عن مسار التطور.

وقد كان ذلك السؤال يحتل مكانة بارزة في مجال الفلسفة وانتقل منها إلى مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. وزاد من تعقيد الأمور بالنسبة للعلوم الاجتماعية، أن أولئك الفلاسفة الذين ناصروا الاتجاه التجريبي وتبنوا الدعوة له اتخذوا موقفا لا أدريا بالنسبة للمعرفة العلمية أي أن موقفهم كان لا يتسم بالاتساق.

لقد عجزت فلسفة جورج بيركلي (1685 – 1758) عن استيعاب إنجازات العلوم المعاصرة لها، حيث زعمت أنها لا تعترف بالعلوم وأعلنت أنها جوفاء، وكان الفلاسفة المثاليون الذين يسيرون في ركاب بيركلي يقفون بمعزل عن القضايا العلمية. لكن العلوم أحرزت منذ القرن الثامن عشر تطورا أدى إلى انهيار مركز بيركلي خاصة بعد أن صاغ نيوتن النظرية الميكانيكية العامة حول العالم[1].

ومن هذا الوضع اتخذت الفلسفة المثالية التقليدية موقفا جديدا في مواجهة الاتجاهات المادية يتلخص في القول إن المادية تزعم أن المادة هي التي لها الأولوية، أما نحن فلا نعلم عن ذلك شيئا. ومن هنا ظهرت تسميتهم باللاأدرية كطريق ثالث. وقد كانت المثالية الموضوعية ترجع المادة إلى روح كلية والمثالية الذاتية تذيب المادة في

(1) جورج بوليتزير، المادية والمثالية في الفلسفة، ترجمة إسماعيل المهدوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1957، ص 86.

إحساسنا أو شعورنا. لكن الأولى بددت صورتها العلوم الطبيعية أما الثانية فتهاوت بتأثير علم الفسيولوجيا والعلوم الاجتماعية[1].

ولهذا ظهر اتجاه جديد يعترف بالعلوم ولكنه يقول إنه لا يوجد تأكيد بأن العلم يجعلنا نعرف الواقع الموضوعي. ذلك أننا نريد أولا أن نعرف إن كانت روحنا تستطيع أن تعرف الواقع في ذاته أم لا. كان هذا الاتجاه يدعي استحالة الرد على السؤال الأساسي في الفلسفة بحجة عجزنا المستمر عن معرفة المبادئ الأولية للأشياء.

وكان دافيد هيوم (1711 - 1776) هو المبشر بهذا الاتجاه في القرن الثامن عشر، أما امانويل كانت (1724 – 1804) فقد كان أبرز ممثليه، كما كان أوجست كونت من أنصاره في القرن التاسع عشر.

كان ذلك الاتجاه ماديا في بعض جوانبه ومثاليا ولا أدريا في الجوانب الأخرى. كما أنه كان يضم كانت من المذهب العقلي وهيوم من المذهب التجريبي. وكان دافيد هيوم، على سبيل المثال، يقسم الواقع إلى مستويين: المنضدة كما نراها، أي المنضدة لذاتنا، وهي التي توجد في وعينا على شكل صورة، وتكون ذاتية وليست سوى مظهر. ثم المنضدة الواقعية، أي المنضدة في ذاتها وهي التي تكون خارج شعورنا، وتكون موضوعية وتشكل الواقع إلا أنها لا تقبل المعرفة. ومعنى ذلك أننا لا نعرف أبدا سوى مظاهر الأشياء، ولكننا نجهل دائما حقيقتها. ومن ثم لا يمكن تحديد موقف محدد. فالمادي يمكن أن يعطي الأهمية للجانب المادي من الظواهر، والمثالي يعطي الأهمية للجانب المثالي، لكن يستحيل أن نقرر ما هي الأشياء في ذاتها لأن كلا منا سجين وجهة نظره.

إن مثال المنضدة مثال حقيقي استخدمه هيوم. فهو يقرر حقيقة هامة وهي أن العالم الخارجي موجود وأن وجوده لا يعتمد على إدراكنا. لكنه يعود ليقول: « إلا أن هذا الرأي المبدئي سرعان ما يهتز أمام الفلسفة البسيطة التي تعلمنا أن الروح لا يمكن أن تصل إلا إلى الصورة فقط ... فالمنضدة التي نراها، تبدو أصغر كلما ابتعدنا عنها. أما المنضدة الواقعية التي توجد مستقلة عنا فلا تتغير. ومعنى ذلك أن روحنا لا تدرك سوى صورة المنضدة»[2].

(2) المرجع السابق، ص 87.

(1) See: V. Lenin, Collected Works, Vol. 14, Progress Publishers, Moscow, 163, p. 22.

لقد أثر هذا الاتجاه اللا أدري في فلسفة العلوم وانتقل إلى العلوم الاجتماعية عامة. وكثيرا ما نجد هذه النظرة في علم الاجتماع بشكل أو بآخر، وعلى سبيل المثال فإن هذا الاتجاه اللا أدري ظهر أيضا في وضعية أوجست كونت بتأكيده أن العلم يجب «أن يكتفي بتقرير العلاقات بين الوقائع دون أن يبحث سبب هذه الوقائع. ويجب أن يمتنع عن البحث في «لماذا» الأشياء، أي يجب ألا يجري وراء المطلق. فكل بحث من هذا النوع، أي كل نظرية تفسيرية تلقي الضوء على جوهر الظواهر، تكون نظرية ميتافيزيقية يدينها أوجست كونت»[1].

هنا نجد بذور أو أصل الاتجاه الإمبريقي الذي يقنع بالمعرفة المستمدة من الملاحظة، من الإحساسات والانطباعات المباشرة. وهذا ما يجعلنا نستنتج أن النزعة الإمبريقية السائدة في علم الاجتماع تعود إلى أصول فلسفية معينة على عكس ما يزعم أصحابها من أنها بريئة من أي شيء من هذا القبيل. ونجد ما يدعم استنتاجنا هذا في قول زكي نجيب محمود إن القضايا المتعلقة بالواقع، حسبما يؤكد هيوم «يستحيل أن تدخل في مجال إدراكنا إلا عن طريق آخر، هو طريق الحواس، فالخبرة الحسية هي وحدها المصدر الذي نستقي منه العلم بالعالم الخارجي، وبهذا القول أصبح هيوم في طليعة الرواد، إن لم يكن الرائد الأول بحق، للفلسفة الوضعية الراهنة»[2].

إن القول باستحالة إدراك الواقع إلا عبر ما تمدنا به الحواس يعني في واقع الأمر أننا لا نستطيع سوى إدراك المظهر الخارجي للظواهر. وذلك أمر يدفع في مجال مثل علم الاجتماع إلى نزعة إمبريقية بحتة. ويمكن أن نجد أمثلة عديدة لذلك. وهو ما يتضح أيضا عند التعرض لعلم اجتماع المعرفة عند كارل مانهايم. إن هذا الاتجاه يرتبط بالرأي القائل بأن كلا منا سجين وجهة نظره الخاصة، وبالتالي فإن الحقيقة الموضوعية لا يمكن التوصل إليها. كما أننا سنجد امتداد هذا الاتجاه في الوظيفية المعاصرة. وسيتضح هذا عندما نتناول مفهوم البنية الاجتماعية.

الأصول التاريخية للا أدرية:

---

(2) جورج بوليتزير، مرجع سابق، ص 92.

(3) زكي نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1958، ص 31.

ينبغي أن نشير إلى أن فرانسيس بيكون (1561 – 1626) وجون لوك (1632 – 1704) يمثلان المقدمات التمهيدية لدافيد هيوم في الاتجاه التجريبي الذي انتقل عن طريقهما إلى كافة العلوم. فقد وجد « الموقف التجريبي أوسع تعبير عنه في فلسفات هؤلاء المفكرين. فالفكرة القائلة أن الإدراك الحسي هو مصدر المعرفة ومعيارها النهائي، هي النتيجة التي تؤدي إليها أبحاثهم آخر الأمر »[1].

كانت التجريبية في بدايتها غير متسقة مع نفسها. فتجريبية لوك تقتصر على «المبدأ القائل أن جميع التصورات وضمنها تصورات الرياضة والمنطق، تأتي إلى ذهننا من خلال التجربة. وهو ليس على استعداد للتوسع في هذا المبدأ بحيث يشمل الرأي القائل أن كل معرفة تركيبية لا تتحقق إلا من خلال التجربة. وتمشيا مع هذا الموقف غير النقدي، فقد أخذ بالاستدلال الاستقرائي دون نقد. وعده آداة مفيدة لكل معرفة تجريبية. فلم يخطر بذهن بيكن أو لوك احتمال الشك في مشروعية هذه الآداة وهدم الأساس الذي ترتكز عليه التجريبية»[2].

غير أن دافيد هيوم عندما حاول معالجة الاستدلال الاستقرائي بموقف نقدي أدى به الأمر إلى «الانتقال من التجريبية إلى اللا أدرية، وهو ينادي – فيما يتعلق بالمستقبل- بفلسفة للجهل تقول إن كل ما أعرفه هو أنني لا أعرف أي شيء عن المستقبل»[3].

أما كانت فعلى الرغم من انتمائه إلى المذهب العقلي فإنه وضع فلسفته عن العلم اعتمادا على تدليلات هيوم. فعن طريق كانت برزت فكرة وجود سر في الأشياء يصعب إدراكه، كما برزت فكرة الحيادية حيث يحسن ألا نقرر كثيرا، لأن هناك صوابا وخطأ في كل شيء. ويميز كانت بين الشيء في ذاته الذي لا يقبل المعرفة والشيء لذاتنا أو المظهر، وهو الذي ينتج الأثر الذي يحدثه الشيء في ذاته في أعضائنا الحسية.

---

(1) هانز ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 79.

(2) المرجع السابق، ص 84.

(1) المرجع السابق، ص 87.

فهو يقرر أنه «لا يمكن أبدا معرفة الأشياء في ذاتها بطريقة قبلية أو بعدية. فلا يمكن معرفتها بطريقة قبلية لأنه كيف يكون عندنا علم بما ينبغي أن يحل على الأشياء في ذاتها ... وكذلك فإن معرفة طبيعة الأشياء في ذاتها بعديا تكون مستحيلة لأنه إذا كنت أعرف القوانين التي تنظم وجود الأشياء عن طريق التجربة فإن هذه القوانين بوصفها خاصية الأشياء في ذاتها ينبغي أن تنظم هذه الأشياء بالضرورة خارج التجربة»[1]. ثم يقرر في النهاية نتيجة حاسمة بقوله «وهكذا فنحن لا نعرف بالتجربة طبيعة الأشياء في ذاتها»[2].

إن مصدر هذا المنحى يرجع إلى أن كانت يرى أن قوانين العلم والعلاقات بين الظواهر هي من صنع الروح البشرية وحدها. فهي لا تعكس القوانين الواقعية للمادة المتحركة وإنما تعكس قوانين الروح البشرية، وهي لا تمثل الحقيقة الموضوعية، وإنما تمثل حقيقة ذاتية لا أكثر. ولهذا يصف زكي نجيب محمود موقف كانت قائلا: «لو سئل كانت ما هو هذا الشيء في ذاته الذي تنبعث منه هذه المعطيات الحسية، أو الذي هو مصدر وراء الظواهر التي تنشأ عنها خبراتنا الحسية لأجاب: لست أدري، ولا حاجة بي إلى هذه الدراية، فهو لا يدري لأن الشيء في ذاته بحكم التعريف لا يقع في خبرته، إذ أن الخبرة محدودة بالظواهر لا تتجاوزها إلى الحقائق الكامنة وراءها، ثم هو في غير حاجة إلى العلم بهذه الحقائق الكامنة وراء الظواهر لأنها لن تكون جزء من علم، كائنا ما كان ذلك العلم»[3].

إن تبني مثل ذلك الموقف يعني في واقع الأمر إنكار العلم وإنكار إمكانياته في التوصل إلى فهم الظواهر. فإن جوهر ذلك الاتجاه يعني «أن العلم يظل على سطح الأشياء. فالواقع أن القاعدة الحقيقية التي تقوم عليها فكرة التقدم الوهمي للعلوم، هي فكرة السر المطلق والمستغلق والأبدي، وترتيبا على هذه الفكرة، يجب ألا ننسب إلى

---

(2) أمانويل كنت، مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة يمكن أن تصير علما، ترجمة نازلي إسماعيل حسين ومراجعة عبد الرحمن بدوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 97.

(3) المرجع السابق، ص 98.

(1) زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص 39.

العلم أية حقيقة مطلقة. فما هو إلا نوع من التفسير، ومن هنا تؤدي الكانطية مباشرة إلى الشكلية والتوقف في مختلف المجالات، بما فيها مجال البحث النظري»[1].

يتضح مما سبق أن هذه الفلسفات المثالية الاتجاه رغم تعدد انتماءاتها المذهبية تنكر إمكانية معرفة العالم وقوانينه ولا تعترف بالحقيقة الموضوعية، ذلك أن العالم يحفل «بأشياء في ذاتها» لا يستطيع العلم الوصول إلى معرفتها.

وقد كانت هذه النزعة اللاأدرية أحد المصادر التي يرى الباحث أنها ساهمت في تشكيل علم اجتماع المعرفة عند كارل مانهايم. وذلك بالرغم من قول مانهايم أنه استمد أفكاره من مفهوم الأساس الاجتماعي للوعي لكارل ماركس. ولكنه وكما يقول قباري إسماعيل «مزج العناصر الماركسية بالكثير من الاتجاهات والنزعات الفكرية المتعددة»[2].

يرتكز تصور مانهايم على الفصل بين المعرفة العلمية الطبيعية والمعرفة الاجتماعية. ويرى أن نمط المعرفة التي يعبر عنها العلم الطبيعي تختلف جذريا عن نمط المعرفة التاريخية. فهدف العلم الطبيعي أن يدرك ما هو عام وشامل وضروري علاوة على القانون الذي يحكم الظواهر، ومن ثم فإن المنهج في هذه العلوم يكمن في تعميم وتجميع الظواهر والعمليات المختلفة تحت مفهومات ونظريات عامة. أما هدف العلم التاريخي، حسبما يراه مانهايم، فيتمثل في إدراك الظواهر الفردية والخاصة والمنعزلة. وبالتالي فإن منهج هذا العلم يتسم بالنظرة الفردية ويصف الوجود التاريخي النوعي الذي يعتبر فريدا لا يحكمه قانون عام.

وسبب ذلك هو أنه يرى أن الحقيقة مطلقة. ومن ثم لا توجد في المجال التاريخي. ولا يجوز للنظريات الاجتماعية أن تدعي « الحقيقة المطلقة » التي يمكن قبولها من جميع الفئات الاجتماعية. ذلك أن النظريات الاجتماعية ما هي إلا تعبير عن وجهات نظر خاصة بطبقات اجتماعية. ولهذا لا يمكنها سوى أن تقدم معرفة نسبية الطابع، أي مرتبطة وظيفيا بالوضع الاجتماعي للطبقات ومصالحها الاقتصادية

---

(2) جورج بوليتزير، مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

(3) قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الألماني، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية، طبعة أولى، 1971، ص 421.

والسياسية. ومن ثم فهي معرفة مشوهة. وبهذا يرى أن تاريخ المعرفة الاجتماعية هو، بدرجة ما، سلسلة من الأخطاء[1].

إن أفكار مانهايم هذه تمثل نوعا من اللا أدرية. ويمكننا أن نشير إلى خطأين في ذلك التصور لمانهايم.

الأول: ويكمن في أن مانهايم يحاول توضيح الوظيفة الاجتماعية لنوعين من الفكر الاجتماعي المشوه (والذي يقسمه إلى أيديولوجيا ويوتوبيا) دون تحليل الوظيفة الاجتماعية لتلك الفئات التي تعتنق أشكال الفكر المختلفة. فهو يرغب في الكشف عن دينامية الأفكار في التطور التاريخي دون تناول ديناميات التطور التاريخي ذاته، ودون تحليل بنية المجتمع، والسلطة، واتجاهات التطور في ذلك المجتمع الذي تتبنى طبقاته هذا النمط من الوعي أو ذاك. وهو إذ يصف كافة وجهات النظر والتصورات بوصفها تشويهات للواقع فإنه يهدم بنفسه افتراضه حول السببية الاجتماعية للمعرفة. فالمعرفة تصبح مشوهة في كافة الحالات. «فعلى الرغم من أنه يشير إلى حقيقة أن مصالح فئات وطبقات اجتماعية معينة هي السبب في تشويه المعرفة الأصلية بالواقع، فإنه يطرح استنتاجا لا يتفق مع ذلك بقوله إن مصالح كافة الطبقات في كافة الأزمان هي التي تشوه تلك المعرفة»[2].

أما الانتقاد **الثاني** الذي يمكن أن يوجه إلى أفكار مانهايم فيرتبط بمشكلة الحقيقة حسبما يتصورها. فإن مانهايم لا يقر بوجود حقيقة موضوعية نسبية. فهو يرى أن الحقيقة المطلقة هي وحدها التي يمكن أن تكون موضوعية. «وطالما يرى أنه لا توجد طبقة أو فئة اجتماعية بإمكانها أن تمثل الحقيقة المطلقة. فلا يمكن بالتالي أن توجد الحقيقة الموضوعية»[3].

إن مانهايم لا يحاول أن يدرس المحتوى الموضوعي لمختلف وجهات النظر، وإنما يطرح فقط مقولة ترى أن هذا المحتوى مشوه إذا نظرنا إليه من وجهة نظر

---

(1) L. Moskvichov, The End of Ideology: Illusions and Reality, Progress Publishers, Moscow 1974, pp. 40-41.

(2) Ibid, p. 42.

(1) Ibid.

الطرف المقابل. إن مانهايم وصل بفكرة ماركس عن الأساس الاجتماعي للوعي إلى نسبية مطلقة جعلته يختلف في نهاية الأمر في مقولاته الأساسية عن مقولات ماركس.

يضع مانهايم تناقضا بين العلم والنظرة الشاملة، بين موضوعية العلم ومصالح الطبقات. وسيفضي بنا اتباع هذه النظرة إلى قصر مهمة العلم على مجرد وصف ما هو قائم فحسب. إن هذا الأسلوب في طرح القضايا المعرفية هو في واقع الأمر امتداد عكسي للأسلوب الذي كانت تطرح به القضية في الفلسفات التقليدية. فقد كانت تلك الفلسفات تفهم «الحقيقة المطلقة» كمعرفة تامة كاملة ومحددة. أي أنها كانت تعتبر أن المعرفة البشرية هدفها الوصول إلى حقيقة محددة نهائيا، وأن هذه المعرفة مطلقة تنتظر عبقرية تكشف سرها. وجاءت الفلسفات اللا أدرية واتخذت موقفا عكسيا. وذلك بدلا من أن تجد الصيغة الملائمة للعلاقة بين المعرفة المطلقة والمعرفة النسبية. ولهذا أنكرت وجود الحقيقة المطلقة واعتبرتها لفظا ميتافيزيقيا، وحصرت نفسها في نطاق الحقائق النسبية التي تقدمها حقائق «الحياة اليومية» على حد تعبير جون ديوي.

إن تلك الاتجاهات تغفل أن المعرفة البشرية هي معرفة تاريخية تكتمل تدريجيا أي أن الحقيقة المطلقة تتقدم تاريخيا بالقدر الذي تزداد به دقة انعكاس الواقع الموضوعي في وعي الناس. ويؤكد تاريخ العلم أنه لا يوجد شيء لا يقبل أن يكون موضوع معرفة، كما أن نسبية الحقيقة ليست مطلقة. بل لابد من إدراك أن الناس وهم يعكسون الواقع الخارجي إنما يعيشون في ظروف نسبية من حيث مدى التقدم العلمي والفني ومن حيث التكوينات الفكرية التي يتأثرون بها. وهذه الظروف النسبية هي الأخرى هي التي تجعل المعرفة العلمية تتسم بالطابع النسبي.

وإذا انتقلنا إلى تصور الماركسية للعلاقة بين النسبي والمطلق سنجد أنه ينهض على أمرين: **الأول** تحديد معنى محدد للحقيقة المطلقة. **والثاني** تحديد للعلاقة بين الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية. وبالنسبة للحقيقة المطلقة نجد أن انجلز يقول:

« ليس هناك شيء نهائي، ولا مطلق، ولا مقدس بالنسبة للفلسفة الجدلية. إنها تكشف عن الطابع الانتقالي لكل شيء وفي أي شيء ».

غير أن تأكيد المنهج الماركسي لفكرة النسبية لا يعني أنه يضع النسبي مقابل المطلق. فإدراك النسبية لا يحدث بمعنى إنكار الحقيقة الموضوعية، وإنما بمعنى أن حدود اقتراب معرفتنا من هذه الحقيقة خاضعة لظروف تاريخية.

ويقرر لينين استنادا إلى مؤلف انجلز « الرد على دوهرنج » أنه رغم المكانة التي تضعها الماركسية للنسبية فلا يمكن أن تجعل منها الأساس في المعرفة، فذلك معناه إنكار لأي مقياس موضوعي أو الواقع المستقل عن وعي الإنسان والذي تعتبر معرفتنا تقريبا له. فإن اقتراب معرفتنا من الحقيقة الموضوعية المطلقة مشروط تاريخيا وتحكمه ظروف تاريخية، غير أن وجود تلك الحقيقة غير خاضع لشرط[1].

ويعني ذلك أنه ما دامت معرفتنا ليست إلا تقريبات للواقع فهي تكون نسبية دوما. غير أنها بقدر ما تمثل التقريب الفعلي للواقع الموضوعي الموجود مستقلا عن وعينا، تكون دوما مطلقة، فإن الصفة النسبية والمطلقة للحقيقة تشكل وحدة جدلية غير قابلة للقسمة.

العلاقة بين النظرية والتطبيق:

إن المعرفة ليست مجرد عملية حسية. فالإدراك الحسي يمدنا بالصورة الأولية للظواهر. أي يمدنا بالمادة الأولية للمعرفة. لكنه لا يصل إلى تزويدنا بفهم لمضمون الظاهرة. فالمفهوم العلمي عن الواقع الاجتماعي لا ينشأ ببساطة عن طريق عملية تجريد مباشر تستمد من تصوراتنا التلقائية. وإنما ينبغي أن تتخطى عملية المعرفة تلك التصورات والانطباعات الأولية لكي نصل إلى المنطق الداخلي للحياة الاجتماعية. وكما سيتضح عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية فإن النموذج الذي يشيده العلم يجب أن يعكس ما هو غير مرئي وراء الواقع الظاهر للعيان.

يعني ذلك أن المعرفة تتشكل من خطوتين: **الأولى** معرفة حسية. **والثانية** عقلية تحاول الوصول إلى فهم الارتباطات الداخلية في الظاهرة وما هو مشترك بين الظواهر. ومن ثم تنشأ المفهومات والمعاني العامة. غير أن الواقع ذاته هو المحك الذي يختبر صحة تلك المفهومات النظرية. ومن ثم يظهر دور التطبيق أو الممارسة في عملية المعرفة. فالممارسة هي معيار صدق النظرية. ومن هنا توجد علاقة متبادلة التأثير بين ما هو نظري وما هو عملي. فالممارسة العملية تفضي إلى معرفة نظرية. والمعرفة النظرية عندما تكتمل تؤثر بدورها على الممارسة وتنقلها إلى مستوى جديد. فليست العلاقة بين النظرية والتطبيق بمثل تلك البساطة التي تضع النظرية في جانب والعملي في جانب آخر.

---

(1) V. Lenin, op. cit., pp. 136-137.

إن مثل هذا الفصل يؤدي إلى إغفال النظرية مثلما هو واضح في بعض الاتجاهات في علم الاجتماع. ومن جانب آخر يحرم النظرية من وسيلة اختبارها في التطبيق. « فالحياة الاجتماعية هي من ناحية الجوهر عملية. وكل الأسرار التي تحرف النظرية نحو الصوفية تجد حلا عقليا لها في نشاط الإنسان العملي، وفي فهم هذا النشاط »[1]. أي أن ربط النظرية بالممارسة هو ضمان حمايتها من التحريف والتصاقها بالأوهام. غير أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن تقدم العلم والتخلص من الاتجاهات الفلسفية الغائية ومن فلسفة التاريخ يعني إغفال الجانب النظري أو الفصل بين النظرية والتطبيق. ولكن هناك اتجاهات أخرى في علم الاجتماع أيضا ترى أنه يستحيل وضع مثل هذه التفرقة بصورة مطلقة، ومن ثم يستحيل تبرير الرأي القائل بضرورة التمييز بين الحقيقة الموضوعية التي نقر لها، عن طيب خاطر، بأنها حركية في أساسها وبين المعرفة التي يمكن بل يجب أن تبقى نظرية خالصة لتلك الحقيقة. فهذا الرأي يعني أن عالم الاجتماع ينبغي أن يكون مجرد ملاحظ للظواهر الاجتماعية. كما أن هذا التمييز يكمن خلفه عالم من الأوهام[2]. وذلك لأن الموضوع الذي يتناوله علم الاجتماع هو النشاط الإنساني، أي مظاهر الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والفكرية. ومن هنا لا يكون المرء مشاهدا فحسب بل مشاركا في ذلك النشاط.

فأولا: حسبما يرى لاهي أحد علماء النفس الصناعي « فإن العلوم تنشأ عن ابتكارات يحققها الإنسان في الميدان العملي، ومن هذه الطرق العملية، وبفضل المناهج التي تسير أكثر فأكثر نحو الكمال، تتولد النظرية، ثم عن طريق الحركة الجدلية يظهر العلم، فالعلم إذاً ليس هو النظرية الخالصة، ولا مجرد التطبيق العملي، ولكنه مركب من العملي الموجه بالنظرية ومن النظري الذي لا ينفك يزداد ثراء بالعملي »[3].

وثانيا: فإن المعرفة التي يعطينا إياها علم الاجتماع عن التطور البشري، تؤثر على الفكرة ذاتها التي يمكن أن نكونها عن العلم الوضعي. فإن أية صورة من صور الفكر لابد أن تكون دائما نتاجا تاريخيا لظروف اجتماعية محددة.

---

(1) K. Marx, «Theses on Feurbach», in The German Ideology, p. 647.

(2) أرمان كوفيلييه، مرجع سابق، ص 101.

(1) المرجع السابق، ص 102.

وثالثا: ليس «هناك أشد معارضة لعلم الاجتماع في رأينا من ذلك الادعاء لعالم الاجتماع الذي ينصب نفسه مشاهدا فحسب، ويتجرد على هذا النحو من التاريخ بطريقة ما. ذلك أن عالم الاجتماع هو بالضرورة إنسان من عصر معين وبيئة معينة، لا يستطيع أن يعيش كآلهة أبيقور فيما بين العوالم. وفضلا عن ذلك إن تاريخ علم الاجتماع ذاته يثبت ذلك بصورة كافية. حقيقة أن الماركسية وحدها هي التي أكدت في جلاء ذلك التضامن الوثيق بين كل نظري وكل عملي، لدرجة أنه خلال المناقشة التي حدثت عام 1902، في الجمعية الفرنسية للفلسفة، اعتقد جورج سورل G. Sorel أنه يستطيع عن طريق هذا التضامن أن يعرف المادية التاريخية»[1].

يوضح ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين النظرية والتطبيق كما تقول بذلك الماركسية. كما أن ما يدفع كلا من جورج سوريل وأرمان كوفيلييه إلى الاعتقاد بذلك هو أن الماركسية تنظر إلى النظرية كمرشد للعمل. ومن جانب آخر تعتبر أن الممارسة العملية هي طريق اختبار النظرية.

إن إيجاد العلاقة السليمة بين النظرية والممارسة يمنع من الوقوع في خطأين: الجمود المذهبي الذي يبحث عن تدليلات عقلية جوفاء غير مرتبطة بالواقع الفعلي للحياة الاجتماعية. وينبع هذا الجمود في حالة إغفال الممارسة. أما في حالة إغفال النظرية فيفضي بنا الأمر إلى الوقوع في النزعة الإمبريقية التي لا ترى إلا ما هو تحت أقدامها. وهي تلك النزعة التي تتغلف بكلمات مثل «الموضوعية» و«الحياد».

ويرى الباحث أن «الموضوعية» و«الصدق العلمي» لا يعنيان عدم الاسترشاد بأي نظرية. بل يعنيان التمسك بالنظرية التي تتطابق مع العمليات الموضوعية للحياة الاجتماعية، أي النظرية التي يتم اختبارها في الناحية العملية، أي في الممارسة.

قضية أحكام القيمة في علم الاجتماع:

ترتبط هذه القضية بأعمال ماكس فيبر بشكل خاص. وعن طريق فيبر انتشرت فكرة الدعوة للتخلص من أحكام القيمة في علم الاجتماع. وقد حاول ماكس فيبر أن يعالج المعرفة الاجتماعية ووظائفها في سياق تاريخي اجتماعي وفكري. ويرى فيبر أن تلك المعرفة تعتمد على ظروف سياسية واجتماعية ودينية واقتصادية وأخلاقية والتي

---

(2) المرجع السابق، ص 103.

تشكل في مجموعها حضارة معينة «ومثال ذلك تصوره الذي يرى أن السمة المميزة لأوروبا الغربية تكمن في الطابع العقلاني الإمبريقي والتطبيقي للمعرفة. ومن ثم نظر إلى مسارات التطور العلمي في هذا الاتجاه. وحاول فيبر أن يعزل العلم عن العناصر غير العقلانية – أنساق القيم، والأنساق السياسية، والنظرة إلى العالم. ومن ثم ركز الانتباه على العلاقة بين المعرفة العلمية والقيم. ومن هنا اعتبر أن المهمة الرئيسية للمعرفة العلمية هي خلق مبادئ منهجية تستبعد تأثير عناصر القيم في عملية البحث»[1].

يرى فيبر أن القيم الاجتماعية ذاتها يمكن أن تكون موضوعا للبحث والتحليل العقلانيين. أما العلم فليس بإمكانه أن يتخذ موقفا يستند إلى العقلانية في مجال أنساق القيم. فعندما يتم تفضيل قيمة معينة، فإن الأمر يقوم، حسب رأي ماكس فيبر، على الاعتقاد والرغبة وليس على الحقائق والعقل. إن عالم الاجتماع عند ماكس فيبر لا يملك ما يقوله في مجال القيم والأهداف الاجتماعية حيث يرى أن ذلك من اختصاص السياسيين. فهو يفصل تماما القيم وأحكام القيمة عن مجال المعرفة العلمية. ويقول مثلا: «إن اتخاذ موقف سياسي وعملي هو شيء والقيام بتحليل علمي للبنيات السياسية ومواقف الأحزاب هو شيء آخر تماما»[2].

لقد صاغ فيبر مبدأ التحرر من القيم Value-free. وفقا لهذا المبدأ ينبغي على عالم الاجتماع، كباحث موضوعي، أن يتخذ موقفا محايدا تجاه نسق القيم. ذلك لأن القيم الاجتماعية تنهض على عواطف وأمزجة الأفراد، وأن أحكام القيمة تخص السياسة والسياسيين ولا ترتبط بمنهجية العلوم الإمبريقية[3].

ويفترض فيبر أن أسلم وسيلة لحماية البحث العلمي من تأثير القيم هو دراسة الحياة الاجتماعية بالاستناد إلى النماذج المثالية Ideal Types. وهو يعرف النموذج المثالي كصرح تحليلي يتم بواسطته تنظيم الواقع الإمبريقي. ويرى أن عملية تشكيل «النموذج المثالي» تكشف جوهر عملية التعميم والتنظير. فالمفاهيم هي وسائل فكرية للتحويل الفكري لمعطيات إمبريقية.

---

(1) L. Moskvichov, op. cit., p. 76.

(1) ماكس فيبر، صنعة العلم، ترجمة أسعد رزوق، الدار العلمية، 1972، ص 47.

(2) L. Moskvichov, op. cit., p. 77.

ويرى ماكس فيبر أن أيا «من التعميمات والمفاهيم أو النماذج المثالية ليست سوى صورة للعالم الموضوعي أو انعكاسا لجوانب جوهرية معينة من هذا العالم. إنها فقط يوتوبيا لا يمكن أن توجد إمبريقيا في الواقع»(1).

يرى الباحث أن موقف ماكس فيبر في مشكلة القيم يحمل طابعا مزدوجا. ويتمثل الجانب الإيجابي في هذه الازدواجية في تحذيره من الخلط بين الأوضاع الحقيقية الواقعية وبين الرغبات الذاتية تجاه هذه الأوضاع. فكما يقول برنال فلا «يمكن أن تشكل الحقائق بحيث تتفق وأهواءنا»(2).

لكن فيبر يقلص عملية التعميم إلى مجرد عملية نفسية وعاطفية ويخلص إلى عدم وجود أهمية معرفية للقيم وأحكام القيمة. وهذا يتناقض مع حقيقة واقعية وهي أن المعرفة الموضوعية إنما ترتبط بشروط اجتماعية .. أي أن المعرفة ترتبط بسياق تاريخ معين تكلم عنه فيبر بنفسه. ومن هنا فإن الخطأ المنهجي في تصور ماكس فيبر بشأن مبدأ التحرر من القيم يفضي إلى أن الموقف الفكري لا يلتقي بالمعرفة الموضوعية للواقع الاجتماعي. ويتسم موقفه بالشكلية البحتة التي ترى أن كافة الأيديولوجيات غريبة على الواقع الاجتماعي. كما يمكننا القول إن موقفه ينبع بالفعل من موقف قيمي معين تجاه الحياة الاجتماعية يجعله ينظر إلى المفهومات «كيوتوبيا لا يمكن أن توجد إمبريقيا في الواقع». أي أن المعرفة لا تستطيع في واقع الأمر أن تعكس العالم الواقعي.

ينبغي أن نفرق بين أهمية عدم خلط الرغبات بالواقع وبين أهمية القيم في المجال المعرفي. ذلك أننا حسبما يقول هالدين عالم الوراثة البريطاني «جزء من التاريخ ولا يمكننا أن نتجنب ما يترتب على ذلك من التفكير بشكل متحيز»(3). والتحيز هنا بمعنى الارتباط بقيم معينة تجاه واقع الحياة الاجتماعية، بمعنى الاكتراث بالعالم الذي نعيش فيه والذي تتناوله دراساتنا. إن القيم وأحكام القيمة لا تمثل أهمية للعلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاجتماع فحسب، بل بدأت تظهر أهميتها في العلوم الطبيعية أيضا. فالتقدم

---

(3) M. Weber, On the Methodology of the Social Science, Free Press, Glencoe, 1949, p. 90.

(4) برنال، رسالة العلم الاجتماعية، ترجمة إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ومراجعة محمود على فضلي، إدارة الترجمة بوزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1949، ص 529.

(1) C. Waddington, The Scientific Attitude, Pelican Book, London, 1946, p. 108.

العلمي الذي يشهده العصر تنبني عليه آثار اجتماعية شديدة الارتباط والتأثير في الواقع الاجتماعي. وعدم الالتزام بقيم معينة يؤدي إلى سوء استخدام تلك المنجزات أو عدم الاهتمام بتأثيراتها الاجتماعية التي قد تكون ضارة. وأبلغ دليل على اهتمام العلوم الطبيعية بمشكلة القيم المخاوف التي عبر عنها نوربيرت فينر Norbert Wiener الذي وضع كلمة السبيرنيطيقا Cybernetics عنوانا للعلم الجديد الخاص بالعقول الالكترونية وأجهزة التنظيم. وهي مخاوف تحاول تجنب عملية هبوط قيمة المخ البشري التي تترتب على الثورة الصناعية المعاصرة. وهي الثورة التي نهضت على علم السبيرنطيقا الذي وضعه فينر نفسه.

وكان لا يمكن أن يعلن الرأي الذي سنورده الآن دون أن يتبنى قيما معينة فهو يقول: لو اعتبرنا أن الثورة الصناعية الثانية قد تحققت نجد أن الكائن الإنساني العادي لن يكون لديه شيء يبيعه يمكن أن يدفع فيه أي إنسان مبلغا من المال (أي أنه لن يجد عملا). ولذلك يبحث فينر عن مخرج: «والحل هو بالطبع أن نقيم مجتمعا بحيث لا يقوم على قاعدة البيع والشراء بل على قيم بشرية أخرى. ولبلوغ هذا المجتمع نحتاج إلى قدر أوفر من التخطيط ويلزمنا جهاد كبير هو، إذا صارت الأمور إلى أحسن ما تئول إليه، جهاد في صعيد الأفكار، وإلا فمن يدري»[1].

إن فينر يلتزم هنا بقيم معينة تنبع من شعوره بأن إنجازاته «تنطوي على الخير والشر». وهو لم يتخذ موقفا حياديا ولم يعلن أنه رجل علم يتناول الظواهر بغض النظر عن أي ظروف، أي لم يتخذ موقف عدم الاكتراث، ولم يتذرع بحجة أن العلم يقتضي التجرد من القيم ويتناول ما يدرسه من ظواهر في معزل عن الحياة، بل على العكس من ذلك يعلن فينر في وضوح «إن الذين أسهموا في العلم الجديد السبرنتيكا يجدون أنفسهم بهذا الشكل في وضع أدبي هو على أقل تقدير وضع لا تتوفر فيه الراحة التامة. لقد أسهموا في بدايات علم جديد يضم كما قلت تحسينات تكنية تنطوي على احتمالات عظيمة للخير والشر ولا نملك إلا أن نسلمها إلى العالم القائم من حولنا وهو عالم هيروشيما. وليس لنا حتى الخيار في وأد هذه التحسينات إنها ملك للعصر... إن أفضل ما نستطيع أن نفعله هو أن نسعى إلى أن نجعل جمهورا كبيرا يفهم الاتجاه والنتائج التي

(1) نوربيرت فينر، السبرنتيكا، ترجمة رمسيس شحاته واسحق إبراهيم حنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص 51.

يحملها في طياته العمل الراهن، وأن نقصر جهودنا الشخصية على تلك المجالات البعيدة عن الحرب والاستغلال مثل الفسيولوجيا والسيكلوجيا»[1].

إن هذه الكلمات توضح بشكل ساطع أهمية القيم في المجال العلمي. وفي مجال مثل علم الاجتماع تصبح هذه المسألة قضية حياة يومية، ذلك أن علم الاجتماع يتناول بشكل مباشر، الحياة الاجتماعية ذاتها. وفي واقع الأمر لا يوجد علم اجتماع يخلو من أحكام القيم. وحسبما يرى جونار ميردال فإن المصطلحات العلمية، في مجال العلوم الاجتماعية، تتسم هي ذاتها بطابع قيمي، لأن المجتمع عبارة عن وجود إنساني يسعى إلى أهداف معينة[2]. ويؤكد ميردال «أنه لا يوجد أي أسلوب لدراسة الواقع الاجتماعي سوى تناوله من وجهة نظر إنسانية، حيث لم يوجد في يوم من الأيام أي علم اجتماع دون مصلحة كما لا يمكن أن يوجد».

إن علم الاجتماع شديد الارتباط، في واقع الأمر، بالتكوينات الأيديولوجية السائدة هنا وهناك. كما أنه هو ذاته أحد أشكال الوعي بالحياة الاجتماعية. ومن هنا فإن عزله عن القيم وأحكام القيمة يعني في واقع الأمر فرض قيم معينة في مجاله. والحل الصائب هو إيجاد العلاقة الصائبة بين قضية عدم الخلط بين الرغبات الذاتية والواقع وبين الالتزام بموقف تجاه الواقع الذي نتناوله بدراستنا.

---

(2) المرجع السابق، ص 52.

(3) G. Myrdal, Value in Social Theory, Harper and Brothers, New York, 1958, p. 45.

الباب الثاني

النظريات الاجتماعية المعاصرة

الفصل الثالث

المادية التاريخية

تمهيد:

ظلت أفكار ماركس ونظريته الاجتماعية، لفترة طويلة، في عزلة، من الناحية الرسمية، عن العلوم الاجتماعية في معظم جامعات العالم. واستمرت هذه العزلة بالرغم من أن النظرية الاجتماعية كانت تتطور من الناحية الفعلية ارتباطا بماركس، وإن كان

هذا الارتباط لا يتم بشكل مباشر. فإن معظم الاتجاهات المؤثرة في علم الاجتماع المعاصر، وفي شكله الأكاديمي، قد تبلورت في صراع مع أفكار ماركس. وينطبق هذا الأمر على اميل دوركايم ثم ماكس فيبر وفالفريدو باريتو. وعن طريق هؤلاء امتد هذا الصراع إلى أبرز شخصيات علم الاجتماع الأمريكي المعاصر، ونعني بذلك تالكوت بارسونز.

لذلك كان أسلوب التعرف على نظرية ماركس الاجتماعية في المجال الأكاديمي لا يتم عادة بشكل مباشر وإنما من خلال الصراع مع هذا الفكر. ومن هنا ظلت تلك النظرية غامضة في معظم جوانبها إلى جانب ما أضفاه عليها ذلك الصراع من معان غير صائبة.

غير أن عدم التعرف على نظرية ماركس الاجتماعية لا يرجع إلى ذلك الأمر وحده. بل أن هناك أسبابا أخرى تتمثل فيما يلي:

أولا: إن الأعمال الكاملة لماركس وانجلز ظهرت على فترات متباعدة. وفضلا عن ذلك فإن بعض تلك الأعمال لم ينشر إلا بعد كتابته بما يكاد يقرب من قرن كامل. فكتاب «الأيديولوجية الألمانية» (1845 – 1846) مثلا، لم ينشر إلا في ثلاثينات القرن العشرين، وذلك بالرغم مما يمثله ذلك الكتاب من أهمية حيث أنه كتب، حسبما قال ماركس وانجلز، بقصد تصفية الحسابات الفكرية مع هيجل والتطهر من تأثيره. كما أن مخطوطات ماركس لعام 1857 – 1858 لم تنشر إلا في عام 1939 باللغة الألمانية، ولم يتم ترجمتها إلى الإنجليزية والفرنسية إلا في ستينات هذا القرن، وذلك بالرغم من أن ماركس وصف ذلك العمل بأنه «ثمرة أبحاث خمسة عشر عاما هي أفضل سنوات حياتي»، وذلك في رسالته إلى لاسال في 12 نوفمبر 1858.

وثانيا: يعود السبب الثاني إلى طبيعة النظرية الماركسية ذاتها. فهي متعددة الجوانب. ويصعب فهم أي جانب منها إذا أخذ على حدة. بل إن كتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة رغم ما يمثله من أهمية بالنسبة للنظرية الاجتماعية يصعب الاعتماد عليه وحده في استيعاب نظريات ماركس. ودليل ذلك أن ماركس يحيل القارئ في إحدى المقدمات التي وضعها لرأس المال إلى عمل آخر نشره عام 1959 وهو «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» بوصفه يشمل أفكارا له عن المادية التاريخية.

وثالثا: إن البعض قد يبحث عن منهج ماركس في عمل واحد من أعماله ولكن هذا الأمر قد يضلل الباحث. كما أن هناك بعض المبادئ المنهجية الهامة المعروضة في كتاب «رأس المال» ولكن معظمها تم طرحه بشكل غير مباشر، أي أن ماركس لم يضع صياغة مستقلة لبعض المبادئ المنهجية التي استخدمها. وإنما طبقها وهو يعالج ما تناوله من قضايا، وربما اكتفى بصياغاته لجانب من تلك المبادئ في مخطوطاته لعام 1857 – 1858. ولذلك لم يسرد معظمها في «رأس المال» بشكل مباشر.

رابعا: يعود السبب الرابع الذي نراه وراء عدم توفر إمكانية التعرف الكامل على نظرية ماركس الاجتماعية إلى ارتباط فكره بحركة سياسية. ولذلك كانت الانتقادات الموجهة إلى فكره ترتبط وتتأثر، في معظم الأحيان، بمواقف سياسية مضادة. وهنا تظهر أيضا مسئولية الماركسيين في عدم وضوح فكر ماركس. فنتيجة لظروف سياسية معينة كانوا يمتنعون عن مناقشة بعض القضايا النظرية التي يثيرها خصومهم. وهنا تظهر أهمية ملاحظة جرامشي المفكر الإيطالي الذي يرى أن الجانب العلمي في الماركسية لم تتم متابعته وتطويره بالقدر الكافي(*).

غير أن هذه العزلة تضاءلت أخيرا إلى حد كبير. وأبدى كثير من علماء الاجتماع في الجامعات الغربية اهتماما كبيرا بالنظرية الاجتماعية عند ماركس. وأصبح البعض يرى أن أعمال ماركس كانت تهدف إلى إنشاء علم اجتماع صارم. وأنها أقرب إلى علم الاجتماع المعاصر من ذلك العلم الذي أراد كونت تأسيسه. وفي هذا الصدد يقول بوتومور وربل:

ولعل ما يبرر اتجاه ماركس الانتقادي تجاه موضوع علم الاجتماع كما فهمه أوجست كونت أن علم المجتمع عند ماركس يرتبط باهتمامات علم الاجتماع المعاصر أكثر من ارتباطه بتلك النظرية التي أطلقت عليه هذا الاسم(1).

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية علينا أن نحدد القضايا التي سوف يتناولها هذا الفصل. وهي تتمثل فيما يلي:

(*) أنطونيو جرامشي (1891 – 1937) Antonio Gramsci مفكر إيطالي تناولت أعماله القضايا الأيديولوجية المرتبطة بعلم الجمال وعلم الاجتماع وتاريخ الثقافة.

(1) T. Bottomore and M. Rubel, (eds.), op. cit., p. 45.

أولا: العلاقة بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع. والهدف من ذلك توضيح ما إذا كانت المادية التاريخية بديلا لعلم الاجتماع أم أنها جزء من مكوناته.

ثانيا: تعريف المادية التاريخية.

وتحت هذا العنوان سوف نتناول القضايا التالية:

1- مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي.

2- نظرية مراحل تطور المجتمعات.

3– مفهوم الطبقة الاجتماعية والصراع الطبقي وأهمية هذا المفهوم لعلم الاجتماع وخاصة من الناحية المنهجية.

4- التناقض الجدلي واختلاف الجدل الماركسي عن الجدل الهيجلي.

أولا - العلاقة بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع:

تتناول الدراسات الاجتماعية الظواهر والعمليات التي تظهر وتحدث في الحياة الاجتماعية. بيد أن هذه الموضوعات تتعرض لها علوم اجتماعية عديدة مثل الاقتصاد السياسي والتاريخ إلى جانب علم الاجتماع. ومع ذلك فإن المادية التاريخية لها مادتها النوعية التي تدرسها Specific Subject-matter. وإن ما يميزها عن العلوم الاجتماعية الأخرى هو أن تلك العلوم تدرس مجالات منفصلة من الحياة الاجتماعية. على سبيل المثال: الدولة والاقتصاد والحياة الثقافية، وما إلى ذلك. ولكن حياة المجتمع في تكامل وترابط بين المظاهر المختلفة. لذلك فإن تلك الدراسات لا تنفي الحاجة إلى دراسة عامة للمجتمع، دراسة للروابط والعلاقات بين الأوجه المختلفة للحياة الاجتماعية في استمرارها التاريخي. وفي هذه النقطة بالتحديد تتميز المادية التاريخية عن العلوم الاجتماعية الأخرى. فهي تتناول المجتمع في مجموعه وتكشف عن قوانينه العامة، وعن عملية التفاعل والروابط المتبادلة بين الأوجه المختلفة للحياة الاجتماعية.

وفي معرض توضيح أهمية المادية التاريخية في هذا الصدد يقول لينين: «إن علم الاجتماع فيما قبل ماركس وكذلك التدوين التاريخي يقدمان – في أحسن الأحوال- تراكما من الحقائق الأولية التي جمعت بطريقة عشوائية، ووصفا لبعض جوانب العمليات التاريخية. ولقد أوضحت الماركسية بفضل دراستها لمجموع الاتجاهات

المتعارضة وإرجاعها – على وجه الدقة، إلى ظروف الحياة والإنتاج المحددة لطبقات المجتمع المختلفة وتنحيتها النزعة الذاتية والعشوائية عند انتقائها للأفكار الموجهة المختلفة أو في تفسيرها وكشفها عن أن كل الأفكار، كل الأفكار المختلفة دون استثناء، لها جذورها في ظروف القوى المادية للإنتاج، وأوضحت بفضل كل ذلك الطريق إلى دراسة شاملة تستوعب عملية نشأة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية وتطورها»[1].

يشير هذا الرأي إلى ما تقدمه المادية التاريخية إلى علم الاجتماع. وهو يركز على أن المادية التاريخية تقدم أفكارا جديدة لعلم الاجتماع والعلوم التاريخية عامة. ولم يقل إنها علم الاجتماع. ومع ذلك تسود بين الأكاديميين الماركسيين أفكار مختلفة حول القضية. فالبعض منهم يعتبر أن المادية التاريخية هي علم الاجتماع ذاته. وبالتالي لا حاجة لذلك العلم الذي يحمل هذا الاسم. ومنهم من يرى ضرورة التوفيق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع. والبعض الآخر يرى أن المادية التاريخية تطرح نظرية ومنهجا لعلم الاجتماع وليست بديلا له.

وقد لخص هذا الوضع اثنان من الأكاديميين السوفييت بقولهما: «تعتبر المادية التاريخية جزءا جوهريا لا ينفصل عن الفلسفة الماركسية. كما تعتبر في نفس الوقت دراسة علمية للمجتمع مما تعارفنا على تسميتها بعلم الاجتماع. ولا يوجد تناقض في أن تتضمن المادية التاريخية عناصر من كليهما، الفلسفة والعلم الاجتماعي. ومهما يكن من شيء فإن أدبيات الماركسية، وخاصة تلك التي نشرت حديثا، تفصح عن آراء مختلفة حول علاقة المادية التاريخية بالفلسفة وعلم الاجتماع. فقد ذهب بعض الدارسين إلى أن المادية التاريخية جزء من علم الاجتماع ووصلوا من ذلك إلى عدم جواز اعتبارها جزءا يندرج تحت الفلسفة الماركسية. وعلى النقيض من ذلك يؤكد آخرون أن المادية التاريخية ركن من أركان الفلسفة الماركسية. ويرفضون تناولها بوصفها فرعا من فروع علم الاجتماع باعتبارها في أحسن الأحوال أساسا منهجيا ونظريا ذا طابع عام لعلم الاجتماع. وهؤلاء يؤكدون أن هناك احتياجا إلى خلق علم جديد أو إذا استدعى الأمر – علوم اجتماع جديدة إلى جانب المادية التاريخية تتميز عنها وتعتمد عليها بشكل مباشر. وثمة آخرون يبحثون عن حل توفيقي ملحين على ضرورة إبراز التفرقة

---

(1) V. Lenin, The Three Sources and The Three Components Parts of Marxism, Progress Publishers, Moscow, 1964, p. 28

بين الجانبين، بين الجانب الذي ينتمي إلى الفلسفة والذي ينتمي إلى علم الاجتماع داخل المادية التاريخية ذاتها»[1].

غير أنهما بعد أن يستعرضا الاتجاهات الموجودة بين الماركسيين يحددان موقفهما بأن المادية التاريخية تحقق المتطلبات التي يستوجبها علم الاجتماع، وإذا كان هناك جانب فلسفي في علم الاجتماع فإن ذلك لا يرجع إلى عوامل ذاتية وإنما يرجع إلى الطبيعة الخاصة لمجال الدراسة، حيث أن دراسة المجتمع تحتاج حلا معرفيا لبعض القضايا وهذا ما توفره المادية التاريخية[2].

وتشير هذه الكلمات إلى موقف واضح يرى أن المادية التاريخية تقدم لعلم الاجتماع بعض الأسس الهامة. ومعنى ذلك أن صاحبي ذلك الرأي لا يعتبران المادية التاريخية هي علم الاجتماع.

ولكن إذا رجعنا إلى القاموس الفلسفي الذي أعده اثنان من الأكاديميين السوفييت أيضا نجده يقرر أن «المادية التاريخية هي علم اجتماع علمي يشكل الأساس النظري والمنهجي للبحوث الاجتماعية العينية ولكافة العلوم الاجتماعية»[3].

إن هذا الرأي يجمع بين اتجاهين لا يتسمان بالاتساق. فاعتبار أن المادية التاريخية تشكل أساسا نظريا هو اتجاه نرى أنه يتفق مع ما يقصده الذين صاغوا المادية التاريخية ذاتها، أما القول بأنها هي ذاتها علم اجتماع علمي فمسألة غير صائبة. وهناك أكثر من دليل على ذلك. الأول يمكن أن نراه في وصف انجلز للافتراض الأساسي للمادية التاريخية حينما يقول إن «الافتراض بأن عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية هي جميعا مشروطة بنمط إنتاج الحياة المادية وإن كافة العلاقات السياسية والاجتماعية والأنساق القانونية وكل التصورات النظرية التي تنشأ في مجرى التاريخ لا يمكن فهمها إلا في حالة فهم الظروف المادية للحياة خلال الفترة المعنية، وإن الأولى تعود إلى هذه الظروف المادية، نقول إن هذا الافتراض إنما كان اكتشافا

---

(1) ف. كونستانتينوف وف كليل، علم الاجتماع الماركسي، ترجمة سعد صموئيل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970، ص ص 10 - 11.

(2) المرجع السابق، ص 13.

(1) M. Rosenthal and P. Yudin, A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1976, p. 272.

ثوريا ليس لعلم الاقتصاد فحسب وإنما لكافة العلوم التاريخية – أي كافة فروع العلوم التي ليست علوما طبيعية وإنما تاريخية»[1].

إن انجلز يضع هنا افتراضات المادية التاريخية في مجال أوسع من ميدان علم بعينه، وينظر إليها على أساس أنها مبادئ نظرية ومنهجية للعلوم الاجتماعية.

أما السبب الثاني الذي نرى أنه يؤكد أن المادية التاريخية ليست هي علم الاجتماع وليست بديلا عنه وإنما تقدم أسسا نظرية ومنهجية لعلم الاجتماع، نقول إن المبرر لهذا الرأي نراه في الواقع العملي. فبغض النظر عن تلك المناقشات التي أشرنا إليها فإننا نجد أن هناك ما يسمى بالفعل علم الاجتماع الماركسي في مواجهة علم الاجتماع الغربي. ودلالة ذلك، بغض النظر عن الصفتين (ماركسي – وغربي)، أن المادية التاريخية لا تلغي علم الاجتماع. ولكن تبلور في علم الاجتماع المعاصر تصوران عن المجتمع يختلفان في منطلقاتهما، بغض النظر عن اتفاقهما حول بعض القضايا. وكل تصور له مقولاته وبنيته المنطقية. أحدهما علم الاجتماع على النحو الذي يسود في الغرب، ويتسم أساسا بطابع إمبريقي. ويسمى الآخر علم الاجتماع الماركسي الذي يستند في نظريته عن المجتمع على المادية التاريخية.

وفضلا عن ذلك فإن هناك دلائل تشير إلى أن علم الاجتماع عامة قد تبني خلال تطوره بعض جوانب الأفكار المنهجية التي طرحتها المادية التاريخية، وإن كان ذلك قد تم بشكل تجزيئي، أي باقتطاع بعض التصورات وتغليفها في سياق آخر أحيانا أو استخدامها للخروج باستنتاجات مغايرة في أحيان أخرى. وفي بعض الحالات الأخرى كانت هذه التصورات التي يستمدها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من المادية التاريخية تضاف لتصبح من مكونات علم الاجتماع في شكله التقليدي. وكان ذلك يتم دون الإعلان عنه تارة أو يعلن عنه صراحة تارة أخرى. وسوف تتضح هذه القضية عند تناولنا للأسس المنهجية في دراسة البنية الاجتماعية في الفصل السادس.

ويمكننا أن نقول في نهاية تناولنا لقضية العلاقة بين علم الاجتماع والمادية التاريخية إن ما تقدمه المادية التاريخية هو تصور نظري ومبادئ منهجية تلائم علم

---

(2) نشر هذا التعليق ضمن ملاحق كتاب:

K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy.

الاجتماع لكنها لا تلغيه وليست بديلا عنه، وإن كنا نرى أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يستغنى عن هذه النظرية وتلك المبادئ.

تعريف المادية التاريخية:

تعرضت المادية التاريخية لتفسيرات عديدة. ويمكننا أن نشير إلى بعض التفسيرات التي انطلقت من اتجاهين متعارضين لكنهما يبعدان عن الصواب.

الأول: يرى أنها نظرة فلسفية تأملية وأنها تقوم على الجدل الهيجلي أو ما يسمى بالثلاثية الهيجلية. وهذا الموضوع سوف نتناوله من خلال العرض التفصيلي لمفهوم المادية التاريخية ومكوناتها، ومن خلال تحديد الاختلافات بين التناقض الجدلي عند ماركس والتناقض الجدلي عند هيجل.

والثاني: وهو الذي يرى أن المادية التاريخية لا ترتبط بنظرة مادية. وسوف نتناول هذا باختصار الآن. فجوزيف شومبيتر، على سبيل المثال، يقول إننا «نستطيع أن ندافع عن ماركس من ناحية أخرى أسئ فهمه فيها. فلقد أطلق كثيرا على تفسيره الاقتصادي للتاريخ اسم التفسير المادي للتاريخ. ولقد أطلق ماركس نفسه هذا الاسم عليه أحيانا. ولا ريب أن هذه التسمية لنظريته قد أكسبتها كثيرين من الأنصار، ولكنها أكسبتها أيضا الكثيرين من الأعداء. ولكنني لا أرى أي معنى فيها. فلم تكن فلسفة ماركس أكثر مادية من فلسفة هيجل. ولم تكن نظريته عن التاريخ أكثر مادية من أي محاولة أخرى للبحث في العملية التاريخية بالوسائل التي يوفرها العلم الاختباري أو التجريبي»[1].

إن شومبيتر يصر على تسمية نظرية ماركس بالتفسير الاقتصادي للتاريخ بالرغم من أنه يقول أن ماركس أطلق على نظريته التفسير المادي وليس الاقتصادي. والحق أن ماركس لم يقل مطلقا أنه مادي اقتصادي. وكتابات انجلز وخاصة «لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية» و«الرد على دوهرنج» ترفض هذه التهمة وتلح على التمسك بالمصطلحات التي قال بها ماركس وعدم الخلط بينها وبين

---

(1) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، الجزء الأول، تعريب وتعليق خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص 35.

مصطلحات ومعان أخرى. والحق أن شومبيتر يمجد ماركس بالرغم من محاولة رفض ماديته. فهو يقول «ولا ريب أن الثمرة التي وصلت إليها محاولته في صياغة هذا المنطق والمسماة بالتفسير الاقتصادي للتاريخ كانت من أعظم منجزات علم الاجتماع الفردية حتى يومنا هذا. وأمام هذه العظمة تتضاءل أهمية السؤال عما إذا كان هذا الإنجاز أصلا مبتكرا من جانبه كل الابتكار – أو أن بعض الفضل فيه الذي لم يحدد مداه يعود إلى أسلافه من ألمان وفرنسيين»[1].

إن شومبيتر يختلف اختلافا كبيرا في تقييمه لماركس عن تلك الاتجاهات القائلة بأن ما قدمه ماركس حتمية اقتصادية. فشومبيتر رغم إصراره على تسمية نظرية ماركس بالتفسير الاقتصادي لا يقول بأن ماركس يغفل العناصر الأخرى، ويؤكد أن ماركس لم يقل قط أن الديانات والغيبيات والمذاهب الفنية والأفكار الأخلاقية والإدارات السياسية، كلها إما عناصر لا أهمية لها، أو خاضعة للدوافع الاقتصادية[2].

لكننا بالرغم من ذلك نرى أهمية في التأكيد على أن نظرية ماركس الاجتماعية ترتبط بماديته. وفضلا عن ذلك ينبغي التنويه أيضا أن النظرية الفلسفية لماركس تختلف جذريا عن نظرة هيجل الفلسفية المثالية وليست المادية.

وفي مجال الآراء التي ترى أن نظرية ماركس الاجتماعية لا ترتبط بنظرة مادية يبرز أيضا الاتجاه الذي يعبر عنه بوتومور وربل بقولهما:

«يسمى منهج ماركس عادة بالمادية التاريخية، وهذا فيه خداع إلى الحد الذي ينسب لماركس مقصدا فلسفيا لم يكن لديه. فإن ماركس لم يكن مهتما لا بالمشكلة الانطولوجية للعلاقة بين الفكر والوجود ولا بقضايا نظرية المعرفة. فإن فلسفة تأملية من هذا النوع كانت هي التي رفضها ماركس ليضع العلم مكان الميتافيزيقا في مجال جديد للمعرفة»[3].

إن بوتومور وربل يدفعان عن ماركس هنا تهمة طالما لاحقته. وهما محقان في تأكيدهما أن ماركس رفض الفلسفة التأملية ذلك أن منطلقاته كانت سسيولوجية. لكن هذه المنطلقات السسيولوجية ذاتها توصلت إلى نتائج ليست مقصورة على علم

---

(2) المرجع السابق، ص 33.

(1) المرجع السابق، ص 34.

(2) T. Bottomore and M. Rubel, (eds.), op. cit., p. 36

الاجتماع وحده، وإنما أثرت على مقولات فلسفية معينة وعلى نظرية المعرفة. ففي الوقت الذي كان ماركس يسعى فيه إلى حل قضايا سسيولوجية وجد حلولا لقضايا معرفية مغايرة لتلك التي كانت سائدة في الفلسفة. وذلك هو المعنى الذي يؤكده هربرت ماركيوز بقوله أن مقولات ماركس الفلسفية هي في الأساس مقولات اجتماعية واقتصادية.

ولهذا فإن تسمية نظرية ماركس بالمادية التاريخية ليست تسمية زائفة. والحق أن ماركس لم يطرح هذه التسمية حسبما يقول بوتومور. ولكنه قرأ مخطوطات كتاب «الرد على دوهرنج» لانجلز قبل أن ينشر. وفي ذلك الكتاب يحدد انجلز اكتشافات ماركس الرئيسية في قضيتين:

الأولى: «المفهوم المادي للتاريخ».

الثانية: «نظرية فائض القيمة».

ومن هنا فإن قول بوتومور وربل بأن ماركس رفض الميتافيزيقا ليضع العلم في مكانة جديدة لا ينفي أن ماركس طرح صياغة لنظرية مادية في المعرفة. فافتراضاته النابعة من أوضاع واقعية، والتي تناولها بمنطلقات اجتماعية لم تصطدم لديه بنظرة مثالية قد تمنع المرء من قبول فكرة أن الحياة المادية هي أساس الوعي الاجتماعي. وبكلمات أخرى فإن نظرته المادية لم تقف عقبة أمام قبول تلك الافتراضات الجديدة.

لهذا نؤكد أن المادية التاريخية ترتبط بصلة ما بالتصور المادي. غير أن فكرة عزلها عن هذا التصور المادي ليست جديدة وإنما تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث عبر عن هذا الاتجاه برنشتاين بقوله إن المفهوم المادي للتاريخ لا يرتبط بالفلسفة المادية، وعن طريق برنشتاين انتشرت هذه الفكرة[1].

إن المادية التاريخية تدرك الوجود الاجتماعي مستقلا عن الوعي الاجتماعي. ومن هنا تأتي صلتها بالنظرة المادية. وبكلمات أخرى فإن المادية التاريخية هي امتداد للنظرة المادية تجاه العالم ككل إلى ميدان الحياة الاجتماعية. ويعني هذا التصور الذي طرح حلا لقضية الفكر الاجتماعي التي شغلت العلماء والمفكرين طويلا أن المادية التاريخية لها مضمونها ومقولاتها الخاصة النابعة من الحياة الاجتماعية المتميزة عن المقولات الفلسفية. واستنادا إلى ذلك الفهم يطرح جلزرمان عالم الاجتماع السوفييتي التعريف التالي:

---

(1) انظر: G. Glezerman, op. cit., p. 8.

إن المادية التاريخية هي النظرة العامة للعملية التاريخية تم استخلاصها من دراسة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية. وهي في نفس الوقت منهج لاكتساب المعرفة بالظواهر الاجتماعية.

يشير هذا التعريف إلى أن المادية التاريخية هي في الأساس منهج لدراسة الحياة الاجتماعية ونظرة عامة تجاه المجتمع، وأنها لم تستمد من نسق فلسفي تأملي، وإنما جاءت نتيجة لدراسة واقعية لتكوين اجتماعي اقتصادي معين، هو التكوين الاجتماعي الرأسمالي بالذات. وعلى أساس هذه الدراسة تم استخلاص قوانين للتطور تحكم التكوينات الاجتماعية وعملية تحولها.

طريقة طرح ماركس لفرضياته:

وقبل أن نتناول مكونات المادية التاريخية ومقولاتها سنتعرض للكيفية التي طرح بها ماركس فرضياته، والتي استمر لفترة طويلة يعالج فيها هذه الفروض معالجة نظرية ومنهجية. وقد استمرت هذه الفترة منذ عام 1844 حتى عام 1859، أي طوال الخمسة عشر عاما التي قال عنها ماركس أنها أفضل سنوات حياته. وقد بدأ عمله الفكري في هذا المجال بعملية انتقاد لهيجل استمرت فترة من الزمن شاركه فيها فردريك انجلز. وكانت نقطة البداية في ابتعادهما عن أنصار هيجل تتمثل فيما نشراه في «الحوليات الألمانية الفرنسية لعام 1844».

وقد اشتمل هذا المجلد على مؤلفي ماركس «مساهمة في نقد فلسفة الحق لهيجل» و«حول المسألة اليهودية». ومؤلفي انجلز «الوضع في انجلترا» و«مختصر لنقد الاقتصاد السياسي» الذي كتبه قبل أن يلتقي بماركس. وفي انتقاد ماركس لفلسفة الحق عند هيجل أعلن أن التحول الاجتماعي لا يمكن تفسيره بوعي الناس وإنما بتحليل العلاقات الاجتماعية. ثم أعلن في المخطوطات الاقتصادية – الفلسفية (1844) أن العمل، أي الإنتاج المادي، لعب دورا حاسما في ظهور وتطور البشرية. غير أن العمل في نفس الوقت الذي طور فيه الإنسان قام باستعباده. لكن الاصطلاحات التي استخدمت في هذا المؤلف كانت تبين تأثره بفيورباخ.

أما الصياغة والتحول الكامل في أفكار ماركس وانجلز فيظهران بشكل جزئي في «العائلة المقدسة» The Holy Family وبشكل متكامل في «الأيديولوجية الألمانية» The German Ideology (1845 – 1846). ويمثل كتاب الأيديولوجية الألمانية –

حسب كلمات ماركس في مقدمة كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (1859) – استقرار فكرهما، وصياغة للمفهوم المادي للتاريخ الذي استمرا يعمقانه في بقية المؤلفات. وقد حمل «البيان الشيوعي» عام 1848 بعض أفكار هذه المقدمة، فضلا عن الصياغات التي قدمها من قبل في «بؤس الفلسفة» عام 1847. غير أنه تبين أخيرا أن جانبا هاما من تلك المعالجة النظرية والمنهجية لافتراضاته قد جاء في مخطوطات 1857 – 1858 التي أشرنا إليها من قبل، والتي يرى البعض أنها تمثل الأسس النظرية التي جعلت ماركس يطرح تلك الصياغة المركزة التي جاءت في مقدمة 1859، أي أن هذه المقدمة تختزل العمل النظري الذي أنجزه في مخطوطات 1857 – 1858 إلى عدد قليل من الفرضيات.

كانت نقطة البدء عند ماركس هي البحث عن العلاقة الأولية التي تميز المجتمع الإنساني. أي تلك العلاقة التي تلتقي فيها كل الظواهر المتباينة في الحياة. فإن المجتمع وكل شيء يتعلق بتاريخه هو نتاج جمع غفير من الأفراد رجالا ونساء، وتصرفات الأفراد متغايرة إلى أقصى حد، ولكن مهما كان التباين فإنهم يعملون شيئا واحدا مشتركا هو الإنتاج الاجتماعي. ومن هنا فإن ماركس اعتبر العمل الإنتاجي هو العلاقة الأولية بين الطبيعة والإنسان. وهذه السمة النوعية التي تميز الحياة الاجتماعية هي التي جعلته يرفض فكرة تفسير الحياة الاجتماعية سواء باستخدام «الفيزيقا الاجتماعية» أو «الفسيولوجيا الاجتماعية» كما أوضحنا من قبل. ولذلك قال بأن تفسير الحياة والتطور يجب البحث عنه في الأساس المادي الإنتاجي للحياة الاجتماعية، وأن تطور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية عملية من عمليات التاريخ الطبيعي. وقد قام ماركس بعزل المجال الاقتصادي عن المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية، أي عزل علاقات الإنتاج من بين كل العلاقات الاجتماعية واعتبرها العلاقة الأولية والأساسية التي تتحدد وفقا لها العلاقات الأخرى.

وفي مقدمة كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» يشرح ماركس كيف كان يفكر حول هذه القضية وما توصل إليه. وهذا الشرح يمثل المبادئ الجوهرية للمادية عند تطبيقها على المجتمع الإنساني.

«إن العمل الأول الذي قمت به لتبديد الشكوك التي كانت تراودني هو العرض الانتقادي لفلسفة الحق لهيجل ... وأدى بحثي هذا إلى أن العلاقات القانونية والأشكال

السياسية لا يمكن فهمها من ذاتها ولا مما يسمى بالتطور العام للعقل البشري، وإنما على الأصح لها جذورها في الظروف المادية للحياة ... والنتيجة العامة التي توصلت إليها ... يمكن صياغتها باختصار كما يلي: يدخل الناس خلال قيامهم بعملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات محددة لا يمكن الاستغناء عنها ومستقلة عن إرادتهم. وعلاقات الإنتاج Relations of Production هذه تتوافق مع المرحلة المحددة لتطور القوى المادية للإنتاج Material Productive Forces. ويشكل المجموع الكلي لعلاقات الإنتاج هذه البنية الاقتصادية للمجتمع Economic Structure of Society، وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه البنية الفوقية السياسية والقانونية والتي تتوافق معها أشكال محددة للوعي الاجتماعي. إن أسلوب Mode إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بشكل عام. فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم وإنما على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وفي مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية في المجتمع تتصادم هذه القوى مع علاقات الإنتاج القائمة ومع علاقات الملكية التي كانت تمارس نشاطها من قبل في إطارها. وعلاقات الملكية هذه ليست سوى التعبير القانوني عن علاقات الإنتاج. وخلال تطور قوى الإنتاج تتحول علاقات الملكية إلى قيود تحد من عملية التطور. وعندئذ تبدأ فترة من الثورة الاجتماعية. ومع تغير الأساس الاقتصادي تتغير أيضا كل البنية الفوقية Superstructure الهائلة ومع تفاوت في سرعة هذا التغير. وعندما ننظر إلى هذا التحول يجب أن نميز بين تحول الظروف الاقتصادية للإنتاج التي يمكن أن تتحدد بنفس دقة العلوم الطبيعية وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفلسفية والفنية، أو باختصار الأشكال الأيديولوجية التي تنبه الناس إلى هذا التصادم فيقاومونه. وكما أن فكرتنا عن الفرد لا تبنى على أساس ما يعتقده هو عن نفسه فلا يمكننا أن نحكم على مثل فترة التحول هذه على أساس ما يسود فيها من وعي، بل على العكس من ذلك فإن هذا الوعي يجب أن يتم تفسيره من خلال تناقضات الحياة المادية، وعن طريق الصراع القائم بين القوى الاجتماعية للإنتاج وعلاقات الإنتاج. ولا يزول أي نظام اجتماعي Social Order أبدا قبل أن تنمو كافة القوى الإنتاجية التي تجد مجالا للنمو فيه، ولا تظهر علاقات إنتاج أعلى مرتبة عن سابقتها قبل أن تنضج في داخل المجتمع القديم الأحوال المادية اللازمة لوجود هذه العلاقات ... وهكذا فإننا نستطيع أن نحدد في

خطوط عريضة أساليب الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبرجوازية الحديثة كمراحل متقدمة في التكوين الاقتصادي للمجتمع»[1].

يشتمل هذا النص الهام الشديد التركيز على العناصر والمكونات التي تندرج تحت مفهوم المادية التاريخية:

فأولا: يشير إلى مفهوم التكوين الاجتماعي ببنيته التحتية Infrastructure والتي يسميها أحيانا البنية الاقتصادية أو بنية الأساس The Base، وذلك إلى جانب البنية الفوقية.

وثانيا: نظرية المراحل المتعاقبة من أنماط المجتمعات.

وثالثا: التناقضات داخل الأسلوب الإنتاجي والمتمثلة في عدم توافق القوى الإنتاجية مع علاقات الإنتاج.

رابعا: أما الصراع الطبقي فلم تتم الإشارة إليه بشكل مباشر في هذا النص.

وعندما يتحدث عن الصراع يقول إن ذلك يكمن في عدم توافق القوى الإنتاجية مع علاقات الإنتاج. وعلى سبيل المثال فإن «العلاقات البرجوازية للإنتاج هي آخر شكل يتسم بطابع التعادي في العملية الاجتماعية للإنتاج – وليس التعادي هنا بمعنى تعاد بين أفراد، وإنما هو تعادي ينشأ عن الظروف الاجتماعية لحياة أولئك الأفراد. وفي نفس الوقت الذي تتطور فيه القوى الإنتاجية داخل المجتمع البرجوازي فإن ذلك يخلق الظروف المادية لحل ذلك التعادي».

لكن ماركس يشير بعد ذلك بسطور إلى الأعمال الأخرى التي تحمل جوانب مكملة لوجهة نظره. ومن تلك الأعمال التي أشار إليها «الأيديولوجية الألمانية» و«بؤس الفلسفة» (1847) و«البيان الشيوعي» (1848). وتوجد في تلك المؤلفات بالفعل خاصة «البيان» معالجة لموضوع الطبقات والصراع الطبقي.

إن تلك القضايا العامة للمادية التاريخية، ينظر إليها لينين، على سبيل المثال، على أنها أحد الفروض التي قام ماركس بتحقيقها فيما بعد. ففي مؤلفه «من هم أصدقاء الشعب» الذي يناقش فيه أفكار بعض علماء الاجتماع في روسيا نجد لينين يقول «إن فكرة المادية هذه في علم الاجتماع كانت في حد ذاتها ضربا من العبقرية. وبالطبع

(1) K. Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, pp. 20-21.

كانت لبعض الوقت مجرد فرض، لكنه فرض خلق إمكانية معالجة علمية ودقيقة للقضايا التاريخية والاجتماعية»[1].

ثم يعرض لينين بعد ذلك عدة أسباب لتأييد هذا الرأي:

أولا: كان علماء الاجتماع قبل ذلك لا يهتمون بمعرفة ما هي العلاقات الأولية. ومع ذلك نراهم يقومون ببحث ودراسة الأشكال السياسية والقانونية معتمدين على أنها نشأت عن أفكار بشرية معينة. ومثال ذلك، المفهوم الذي عبر عنه كتاب «العقد الاجتماعي». فالحقيقة إنه لم يحدث أن أدرك أعضاء المجتمع العلاقات الاجتماعية التي يعيشونها كشيء محدد متكامل، بل إنهم يكيفون أنفسهم مع هذه العلاقات. كما أن مفهومهم عنها – باعتبارها علاقات اجتماعية تاريخية ومؤقتة ليس سوى مفهوم بسيط غير متكامل. وقد أزالت المادية هذا الغموض والتناقض بالمضي في تحليل أعمق حول أصل أفكار الإنسان الاجتماعية ذاتها. وذلك على أساس أن سمة واتجاه نشاط الإنسان تحدده ظروف الحياة المادية. ولكن مع اعتبار أن هذه الظروف يغيرها الناس بأنفسهم. فهم يملكون وعيا وإرادة، أي مع اعتبار للسمة النوعية للحياة الاجتماعية في اختلافها عن الطبيعة. «فكل منتج على حدة يدرك بالطبع أنه يدخل هذا التعديل أو ذاك في تكنيك الإنتاج. وكل مالك يدرك بالطبع أنه يبادل منتجاته بمنتجات أخرى، ولكن هؤلاء المنتجين والملاك لا يدركون أنهم بهذا يغيرون الوجود الاجتماعي. إن سبعين شخصا من أمثال ماركس لا يستطيعون أن يستوعبوا كل هذه التغييرات في جميع فروع الاقتصاد العالمي، والأمر الجوهري هو أنه قد تم اكتشاف قوانين هذه التغييرات، وأن المنطق الموضوعي لهذه التغييرات أو تطورها التاريخي قد تم تبينه ... فحقيقة أنك تعيش وتقوم بأعمالك وتنجب أطفالك وتنتج وتبادل، تؤدي إلى نشأة سلسلة من الأحداث، سلسلة من التطورات الضرورية موضوعيا والمستقلة عن وعيك الاجتماعي، والتي لم يدركها الوعي بشكل كامل مطلقا، وإن الواجب الأسمي للإنسانية هو أن ندرك هذا المنطق الموضوعي للتطور الاقتصادي، لتطور الحياة الاجتماعية – بقسماته العامة والأساسية»[2].

---

(1) V. Lenin, Collected Works, vol 1, Progress Publishers, Moscow, 1962, p. 139.

(1) V. Lenin, Collected Works, Vol. 14, p. 325.

وثانيـا: إن هـذا الفـرض كـان أول شـيء يصـل «بعلـم الاجتمـاع إلـى مسـتوى العلم»[1]. ويشير هذا القول إلى أن علماء الاجتماع كـانوا غير قـادرين علـى أن يميزوا بين ما هو هام وغير هام في الشبكة المعقدة للظواهر الاجتماعية. ومن ثم كـانوا غير قادرين على إيجاد معيار موضوعي لعلمية التمييز. وقد قدم مـاركس المعيـار المطلـوب عـن طريـق عـزل علاقـات الإنتـاج علـى أنهـا تمثـل هيكـل المجتمـع. وإن تحليـل هـذه العلاقات يجعل من الممكن أن نلاحظ التكرار والانتظام فـي الظـواهر الاجتماعيـة، وأن نقوم بتعميم أنظمة البلدان المختلفة فـي مفهوم أساسـي هـو التكـوين الاجتمـاعي Social-Formation. وكل تكوين اجتماعي يميزه نوع معين من علاقـات الإنتـاج، إلا أن ذلـك لا يعني أن هذا التكوين لا يمثل إلا الأسـاس الاقتصـادي. إنـه يتضـمن أيضـا البنيـة الفوقيـة بكل مظاهرها.

كيف حقق ماركس الافتراض الذي توصل إليه؟

بعد أن وضـع مـاركس صـياغته لهذا الفرض فـي أربعينـات القرن التاسـع عشـر مضـى يدرس المعطيات الواقعيـة لأحد التكوينـات الاقتصـادية الاجتماعيـة، أي التكـوين الرأسمالي، وظهرت هذه الدراسة في شكل المؤلف الضخم «رأس المال». فأثنـاء تحليـل مـاركس للمجتمـع الرأسـمالي مـن زاويـة علاقـات الإنتـاج قـام بدراسـة البنيـة الفوقيـة المتطابقـة مـع هـذه العلاقـات فـأظهر التكـوين الاجتمـاعي الـذي يدرسـه بكـل جوانبـه ومظـاهره الاجتماعيـة والتناقضـات الطبقيـة الكامنـة فـي علاقـات الإنتـاج. وقـد أسـس مـاركس هذه النتـائج باستخدام مجموعـة ضـخمة مـن الحقـائق والبيانـات الواقعيـة التـي جعلته قادرا على وضع تعميماته. وفي هذا الصدد نجد لينين يعقد مقارنـة بـين داروين وماركس ويقول:

«كمـا أن داروين وضـع حـدا للمفهوم الـذي يـرى أن أنـواع الحيـوان والنبـات لا يرتبط بعضها ببعض وأنها عرضية ولا تتغير، وكما أنه كان بذلك أول من وضـع علـم الحياة على أساس علمي بشكل كامل حين أثبت تغيـر الأنـواع وتسلسلها، كذلك نجد أن ماركس وضع هو الآخر حدا للمفهوم الذي كان يـرى أن المجتمع تجمـع آلـي مـن أفـراد يتعرض لكل أنواع التبدل وفقـا لأهـواء السلطات (أو وفقـا لأهـواء المجتمـع والحكومـة)

---

(2) V. Lenin, Collected Works, Vol. 1,p. 140.

وأن ذلك المجتمع يولد ويتغير وفقا للصدفة. وكان ماركس بذلك أول من وضع أساسا علميا لعلم الاجتماع حين أقام مفهوم التكوين الاقتصادي للمجتمع على أنه مجموعة من علاقات الإنتاج، وحين قرر أن تطور تلك التكوينات عملية تاريخية طبيعية ... والآن ومنذ ظهور كتاب رأس المال لم يعد المفهوم المادي للتاريخ مجرد فرض وإنما قضية تم برهنتها علميا»[1].

إن البعض قد يختلف مع النتائج التي توصل إليها ماركس، ولكن سيبتعد عن الصواب من يقول أن المنطق الذي استخدمه ماركس «ليس منطقا منهجيا يتخذ نقطة البداية من الظواهر». والغريب أن لينين يدفع عن ماركس اتهاما يوجه إليه من الزاوية المقابلة تماما. فأثناء مناقشة لينين لكتابات ميخالوفسكي عن «ماركس» و«رأس المال» يقول: «فإن تبدأ بالسؤال عما هو المجتمع وما هو التقدم يعني أن تبدأ من النهاية. فمن أين ستحصل على مفهوم عن المجتمع وعن التقدم عموما إذا لم تكن قد درست تشكيلا اجتماعيا واحدا على وجه الخصوص، وإذا لم تكن قادرا أيضا على إقامة هذا المفهوم، إذا لم تكن قادرا أيضا على القيام بمعالجة موضوعية جادة، أي تحليل موضوعي للعلاقات الاجتماعية من أي نوع كانت؟ إن هذه علامة واضحة على الميتافيزيقية التي تبدأ مع كل علم. وما دام الناس لا يعرفون كيف يشرعون في دراسة الحقائق فإنهم يخترعون عادة نظريات عامة مسبقة، وعادة ما تكون هذه النظريات عقيمة»[2].

إن لينين يقرر بذلك أن الخطوة الجبارة التي قام بها ماركس تكمن بالتحديد في أنه استبعد المجادلات حول المجتمع وحول التقدم وأنجز تحليلا عمليا لمجتمع معين. «غير أن ميخالوفسكي يلوم ماركس لأنه بدأ البداية الصحيحة ولم يبدأ من النهاية، ولأنه بدأ بتحليل الحقائق وليس بالاستنتاجات النهائية، بدأ بدراسة علاقات اجتماعية معينة تحددت تاريخيا، ولم يبدأ بنظريات عامة عن مكونات هذه العلاقات الاجتماعية»[3].

إن الطريقة التي قام بها ماركس بتحقيق الفرض الذي وضعه هي التي جعلت جلزرمان يقول في تعريفه للمادية التاريخية أنها قد استخلصت من دراسة التكوينات

---

(1) Ibid, p. 142.

(2) Ibid, p. 144.

(3) Ibid.

الاجتماعية. ونعتقد أن هذا القول لم ينسب إلى ماركس شيئا لم يكن يقصده. فقد حدد بنفسه الهدف من كتاب رأس المال في مقدمة الكتاب بقوله: «إن الهدف الأساسي لهذا العمل هو كشف القانون الاقتصادي لتطور المجتمع الحديث». والقيمة الأساسية هنا هي قيمة منهجية. والشيء الهام في هذا المنهج هو المعالجة الموضوعية للقانون الذي يحكم الظواهر موضع البحث وإظهار قانون التغير، أي تطور الظواهر وتحولها من شكل إلى آخر. وإن المنهج الذي استخدمه في ذلك هو الذي أوضح قصور المناهج التي استخدمها السابقون عليه. ومن هنا فهو يرفض فكرة أن قوانين الحياة الاقتصادية تعتبر واحدة بالنسبة للماضي والحاضر. وإن ما كتبه ماركس في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» يؤكد ذلك. فكل نسق من علاقات الإنتاج يعتبر بنية اجتماعية لها صفات نوعية إلى جانب تلك السمات المشتركة بين كافة التكوينات. وتطبيق منهج ماركس ليس سوى معيار يرى أنه المعيار الموضوعي الذي يمكن أن نفهم به ما هو أساسي في الشبكة المعقدة للحياة الاجتماعية. ومن هنا تظهر أهمية أن يمتد هذا المنهج إلى دراسة التكوينات الاجتماعية الأخرى. فالنظرية المادية لا تدعى تفسير كل شيء وإنما تشير فقط إلى المنهج العلمي في مجال دراسة المجتمع.

إن طرح القضايا الاجتماعية بأسلوب جديد هو الذي جعل من الممكن أن ينتقل علماء الاجتماع من مجرد وصف الظواهر الاجتماعية وتطورها من وجهة نظر مثالية أو من مجرد جمع المواد الخام إلى التحليل العلمي الدقيق، الذي يعزل، ونقول على سبيل المثال، ما يميز بلدا رأسماليا عن آخر ويبحث ما هو عام أو مشترك بينهما. فكل تطور هو مزيج بين ما هو فريد ولا يقبل التكرار وبين ما هو عام مشترك وقابل للتكرار، أي اتحاد ما بين الفردي والعام. فجميع المجتمعات الإقطاعية، على سبيل المثال، تحكمها قوانين أساسية مشتركة، ولكن كل بلد على حدة له ما يميزه ويؤثر أيضا على ما هو عام. ومن هنا فإن هذا المفهوم يقر بوجود قوانين عامة وقوانين نوعية في كل التكوينات.

إن مفهوم التكوين الاجتماعي يتعارض مع تلك الدراسات وأساليب البحث المنتشرة عند بعض علماء الاجتماع المعاصرين الذين لا ينظرون إلى المجتمع ككيان في مجموعه، بل يمضون في بحث جوانب الحياة في معزل عن بعضها. كما أن هذا الفرض خلق إمكانية وجود «علم اجتماعي علمي». فإن اختزال العلاقات الاجتماعية إلى علاقات الإنتاج واختزال الأخيرة إلى مستوى القوى الإنتاجية قد قدم أساسا راسخا

لمفهوم أن تطور المجتمع عملية تاريخية طبيعية. وبدون تلك النظرية لا يمكن أن يوجد علم اجتماعي. فمثلا على الرغم من أن الذاتيين يعترفون بأن الظواهر التاريخية تمتثل إلى قانون، فإنهم غير قادرين على اعتبار تطور تلك الظواهر كعملية تاريخية طبيعية، ذلك لأنهم على وجه التحديد يرتبكون أمام الأفكار الاجتماعية للإنسان وأهدافه وغير قادرين على إرجاعها إلى العلاقات الاجتماعية المادية.

عناصر التكوين الاجتماعي الاقتصادي:

بعد أن حدد ماركس أن أسلوب الإنتاج هو الذي يرجع إليه تحديد جميع الظواهر الاجتماعية الأخرى، وأن علاقات الإنتاج الاجتماعي تتشكل منها البنية الاقتصادية للمجتمع وأن هذه البنية تنشأ معها بنية فوقية متوافقة معها بما فيها من أشكال سياسية وقانونية وأشكال من الوعي الاجتماعي، بعد أن حدد ذلك طرح مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي يجمع في داخله بنية الأساس (البنية الاقتصادية) والبنية الفوقية. أي أن مفهوم التكوين الاجتماعي مدخل لدراسة النسق الاجتماعي بكافة مظاهره. كما يرى ماركس أيضا أن تاريخ المجتمعات هو عبارة عن تكوينات اجتماعية متعاقبة.

وقبل تحديد عناصر كل تكوين اجتماعي معين علينا أن نشير إلى التفرقة بين مفهومين: مفهوم أسلوب الإنتاج ومفهوم التكوين الاجتماعي. ذلك أن هناك نوعا من التشابك بينهما قد يؤدي إلى الخلط الذي ينبع من أن كل تكوين اجتماعي هو تعبير عن أسلوب إنتاجي محدد.

إن مفهوم أسلوب الإنتاج يبرز ما هو أساسي وعام في عدد من المجتمعات البشرية القائمة. وهو لا يرتبط ولا يتطابق مع أي مجتمع من المجتمعات. فتحليل ماركس لأسلوب الإنتاج الرأسمالي لا يرتبط بوصف مجتمع معين أو محدد. ولا يرتبط بالمجتمع الإنجليزي الذي استمد منه أمثلة لدراسته عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وحينما كان ماركس يلجأ إلى شواهد في مجتمعات بعينها إنما كان ذلك لإقامة البراهين على صحة النموذج المجرد الذي قام باستخلاصه، أي نموذج أسلوب الإنتاج. وتعبير أسلوب الإنتاج هو تجريد علمي، أي عملية استخلاص وتكثيف جوانب رئيسية في الإنتاج الاجتماعي. وهي جوانب لا تظهر في حيز الوجود في شكل نقي وصاف.

أما مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي فيرتبط بالتاريخ الواقعي، بمجتمعات معينة ويمكن القول إنه حالة واقعية لنموذج أسلوب الإنتاج. حالة تتضمن خصائص اجتماعية واقتصادية وفكرية ترتبط بهذا التكوين المحدد أو ذاك. إن كل أسلوب إنتاجي هو الذي يعين نوعية بنية الأساس. وهي البنية التي ينهض عليها الجانب المكمل للتكوين الاجتماعي أي البنية الفوقية. فإن الناس، حسب تصور ماركس، إذ ينتجون الخيرات المادية إنما ينتجون بالتالي ويعيدون إنتاج أسلوب حياتهم. فإن نوعية كل تكوين اجتماعي تتعين بأسلوب إنتاج الحياة الاجتماعية الملازم لها.

عناصر بنية الأساس:

تتشكل البنية التحتية من عنصرين، أو بالأحرى بنيتين أخريين: القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج الاجتماعية المتوافقة معها. وسوف نتناول مكونات كل عنصر على حدة ثم نتعرض للعلاقة بين العنصرين، أي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

أ ـ القوى الإنتاجية: وتتشكل من العاملين وما يستحوذون من خبرة في العمل بالإضافة إلى وسائل الإنتاج التي تتشكل بدورها من مادة العمل + وسائل العمل. فبدون هذه العناصر لا يتحقق العمل ولا تنشأ علاقات اجتماعية. ولكل عنصر من تلك العناصر تأثير مختلف. فمادة العمل هي المادة الخام، وتتمثل في كل ما يتعرض في عملية الإنتاج لهذا التعديل أو ذاك، لهذه التغيرات أو تلك، ليتحول إلى ناتج ضروري للإنسان بواسطة وسائل العمل، فهي مجموعة متنوعة تشمل الإنشاءات بما فيها من قوى محركة ومبان ووسائل نقل وما إلى ذلك. غير أن ماركس يضع أهمية لأدوات الإنتاج[1]، أي أدوات العمل بين مكونات وسائل العمل هذه. فأدوات العمل هي مقياس الحكم على مستوى قوى الإنتاج، كما أن لها تاريخا خاصا بها. وهي التي تحدد مدى تأثير الإنسان في الطبيعة. وحسب كلمات ماركس فإن «الأدوات التي تصنع بها المنتجات والأسلوب الذي تتم به صناعتها هي التي تمكننا من التمييز بين المراحل الاقتصادية المختلفة وليست تلك المنتجات ذاتها. فأدوات العمل لا تبين لنا مستوى درجة التطور التي بلغها العمل البشري فحسب، وإنما هي أيضا مؤشرات للظروف الاجتماعية التي يجرى في ظلها العمل»[2].

---

(1) K. Marx, Capital, Vol. 1, p. 174.

(1) Ibid, pp. 175-176.

ويعتبر ماركس أن القوى الإنتاجية هي العنصر الحاسم في أسلوب الإنتاج. فمن جانب هي أكثر العناصر حركة وتغيرا، كما تتولد عنها علاقة ملكية وسائل الإنتاج. ويمكن تلخيص تلك المكونات في المعادلات المبسطة التالية:

مادة العمل + وسائل العمل = وسائل الإنتاج

وسائل الإنتاج + المنتجين = القوى الإنتاجية

ب ـ علاقات الإنتاج:

تتشكل في كل مجتمع عيني، أي ملموس، علاقات اجتماعية للإنتاج تتضمن علاقات الناس في العملية المباشرة للإنتاج علاوة على مختلف أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل الاجتماعي للنشاط، كما تتضمن شكلا معينا لتوزيع الخيرات بين الناس. وتتحدد تلك العلاقات الاجتماعية في مجموعها وفقا لعلاقات الناس بوسائل الإنتاج. فلكي نحدد نوعية علاقات الإنتاج الاجتماعية لابد أن نعرف من الذي يمتلك وسائل الإنتاج (مادة العمل + وسائل العمل). فعلاقات الإنتاج الاجتماعية هي علاقات الملكية أولا وقبل كل شيء. ويعني ذلك أن تنوع هذه العلاقات هو انعكاس لشكل للملكية محدد تاريخيا. فإذا كانت وسائل الإنتاج في يد المجتمع بأسره فإن أعضاء هذا المجتمع يصبحون متساوين في علاقاتهم بوسائل الإنتاج. أما إذا كانت وسائل الإنتاج ملكا لفئة معينة في المجتمع فحسب، فإن الملكية ينبثق عنها علاقات السيطرة.

العلاقات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج:

إن تركيب القوى الإنتاجية تنشأ عنه علاقة الإنتاج أي العلاقة بملكية وسائل الإنتاج. وهي علاقة تؤثر في ترتيب الناس داخل إطار العلاقات الاجتماعية. ومن ثم فإن علاقة الملكية، علاقة المنتجين بوسائل الإنتاج وبملكيتها، هي العامل الحاسم في الشكل الذي تتخذه العلاقات الاجتماعية الإنتاجية. وإن تاريخ القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج في كافة البلدان يوضح أن هناك سمة أساسية مشتركة بينها جميعا. وتتمثل هذه السمة في أن مستوى معينا من القوى الإنتاجية يتطلب مستوى يتفق معه من علاقات الإنتاج. وعندما ينظر إليهما معا يكشفان عن الطريقة التي تنتج بها الشعوب وسائل معيشتها في مرحلة معينة من التاريخ.

وإذا كانت القوى الإنتاجية هي العنصر الحاسم في أسلوب الإنتاج فإن ذلك يرجع إلى أنها أكثر العناصر حركة وتغيرا. ويرجع ذلك إلى أن الناس في عملية الإنتاج يكتسبون معرفة وخبرة باطراد، ويساعدهم ذلك في تحسين أدوات الإنتاج، وبذلك تواصل قوى الإنتاج تطورها. ويختلف الأمر بالنسبة للعلاقات الاجتماعية. فأشكال الملكية لا تتغير كل يوم، وهي مستقرة نسبيا، كما أن تغيرها خاضع للتغير في تركيب القوى الإنتاجية ذاتها. ولكن ينبغي ملاحظة أن علاقة الإنتاج تكون في مراحل معينة دافعا لتطور القوى الإنتاجية، ومثال ذلك ما حدث في المراحل الأولى للنظام الرأسمالي، حيث تمكن من تطوير القوى الإنتاجية بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل.

لكن عندما تتطور القوى الإنتاجية لدرجة معينة تزول حالة التجانس بينها وبين علاقات الإنتاج. فيبدأ صدام بينهما لأن علاقات الإنتاج تعوق تطور القوى الإنتاجية، وينتهي ذلك بأن تحل علاقات إنتاجية جديدة تتوافق مع القوى الإنتاجية التي نمت وتطورت. وعلى سبيل المثال، «فإن وسائل الإنتاج والتبادل التي قامت البرجوازية على أساسها، بزغت داخل المجتمع الإقطاعي، وحينما بلغت مرحلة معينة من التطور لم تعد الظروف التي كان المجتمع الإقطاعي ينتج ويتبادل في ظلها، لم يعد التنظيم الإقطاعي للزراعة وصناعة الورش، وفي كلمة واحدة لم يعد النظام الإقطاعي للملكية يتفق مع القوى الإنتاجية التي تطورت بالفعل بل تحول إلى قيود تعرقلها. وأصبح من الواجب تحطيم هذه القيود. وقد تحطمت بالفعل. وظهرت مكانها المنافسة الحرة ونظام اجتماعي وسياسي يتوافق معها وكذلك السيطرة الاقتصادية والسياسية لطبقة البرجوازية»[1].

البنية الفوقية:

تتشكل هذه البنية من الأشكال السياسية والقانونية وأشكال الوعي الاجتماعي أو الأيديولوجية. وتتضمن الأيديولوجية مجمل الأفكار السياسية والفلسفية والمذاهب الأخلاقية والتصورات والنظريات الجمالية السائدة. ولكن ينبغي ملاحظة أنه يوجد إلى جانب هذه الأشكال التي لها السيادة في كل تكوين اجتماعي أفكار وأشكال وعي أخرى

(1) K. Marx and E. Engels, The Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages Press, Peking, 1965, p. 31.

تعكس أيضا مواقع الفئات المضطهدة في المجتمعات الطبقية وتعمل الأيديولوجية السائدة على كبتها والحد من تأثيرها. ومعنى ذلك أن البنية الفوقية ليست بنية عزلاء خامدة بل يدور داخلها صراع يؤثر أيضا على بنية الأساس. فبينما تعمل الأشكال الأيديولوجية التي لها السيادة على تدعيم بنية الأساس، فإن أشكال الوعي الأخرى المرتبطة بالطبقات المقهورة تعمل هي الأخرى في اتجاه مضاد. ومحصلة هذا الصراع تؤثر بدورها على بنية الأساس ذاتها.

كما ينبغي الإشارة إلى أن عملية التطور التي تحدث في بنية الأساس لا تجرى بشكل ميكانيكي. ونجد أن كلمات ماركس في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» تؤكد هذا المعنى. فإذا كان التغير في القوى الإنتاجية يحدث بطريقة يمكن ملاحظتها بوضوح ودقة فإن تغير البنية المصاحبة لها يمر بتعرجات ويسير في خط حلزوني قد يصادف فيه لحظات انتكاس.

وحسب رأي لابريولا Labriola أستاذ الاجتماع الإيطالي فإن الدور الحاسم للهيكل الاقتصادي[1] ليس عملية ميكانيكية تنبثق عنها البنية الفوقية من مؤسسات وقوانين وأيديولوجية. فهناك عملية معقدة، بل وقد تتسم أحيانا بالتعرجات التي لا تدرك بسهولة، وعندما يعرف لابريولا علم الاجتماع بأنه علم الوظائف والتغيرات الاجتماعية فإنه يضع مساهمة ماركس في هذا المجال الجديد للمعرفة كسلسلة من الاكتشافات التي ستمكن الإنسان من أن يصبح سيد مصيره.

إن فكرة البنية الفوقية القائمة على أسلوب إنتاجي معين قد أبعدت فكرة أن الأنظمة الاجتماعية خالدة وأبدية. فكل أسلوب للإنتاج – وهو يقوم على شكل معين من أشكال الملكية – لا يمكن أن يكون سوى مرحلة تاريخية. والأنظمة الاجتماعية المصاحبة لذلك الأسلوب ليست إلا أنظمة تاريخية ومؤقتة.

وبهذا المعنى يوجه ماركس وانجلز حديثهما إلى البرجوازيين قائلين:

«إن مفهوماتكم المغرضة تدفعكم إلى اعتبار العلاقات الاجتماعية المتولدة عن أسلوبكم في الإنتاج وعلاقات الملكية، هذه العلاقات التاريخية التي يمحوها سير الإنتاج ذاته، قوانين طبيعية وعقلية. إنكم لم تنفردوا بهذه المفهومات فقد تمسكت بها من قبل

(1) T. Bottomore and M. Rubel, op. cit., p. 51.

كل الطبقات التي حكمت من قبلكم، إن ما تقرونه بوضوح فيما يتعلق بالملكية الإقطاعية ليس في استطاعتكم أن تقبلوه بالنسبة للملكية البرجوازية»[1].

لقد كانت الأفكار التي وضعتها الماركسية حول هذه القضية تطويرا لأفكار المفكرين الاجتماعيين السابقين عليها. وقد أكد لينين هذه القضية في مطلع كتابه «مصادر الماركسية». وكما اتضح لنا من قبل فإن تييري ومينيه وجيزو– المؤرخين الفرنسيين- أشاروا إلى علاقات الملكية كأساس لأي نظام اجتماعي ثم جاء سان سيمون وألقى الضوء لأول مرة على تاريخ هذه العلاقات في أوروبا الحديثة[2].

كان لأفكار ماركس في هذا الصدد تأثيره الشديد على الفكر الاجتماعي، خاصة من زاوية منهج الدراسة في علم الاجتماع. ونجد البعض يقدر أهميته بقوله: «إن الميزة العظيمة لماركس تتمثل في أنه وضع تمييزا في مجال الظواهر الاجتماعية، بين أساس فعال وبنية فوقية تتذبذب بين رمزية ووعي واضح بنفس المعنى – وماركس يقول هذا صراحة – حيث يضطر علم النفس أن يضع تمييزا بين السلوك الفعلي والوعي. وعلاقة البنية الفوقية بأساسها المادي هي نفس علاقة وعي الفرد وسلوكه»[3]. غير أنه ينبغي التأكيد بأن نقطة التشديد الرئيسية عند ماركس تكمن في البدء بتحليل أسلوب الإنتاج وما ينتج عنه من علاقات اجتماعية وذلك لكي نصل إلى فهم النسق الاجتماعي بكل ما يحويه من عناصر مختلفة. وحسب كلماته فإن «العلاقات المباشرة لملاك شروط الإنتاج بالمنتجين المباشرين – وهي علاقة تتوافق بشكل طبيعي دائما مع مرحلة محددة في تطور أساليب العمل، ومن ثم انتاجيته الاجتماعية- هي دائما التي تكشف أخفى الأسرار، أي الأساس الخفي للبنية الاجتماعية بأسرها The Entire Social Structure»[4].

يوجد بين علماء الاجتماع من يقرر أن الماركسية تضع أهمية للدور الفعال للأفكار في التطور، لكنهم يستخدمون هذه الحقيقة في توجيه النقد إلى المادية التاريخية فكارل موس Muhs عالم الاجتماع الألماني، على سبيل المثال، يقول إن إقرار الدور

---

(1) K. Marx and Engels, The Manifesto, pp. 52-53.

(2) أنظر الفصل الأول.

(3) T. Bottomore and M. Rubel, op. cit., p. 63.

(1) K. Marx, Capital, vol 111, Progress Publishers, Moscow 1974, p. 791.

الفعال للأفكار في التطور يتعارض مع المقولة الأساسية للمادية التاريخية التي تقول إن الأفكار تعتمد على الوجود الاجتماعي. ثم يستخلص من ذلك أن إقرار التفاعل بين الوعي الاجتماعي والوجود الاجتماعي يجعل الماركسية في الواقع توأما للمثالية خصمها اللدود، مع بقاء مجرد «ظل بسيط» من الاختلاف يتمثل في أن الماركسية ترجع العوامل الفكرية لأسباب اقتصادية[1].

ويعلق جلزرمان على ذلك الرأي قائلا أنه يرد على نفسه بنفسه. فهذا «الظل البسيط» هو الشيء الجوهري.

نظرية المراحل وتعاقب التكوينات الاجتماعية:

نجد في الفقرة المطولة التي نقلناها من قبل عن مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» صياغة ماركس الشديدة الاختصار والتركيز حول مراحل التقدم البشري على شكل تكوينات اجتماعية. فهو يذكر أنه بامكاننا أن نحدد في خطوط عريضة أساليب الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبرجوازية الحديثة بوصفها مراحل مختلفة في تقدم التكوين الاقتصادي للمجتمع. ولم يناقش ماركس في تلك المقدمة التحليل الذي أفضى إلى وجهة النظر هذه. ولكن يمكن ملاحظة وجود فقرات متعددة في «نقد الاقتصاد السياسي» وفي كتاب «رأس المال» وبالذات المجلد الثالث تتضمن جزءا من هذا التحليل الذي يلقي الضوء على صياغته المختصرة التي جاءت في مقدمة 1859 المشهورة.

وفضلا عن ذلك فقد اتضح بعد نشر مخطوطاته لعام 1857 – 1858. وذلك لأول مرة في عام 1939. أنه عالج هذه القضية معالجة تفصيلية وخاصة في الجزء الذي جرى نشره بشكل مستقل تحت عنوان «التكوينات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية[2]. Pre-Capitalist Economic Formations.

---

(2) See: Glezerman, op. cit, pp, 104 - 105.

(1) نشرت تلك المخطوطات لأول مرة باللغة الألمانية في موسكو عام 1939 تحت عنوان Grundrisse der Kritik der Politischen Okonomie أي «معالم نقد الاقتصاد السياسي». وفي عام 1953 صدرت لها طبعة أخرى بالألمانية في المانيا الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين وهي مشهورة باسم The Grundrisse حتى بعد أن صدرت ترجمة لها باللغة الإنجليزية عن دار بنجوين وأخرى بالفرنسية. وقد

وإذا كانت هذه المخطوطات تلقي بالفعل الضوء على أفكار ماركس حول المراحل التي تمر بها التكوينات الاجتماعية فإنها لا تلغي المجادلات والتفسيرات حول نظرية المراحل ذاتها. وهي النظرية التي لقيت دون أفكار ماركس الأخرى الانتقادات المختلفة وأيضا التأويلات المختلفة حتى أثناء حياته. ومن هنا فقد رأينا ماركس يرد بنفسه على الانتقادات والتفسيرات والتأويلات التي رأى أنها خاطئة.

فمن جانب كانت الانتقادات مؤداها أن هذه النظرية تنتمي على فلسفة التاريخ. ومن جانب آخر تعرضت لتفسيرات وتأويلات خاطئة تجعل منها فلسفة للتاريخ وتصور أن ماركس يضع التاريخ في مراحل خمس الزامية وهي الشيوعية البدائية، والعبودية، والإقطاعية، والرأسمالية، والشيوعية.

وهو الأمر الذي رفضه ماركس بشدة مع الرأي الآخر الذي يجعل من نظريته حتمية اقتصادية ترى أن تطور القوى الإنتاجية يؤدي بشكل ميكانيكي إلى تحول المجتمع وأن البنية الفوقية بالتالي لا تأثير لها. ولكن ينبغي معرفة أن ماركس عندما سلط الضوء على المراحل الكبرى في تطور المجتمع البشري، وهي المراحل التي أفضت إلى ظهور الرأسمالية، إنما كان يشير إلى خط تطور التاريخ، وبالتالي يقدم وسيلة مفيدة منهجيا للبحوث العينية. ولم يزعم ماركس مطلقا أنه يحدد مقدما نتيجة هذه الدراسات. بل حذر من الوقوع في هذا الخطأ. حيث كان يرى أن تجريداته لا قيمة لها إذا أخذت في حد ذاتها وجرى فصلها عن التاريخ الواقعي(1).

كما أن ماركس أعلن صراحة أنه يرفض تحويل نظريته إلى فلسفة تأملية أو إطار تعسفي يتم إدخال التاريخ قسرا في نطاقه: فعندما رأى محاولة من هذا النوع قام بها عالم الاجتماع الروسي ميخالوفسكي كتب في عام 1877 خطابا إلى هيئة تحرير

أثارت المخطوطات منذ صدورها مناقشات عديدة حيث أنها تلقى الضوء على بعض نظريات ماركس. ولذلك فقد صدرت كتيبات مختلفة وطبعات عديدة تتضمن بعض أجزاء تلك المخطوطات وخاصة الجزء الذي وضعه ماركس تحت عنوان « مدخل » بالإضافة إلى نص «التكوينات السابقة على الرأسمالية». وفي عام 1974 صدرت باللغة العربية عن دار ابن خلدون ببيروت ترجمة لنص «التكوينات» بالإضافة إلى «المدخل» مع تقديم مطول بقلم أحد أساتذة التاريخ الحديث بجامعة لندن هو إيريك هوبزباوم. والعنوان الذي صدر به الكتاب باللغة العربية هو: «كارل ماركس، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية».

(1) K. Marx and . Engels, The German Ideology, p. 12.

المجلة الروسية التي نشرت آراء ميخالوفسكي قال فيه إن ميخالوفسكي «يرى أنه ملزم بأن يحول تخطيطي التاريخي الأولي لتكوين الرأسمالية في أوروبا الغربية إلى نظرية تاريخية – فلسفية للمجرى العام الذي يفرضه القدر على كل شعب دون أي اعتبار لنوعية الظروف التاريخية التي يتواجد فيها هذا الشعب أو ذاك. ولكن ينبغي أن اعترض. فقد أضفى على الكثير من الشرف، ولكنه في نفس الوقت احتقرني بتصويره هذا»[1]. وبعد أن يسوق أمثلة تاريخية على أن حوادث متشابهة تفضي إلى نتائج متباينة بسبب وجودها في محتوى تاريخي مختلف، يؤكد ماركس ثانية «إننا لن نتمكن من فهم أي شيء إذا اعتمدنا بشكل كامل على نظرية فلسفية تاريخية تتمثل صفتها الرئيسية في أنها أصبحت فوق التاريخ»[2].

ولم تكن تلك المناسبة الوحيدة التي أعلن فيها ماركس مثل ذلك الرأي. فإن مسودات خطابه إلى فيرا زاسوليتش في 8 مارس 1881 تؤكد نفس هذا الموقف. كما أنها تشير إلى أنه بالرغم من وجود اتجاهات عامة للتطور فإن تلك الاتجاهات مفعمة بالاحتمالات. فقد أرسلت إليه فيرا زاسوليتش تسأله عن رأيه حول المصير المحتمل للمشاعات الريفية في أوروبا وحول النظرية القائلة بأن جميع شعوب العالم لابد أن تمر بحكم الضرورة التاريخية بجميع مراحل الإنتاج الجماعي.

وحول النقطة الأولى جاء رد ماركس مستعرضا أوضاع تلك المشاعية الريفية في أوروبا وآسيا وأوضح بأنه «بالنسبة للطور الأخير» من التكوين البدائي للمجتمع فإن الجماعية الزراعية هي في نفس الوقت مرحلة انتقالية للتكوين الثانوي، أي الانتقال من مجتمع قائم على ملكية مشتركة إلى مجتمع قائم على ملكية خاصة. كما ينبغي أن ندرك بأن التكوين الثانوي يشتمل على سلسلة من المجتمعات قائمة على العبودية والقنانة»[3]، ثم يستطرد بعد ذلك مبينا أنه ليست هناك حتمية لشكل الانتقال بقوله:

«ولكن هل يعني هذا أن المهمة التاريخية للجماعية الزراعية لابد وأن تفضي حتما إلى هذه النتيجة؟ لا، بكل تأكيد، فالازدواجية التي في داخلها تسمح ببديل آخر:

---

(2) K. Marx and F. Engles, Selcted Correspondence, Foreign Languages Publishing House, Moscow, p. 378.

(3) Ibid., p. 379.

(1) See K. Mar., Pre-Capitalist Economic Formation, p. 145.

فإما أن يتغلب عنصر الملكية فيها على عنصر الجماعية، وإما أن يحدث العكس. فكل شيء يعتمد على الظروف التاريخية التي يجرى فيها ذلك»[1].

وفي موضع آخر في نفس خطابه يؤكد ما جاء في رأس المال[2] ومخطوطاته 1857 – 1858. فقد قال في خطابه المشار إليه أيضا أنه:

«بالنسبة لتحليل تكوين الإنتاج الرأسمالي أقول إن النظام الرأسمالي يقوم في جوهره على انفصال المنتج انفصالا جذريا عن وسائل الإنتاج ... ومصادرة ملكية المزارعين هي أساس هذا التطور. ولم يتم ذلك الانفصال بشكل جذري سوى في إنجلترا، ولكن جميع بلدان أوروبا الغربية تجتاز المسيرة ذاتها. ولذا فإن حتمية هذه المسيرة التاريخية مقصورة دون أي لبس على بلدان أوروبا الغربية».

ونلاحظ أن كلمات هذا الخطاب تستخدم بعض مصطلحات «الأيديولوجية الألمانية» التي كتبها قبل تاريخ الخطاب بثلاثين عاما. ومثال ذلك تعبير «نظرية تاريخية – فلسفية عامة». كما أن هذا الموقف الذي يرفض الفلسفة التاريخية التأملية يتفق مع انتقادات ماركس العنيفة التي وجهها إلى «برودون» متهما أياه بأنه فيلسوف تاريخ.

إن ماركس يصور مراحل التطور الكلاسيكية (أسلوب الإنتاج الآسيوي، والقديم، والإقطاعي، والرأسمالي) على أنها نماذج تطور أساسية لعلاقات الإنتاج المعروفة في التاريخ. وتصوره هذا لا يعني أنه يضع جدولا يستوعب بشكل كامل كافة أنواع علاقات الإنتاج وأساليب الإنتاج، فالشيء الجوهري في نظرية ماركس هو أنه حدد خط التطور الأساسي الذي أفضى إلى ظهور الرأسمالية، وخلق إمكانية ظهور الاشتراكية. وكما يقول جان سوريه – كانال فإنه لا ينبغي أن نضفي على هذا التعاقب معنى مشتطا ومتعسفا. فهو يعبر عن الاستمرار التاريخي (لا الجغرافي) الذي يقودنا من الشرق القديم إلى العالم الإغريقي – الروماني (الوسيط)، ثم إلى إقطاع أوروبا الغربية لينتهي بنا إلى الرأسمالية. وطريق التطور هذا له، بهذا المعنى، وبهذا المعنى فقط له قيمة شمولية. ومن الضلال والعسف أن نريد العثور عليه أينما كان. وعلى

---

(2) Ibid.

(3) أنظر: K. Marx, Capital, vol. 1, p. 316.

سبيل المثال، يبدو أن المرحلة الرقية كانت خاصة بالعالم الإغريقي الروماني، وأن اليابان انتقلت إلى المرحلة الإقطاعية من دون أن تمر بذلك الطريق»[1].

وفضلا عن ذلك فإن لتصور ماركس حول المراحل قيمة منهجية أخرى بالنسبة لدراسة بلدان الشرق. ويتمثل ذلك في طرحه لنموذج أسلوب الإنتاج الآسيوي بشكل متميز عن أساليب الإنتاج والذي وجد في آسيا وبلدان الشرق الأوسط وفي بعض مناطق أفريقيا. ولكن هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام أو الدراسة إلا بدءا من منتصف هذا القرن. ويرجع ذلك إلى عوامل:

فأولا: بالرغم من أن الصيغة المشهورة لماركس عن التكوينات الاجتماعية المختلفة تضمنت الشكل الآسيوي كنموذج رئيسي، إلا أن كتابات ماركس التي كانت معروفة لم يكن بها سوى إشارات قليلة حول ذلك الأسلوب الإنتاجي. وقد جاءت بعض تلك الإشارات في «رأس المال». ولكن بعد نشر مخطوطات 1857-1858 المعروفة باسم جروندرسه Grundrisse في عام 1939 اتضح أن هذا الموضوع شغل حيزا رئيسيا في ذلك العمل. ومن ثم بدأ الاهتمام بأسلوب الإنتاج الآسيوي انطلاقا من ذلك.

وثانيا: قامت مجموعة من الأكاديميين السوفييت بتنظيم مناقشة حول أسلوب الإنتاج الآسيوي بين عامي 1929-1931 في مدينتي تفليس ولينينجراد. ولكن الحصيلة العامة للمناقشة أدت إلى اعتبار المجتمعات التي كان يسميها ماركس آسيوية ما بين مجتمعات عبودية أو إقطاعية. وتلك المجتمعات هي الشرق القديم والهند والمجتمعات المماثلة (إمبراطوريتنا الازتيك والاتكاني بأمريكا الجنوبية) والممالك الإفريقية التي كانت موجودة في المنطقة الاستوائية، ومجتمعات عديدة في الشرق الأقصى). وقد أثر وضع الثورة في الصين على تلك المناقشات خوفا من أن يفضي اعتبار أن الصين كانت في نطاق نظام الإنتاج الآسيوي إلى التشكيك في إمكانية انتقال الصين إلى الاشتراكية.

غير أن معظم المتخصصين السوفييت يرون الآن خطأ تلك النتيجة. بل إن بعض الذين شاركوا في تلك المناقشات ظلوا يدافعون خلال المناقشة وبعدها عن تميز

(1) جان شينو وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

ذلك الأسلوب الإنتاجي الآسيوي عن المجتمعات العبودية والإقطاعية. ومن أولئك يوجين فارجا. بل وظهرت كتابات عديدة تتناول هذا الموضوع.

وثالثا: كان من عوامل تجدد الاهتمام بأسلوب الإنتاج الآسيوي ذلك التقدم في المعارف بشأن تاريخ المجتمعات القديمة في العالم غير الأوروبي. وعلاوة على ذلك ظهرت مشاركة عدد من الباحثين من البلاد التي يقال أنها تنتمي للإنتاج الآسيوي في الدراسات حول هذا الموضوع(1).

وتكمن أهمية ذلك النموذج لعدد كبير من البلدان النامية في أنه يتيح الانطلاق لفهم خصائص تطور تلك البلدان.

القسمات الرئيسية لأسلوب الإنتاج الآسيوي:

قام ماركس في مخطوطات 1857-1858، أي في «الجروندرسه»، بتحليل سمات ذلك الأسلوب الإنتاجي بالتفصيل، خاصة في الجزء الذي يعرف باسم «التكوينات السابقة على الرأسمالية». وجاء هذا التحليل استنادا إلى دراسة الوضع في الهند بشكل خاص. وأوضح أن الإنتاج في تلك التكوينات ينظم في إطار المشاعات الزراعية أو القروية التي تكفي نفسها ذاتيا إلى درجة ما.

كما أن تلك التكوينات لا تعرف الملكية الخاصة للأرض. ذلك أن ملكية الأرض «ملكية جماعية يعاد توزيعها بين الأسر الموسعة والرعوية، تبعا لحاجاتها. حيث أن الناس يعتبرون أنفسهم ملاك الأرض المشتركين، كأعضاء في جماعة تنتج وتعيد إنتاج نفسها بالعمل الحي. ولا يعتبر الفرد نفسه مالكا أو متملكا (حائزا) إلا إذا كان عضوا في مثل هذه الجماعة بالمعنى الحرفي والمجازي للكلمة»(2).

غير أن الملكية الجماعية للأرض لا تعني أن ذلك التكوين الآسيوي لم يكن طبقيا. فقد ظهر جهاز أكبر فوق تلك المشاعات القروية، وهو جهاز تقليدي الشكل –

---

(1) من الكتابات المصرية في هذا الشأن أنظر: إبراهيم عامر، الأرض والفلاح المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958.

(1) K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, p. 69.

بيت ملكي أو جماعة رعوية ضخمة بهذا القدر أو ذاك. ويتسم هذا الجهاز بالخصائص التالية:

أولا: يظهر هذا الجهاز كشكل للدولة. وهو الذي يقوم بالاستغلال أساسا.

وثانيا: يظهر كرمز للمشاعة العليا التي تضم تحت جناحيها المشاعات الملحقة بها.

وثالثا: يتسم هذا الجهاز العلوي بدوره المباشر في العملية الإنتاجية. ومن أمثلة ذلك دور الدولة في تنظيم الري، في بعض مناطق آسيا وأفريقيا، على نطاق أوسع من المشاعات القروية المحلية. وقد أفضى الاحتياج إلى عملية تنظيم الري إلى سهولة تركيز السلطة في أيدي مستبد يمثل التجسيد الأول للدولة. وكان هذا المستبد يبدو للأنظار وكأنه المالك الأعلى للأراضي(*).

وصف ماركس تلك الخصائص المميزة للبنية الفوقية انطلاقا من حديثه عن شكل علاقة الملكية الجماعية للأرض، «فحيثما كانت العلاقة الأساسية على ذلك النحو، فإن ذلك الشكل يمكن أن يتحقق بأساليب متنوعة. وعلى سبيل المثال، فكما هو الحال في معظم الأشكال الآسيوية الرئيسية فإن هذا الشكل يتوافق تماما مع حقيقة أن الوحدة الشاملة للكل التي تقف فوق كل تلك الجماعات المشتركة الصغيرة يمكن أن تبدو في مظهر **المالك الأعلى أو الأوحد**، بينما تكون الجماعات الواقعية متملكة بالوراثة فحسب. وطالما أن **الوحدة** هي المالك الحقيقي، فضلا عن أنها الشرط المسبق للملكية المشاعية، فإنه من الممكن تماما أن تبدو وكأنها شيء منفصل وسام فوق الجماعات الفعلية الجزئية المتعددة. إن الفرد في هذه الحالة، هو في الحقيقة مجرد من الملكية وليس مالكا – أي أن علاقة الفرد بالظروف الطبيعية للعمل وإعادة الإنتاج، بالطبيعة غير العضوية التي يجدها ويجعلها ملكا له، الشكل الموضوعي لذاتيته – هذه العلاقة تبدو للفرد وكأنها لا تأتيه إلا عن طريق منحة من الوحدة الكلية. والوسيط في توصيل

(*) صدرت عدة دراسات بشأن تاريخ ملكية الأرض الخاصة في مصر، وتشير هذه الدراسات إلى أن الملكية الخاصة للأرض في مصر لم تظهر إلا في العصر الحديث. ومن الكتابات البارزة في هذا المجال أعمال جبريل باير أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة العبرية بالقدس خاصة الدراسة التي وضعها تحت عنوان «تطور الملكية الخاصة للأرض في مصر والهلال الخصيب» والتي نشرها بعد ذلك في كتابه: Studies in The Social History of Modern Egypt.

المنحة هو المشاعة المعنية. ويظهر الحاكم المستبد هنا وكأنه أب لكافة الجماعات، وبهذا يحقق وحدتها المشتركة»[1]. ثم يواصل ماركس مشيرا إلى شكل الاستغلال بقوله: «ويستتبع ذلك أن فائض الإنتاج (الذي يتحدد، بالمناسبة، قانونيا على أساس التملك الفعلي عن طريق العمل) يعود إلى هذه الوحدة العليا. ومن ثم يبدو أن الاستبداد الشرقي يفضي إلى غياب قانوني للملكية. وعلى أية حال فإن الحقيقة هي أن أساسها هو الملكية القبلية أو المشاعية التي يتم خلقها، في معظم الحالات، بذلك الجمع بين الصناعة اليدوية والزراعة داخل المشاعة الصغيرة مما يجعلها مكتفية بذاتها كلية ومتضمنة كافة شروط الإنتاج وفائض الإنتاج. إن جزءا من فائض عمل الجماعات يعود إلى الجماعة العليا، التي تظهر في نهاية الأمر **كشخص**»[2]. أما الشكل المميز للاستغلال فإنه «يتم بتقديم فائض العمل في شكل إتاوة أو جزية Tribute وفي شكل عمل مشترك من أجل مجد الوحدة العليا، وبالتالي مجد الحاكم المستبد ومجد الكلية القبلية المتخيلة للإله»[3].

كانت للعنصر الحي في عملية الإنتاج، أي الإنسان، أهمية كبرى في أسلوب الإنتاج الآسيوي. فهو الذي يتحقق به ذلك النمط من الملكية المشتركة. وهذا النمط يمكن أن يظهر في مظهرين: «فالمشاعات الصغيرة تعيش جنبا إلى جنب في استقلال، حيث يعمل الفرد داخل كل منها بصورة مستقلة مع عائلته على الأرض المخصصة له. ويكون هناك أيضا قدر من العمل يخصص للمخزن المشترك – كتأمين إذا جاز القول، ولتغطية نفقات الجماعة بصفتها جماعة، أي من أجل الحروب والعبادات الدينية، وما إلى ذلك. ولا تبرز سيطرة الأسياد بمعناها الأصيل تماما، إلا عند هذه النقطة. مثلما هو الحال بالنسبة للمشاعات السلافية والرومانية- نسبة إلى رومانيا (هنا يكمن التحول إلى العبودية). وثانيا، يمكن للوحدة العليا أن تتضمن تنظيما مشتركا للعمل ذاته، والذي يمكن بدوره أن يشكل نظاما حقيقيا Veritable مثلما هو الحال

---

(1) Ibid.

(2) Ibid., pp. 69 -70.

(3) Ibid., p. 70.

بالنسبة للمكسيك وبشكل خاص بيرو وبين السيلتيين(*) القدماء Celts وبعض قبائل الهند»[1].

وأهم ما يمكن إبرازه من ذلك النص هو أن أسلوب الإنتاج الآسيوي يعني عند ماركس تكوينا متميزا يختلف عن العبودية. ويمكننا استنادا إلى ما سبق أن نحدد الخصائص الأساسية لذلك الأسلوب المسمى بالآسيوي فيما يلي:

1- عدم وجود الملكية الخاصة للأرض.

2- إن الإنتاج موجه أساسا للمعيشة، أي أنه يعبر عن اقتصاد معيشي يستند أساسا إلى الاكتفاء الذاتي، وعدم الانفصال بين الزراعة والصناعة. ويرى ماركس في ذلك الاكتفاء الذاتي (إنتاجا واستهلاكا في حدود القرية) سر ركود المجتمعات المسماة بالآسيوية.

3- ضعف مستوى تقسيم العمل.

4- لم يكن ذلك الأسلوب الإنتاجي قائما على العبودية. وكان الاستغلال يحدث في شكل ضريبة عينية، وأساسا بتقديم جانب من العمل الإضافي سواء للمشاعة المحلية أو الدولة، وان كان ماركس قد وصف ذلك الاستغلال الذي يحمل طابعا شاملا وليس فرديا بأنه عبودية عمومية.

5- الانفصال لم يكن كاملا بين بنية الأساس والبنية الفوقية حيث كانت الدولة أو التنظيم الأعلى يساهم بدور مباشر في العملية الإنتاجية. والدولة أو من يمثلها هو المستغل الأول والقائد للمشاعات المحلية والمالك الرسمي الأوحد.

6- إذا كانت ظروف ومقتضيات تنظيم الري قد سهلت من تقوية السلطة المركزية فلا يعني ذلك أن ظهور ذلك الأسلوب المسمى بالآسيوي يتوقف على ظروف جغرافية. فليست تلك المجتمعات مجتمعات هيدروليكية على النحو الذي يقول به فيتفوجل. فأسلوب الإنتاج الآسيوي حسبما يقول جان

(*) سكان الجزر البريطانية.

(1) Ibid

شينو هو «مقولة ينبغي تحديدها بالنسبة إلى الإنتاج ذاته، وينبغي أن تعبر عن العلاقات الاجتماعية المخلوقة تلبية لحاجات الإنتاج. وقانونه الأساسي لا يمكن أن يظهر لا على مستوى تقنيات الإنتاج، ولا على مستوى المقتضيات الجغرافية (الري، جفاف المناخ)، ولا على أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي (الأرستقراطية القبلية، والبيروقراطية)، وإنما على مستوى الإنتاج عينه»[1].

لهذا يمكن القول إنه ينبغي النظر إلى ذلك الأسلوب الإنتاجي كشكل نوعي متميز، كشكل من أشكال استغلال الطبيعة والإنسان معا. ويستلزم نوعا من تنظيم العمل ونوعا من التعاون، وشكلا من أشكال الإكراه. وتستلزم كل تلك القضايا الدراسة التفصيلية والعينية.

إن القضايا التي يثيرها نموذج الإنتاج الآسيوي بين الأكاديميين الماركسيين على النطاق العالمي، في المحل الأول، إنما تشير إلى أن ما طرحه ماركس هو مجرد الإطار العام الذي يزداد التحقق منه بالدراسات العينية. كما أن ذلك يتفق مع وجهة نظره في عدم تحويل نظرياته إلى نظرة فلسفية تاريخية يتم إسقاطها على كافة الشعوب دون مراعاة لظروفها التاريخية والنوعية.

وعلاوة على ذلك فإن نظريته العامة عن المراحل ينطبق عليها نفس الرأي. فقد حدد النماذج الإنتاجية الرئيسية المعروفة في تاريخ البشرية وحدد أشكال العلاقات الاجتماعية المرتبطة بها. ولا يعني هذا التوقف عن الدراسة وإنما يمكن استخدام تلك المنطلقات كأسس منهجية للدراسات العينية. وحسبما يقول إريك هوبزباوم فإنه يمكن عرض وجهة نظر ماركس في هذا الشأن «على أنها الكشف التدريجي للإمكانيات المنطقية الكامنة في عدد قليل من التحديدات الأولية والبديهية تقريبا ... على أنها الحصيلة الجدلية لتناقضات العمل – الملكية – وتقسيم العمل. كما تعطينا رؤيا ماركس نموذجا لتصور الوقائع ... وإن تعدد الأبعاد في نظرية ماركس هو مصدر الإعجاب والاحترام اللذين يحظى بهما كمفكر من قبل الجميع حتى ولو كانوا غير متفقين معه»[2].

---

(1) جان شينو وآخرون، مرجع سابق، ص ص 50 – 51.

(1) E. Hobsbawm's Introduction to: K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formation, p. 16.

مفهوم الطبقة الاجتماعية ونظرية الصراع الطبقي:

نبهت الصدامات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع المفكرين إلى هذه الظاهرة. ولكن أحدا قبل ماركس لم يضع صياغة واضحة ومحددة لفكرة الطبقات الاجتماعية. فهو يقول: إن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي (وأضاف انجلز: باستثناء تاريخ المجتمعات البدائية). «فالأحرار والعبيد، النبلاء والعامة، السيد الإقطاعي والقن، صاحب الحرفة والصانع الأجير، وباختصار الاستغلاليون والمستغلون كانوا في تعارض دائم، كان بينهم صراع مستمر، أحيانا بشكل ظاهر وأخرى بشكل مستتر، صراع ينتهي دائما إما بإعادة بناء المجتمع بأكمله على أساس ثوري وإما بانهيار الطبقتين المتصارعتين معا[1].

ويوضح ماركس وانجلز أيضا أنه يوجد داخل كل طبقة من هذه الطبقات مراتب ودرجات خاصة. وعندما وضع ماركس هذه النظرية استند إلى عملية تنظيم الإنتاج وتقسيم العمل. فالوضع الذي يشغله المرء في عملية الإنتاج هو بمثابة الدليل على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. غير أن ماركس يقول أن وجود الطبقة الاجتماعية يستلزم أيضا أن تعي الطبقة ذاتها.

والحق أن ماركس لم يكتشف وجود الطبقات ولا الصراع الطبقي. فقد أشار مفكرون آخرون من قبله إلى هذه القضايا. ولكن تكمن أهمية ماركس في صياغته الجديدة لمفهوم الطبقة والصراع الطبقي. وقد قال بنفسه:«لا يعود إلى الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث، ولا اكتشاف الصراع الطبقي الذي تخوضه فيما بينها. فهناك مؤرخون برجوازيون تعرضوا قبلي بفترة طويلة للتطور التاريخي لصراع الطبقات. كما أن اقتصاديين برجوازيين وصفوا أشكاله الاقتصادية. إن الجديد الذي أتيت به يتمثل في:

1ـ إثبات **أن وجود الطبقات** مرتبط تماما **بمراحل تاريخية محددة من تطور الإنتاج.**

2- إن صراع الطبقات يفضي إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة.

---

(2) K. Marx and F. Englis, The Manifesto, p. 31.

3ـ إن هذه الديكتاتورية ذاتها لا تمثل سوى انتقال نحو إلغاء جميع **الطبقات**. ونحو مجتمع بدون طبقات[1].

إن أبرز ما يهمنا هنا هو الصفة التاريخية للطبقات الاجتماعية من جانب. وارتباطها من جانب آخر بمراحل معينة من تطور الإنتاج. وأهمية ذلك تكمن في أن كل مستوى إنتاجي معين ترتبط به نوعية مختلفة من الطبقات الاجتماعية.

وتكمن الأهمية المنهجية لمفهوم الطبقة والصراع الطبقي عند ماركس فيما يلي:

أولا: تعميم تصرفات الأفراد بإرجاعها إلى تصرفات جماعات معينة مما يوضح أن الاختلاف في أوضاع الطبقات التي ينقسم إليها المجتمع هو مصدر الأماني المتصارعة بين الناس. فالعلاقات الاجتماعية القائمة على تصارع الطبقات ليست علاقات بين فرد وآخر وإنما هي علاقات بين عامل ورأسمالي في المجتمع الرأسمالي مثلا وبين مزارع ومالك عقاري في مجتمع إقطاعي أو شبه إقطاعي.

وثانيا: إنها تحدد مفهوم الجماعة الاجتماعية بأسلوب مادي، أي أنها تقدم معيارا للتمييز بين الجماعات الاجتماعية. فالظواهر الدينية والأثنوجرافية والسياسية والقانونية وما إلى ذلك يمكن أن تستخدم كمقياس للتمييز بين الجماعات. ولكنها تمييزات عشوائية غير دقيقة. ولكن نظرية الصراع الطبقي تقدم معيارا آخر يختزل نفس هذه الظواهر إلى أصولها. فإنقسام المجتمع إلى طبقات يحدده الوضع الذي تشغله تلك الجماعات في عملية الإنتاج.

وثالثا: تضع أفكارا للطريقة التي يجري بها التطور، فما تاريخ المجتمع سوى تاريخ صراع الطبقات. ويقول شومبيتر: «ويعني هذا القول الوصول بالادعاء إلى أقصى الذرى. ولكن حتى لو شئنا الهبوط به إلى حد مجرد الفرضية القائلة بأن الأحداث التاريخية يمكن تفسيرها في الغالب على صعيد المصالح الطبقية والمواقف الطبقية، وأن البنيانات الطبقية القائمة هي دائما عوامل مهمة في التفسير التاريخي، فإن ما يتبقى منها يظل كافيا لدفعنا إلى الحديث عنه كمفهوم نادر لا يقدر بثمن»[2]. ولكن

---

(1) Karl Marx To J. Wegdmeyer, March 5, 1852, in K. Marx and F. Engels, Selected works, Vol. 11, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1958, p. 452.

(1) جوزيف شومبيتر، مرجع سابق، ص 38، 39.

هذه النظرية ليست إلا إحدى مقولات المفهوم المادي للتاريخ، أي من القوانين التي اكتشفتها المادية التاريخية. لذا يمكن اعتبار نظرية الصراع الطبقي من مكونات المنهج الذي تقدمه المادية التاريخية إلى علم الاجتماع.

ويقول لينين وهو ينتقد علم الاجتماع عند جماعة النارودنيك الروس «إن السيد استروف على حق تماما حينما يقول إن نظرية الصراع الطبقي تتوج المسعى العام لعلم الاجتماع لإرجاع العناصر الفردية إلى أصول اجتماعية»[1]. كما أن هذه النظرية **توضح كيف يحل نظام** اجتماعي محل آخر نتيجة لذلك الصراع. بل إن تالكوت بارسونز نفسه يقول: «إن النظرية الماركسية عن الصراع الطبقي منظورا إليها في تطور العلم الاجتماعي أكثر منها دعوة للثورة إنما تمثل خطوة متميزة .... وإذا ما سلطنا الضوء على التطور اللاحق للنظرية الاجتماعية المعاصرة فإن للأفكار الماركسية مكانة هامة حيث تشكل نقطة انطلاق لصياغة كثير من المبادئ الأساسية لنظرية المؤسسات الاجتماعية. فوجهة النظر الماركسية عن أهمية البنية الطبقية لها ما يؤكدها بطريقة عريضة»[2].

الاختلاف بين جدل ماركس وجدل هيجل:

إن تعبير التناقض الجدلي ومقولة الثلاثية الهيجلية ومصطلح الجدل الهيجلي – الماركسي تتردد كثيرا في علم الاجتماع المعاصر. ونادرا ما نجد كتابات تتعرض للأسس المنهجية في علم الاجتماع المعاصر دون أن تتعرض لتلك المفهومات. ولكن نادرا أيضا ما نجد معالجة صحيحة لهذه القضايا. ولذلك لا يستفيد علم الاجتماع من أي قيمة منهجية قد تكون كامنة في تلك المفهومات. ومن جانب آخر فإن جلب مفهوم الثلاثية الهيجلية على وجه التحديد إلى ميدان علم الاجتماع، إنما هو أمر ضار حيث أنها حسبما سيتضح تقدم حلولا وهمية حول الواقع الاجتماعي وتناقضاته.

وينبع ذلك الخلط أساسا من عدم فهم مضمون التناقض الجدلي الماركسي واختلافه عن جدل هيجل وثلاثيته المشهورة. وإن كان الباحث يرى أن ذلك الخلط لا

---

(2) V. Lenin, Collected Works, Vol. 1, p. 410.

(3) T. Parsons, Essays in Sociological Theory, Free Press, New York, 1954, p. 335

يعود إلى عدم استيعاب مضمون الجدل عند ماركس أو عند هيجل فحسب. فهناك بعض المبررات التي قد تدفع البعض إلى التوقف عندها. ونعني بذلك إعلان ماركس في وقت من الأوقات بأنه هيجلي بعد أن كان قد انتقد هيجل انتقادا عنيفا. غير أن التوقف عند ذلك وعدم إدراك السياق الذي أعلن فيه ماركس ذلك يفضي إلى خطأ بالغ. ويوضح ماركس بنفسه هذه القضية بقوله:

«لقد انتقدت الجانب الصوفي في الجدل الهيجلي منذ ثلاثين عاما، في وقت كان ما يزال فيه الموضه الشائعة. ولكن في الوقت الذي كنت أقوم فيه بتأليف المجلد الأول من رأس المال كان أبلغ ما يسر المتغطرسين والمتعجرفين والأدعياء الذين تعلو أصواتهم اليوم في المانيا المثقفة، أن يعاملوا هيجل بنفس الطريقة التي تصرف بها مندلسون الشجاع، في عهد ليسنج، تجاه سبينوزا، أي أنهم اعتبروه كلبا ميتا. ولهذا أعلنت على الملأ أنني تلميذ لذلك المفكر العظيم. بل أنني كتبت بعض أجزاء الفصل الخاص بنظرية القيمة بأسلوب هيجل الخاص في التعبير». وبعد هذا التوضيح يستطرد ماركس على الفور قائلا: «فعلى الرغم مما يعانيه الجدل من تشويه بالصوفية على يدي هيجل، فإن هذا لا يلغي مكانته بوصفه أول من عرض بعمق ووعي أشكال الحركة. إن الجدل عند هيجل يقف على رأسه. وينبغي قلبه ليقف على قدميه إذا ما كنا نريد أن نكتشف اللب العقلاني داخل القشرة الصوفية»[1].

إن ماركس يعلن هنا تقديره لهيجل كمفكر عظيم الشأن بغض النظر عن اختلافهما. وفي نفس الوقت يؤكد ضرورة تخليص الجدل من التشويه الذي تعرض له على يدي هيجل. ولكن بالرغم من ذلك لم تكف حتى الآن محاولة الحاق ماركس بالجدل الهيجلي. وتتساوى في هذا الشأن الكتابات المحلية والأجنبية في علم الاجتماع، لكننا سنكتفي بثلاثة نماذج.

والنموذج الأول يرى أن «المنطق الجدلي الذي تستعين به الماركسية منطق مذهبي يحكم عليه إطار العقيدة المتزمتة، وهو ليس منطقا منهجيا وموضوعيا يتخذ نقطة البداية من الظواهر، ويعين على استخلاص خصائصها بالدراسة الموضوعية المستندة إلى الإحصاء الدقيق والمقارنة السليمة. هنا نرى الماركسية تعني بكل وسيلة

(1) K. Marx, Capital Vol. 1, p. 29.

أن تضع الظواهر جميعها في إطار جدلها المحكم وتفرض علينا الحقيقة التي تزعم أنها تصل إليها»[1].

والنموذج الثاني يؤكد أنه:

«مما يؤخذ على آراء ماركس أنها قامت على طريقة هيجل الجدلية لأن هذه الطريقة صحيحة من ناحية المنطق وما وراء الطبيعة ولكن تطبيقها العملي لا يخلو من الاعتداء على الحقائق والإساءة إلى التاريخ، وعندما نعرض حوادث التاريخ نرى أنها لا تطابق تمام المطابقة الأسلوب الجدلي الذي يقول به هيجل، كما أن إخضاع التغيير لعامل واحد يقضي بتجاهل الكثير من العوامل»[2].

أما النموذج الثالث فلا يرفض الجدل، وإنما يرى أنه أداة منهجية تفيد في دراسة الواقع الاجتماعي. لكن أصحاب هذا النموذج ينظرون إلى الجدل أيضا في صورة لا تختلف كثيرا عن الرأي السابق الإشارة إليه. ونعني بذلك تصويره على أنه عباره «ثلاثية» أيضا. وتقدم وجهة النظر التي نعنيها تصورها كما يلي:

«واعترافا بما في كل المفهومات والتصورات والنظريات من إغفال لأبعاد الواقع الاجتماعي، يسعى الفكر الجدلي إلى مواجهة قصور هذه المفهومات والتصورات والنظريات بالمناقشة والحوار الجدلي العقلي. ولذا كان الفكر الجدلي في حركة لا تهدأ، وفي حوار لا يستقر. بل إن الفكرة تسلم إلى نقيضها، ويسلم كلاهما إلى التأليف بينهما ويصبح هذا التأليف – في مستوى آخر- مجالا للمناقشة والحوار النظري، ولهذا كان للجدل فائدته في دراسة الظواهر الاجتماعية»[3].

---

(1) محمد فتحي الشنيطي، الفلسفة الماركسية أصولها الأيديولوجية وتطبيقاتها الاجتماعية، دار المعرفة، القاهرة، 1958، ص 12.

(2) عبد الباسط محمد حسن وآخرون، أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربي، ص 231 (التاريخ غير مبين).

(1) محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب. جامعة القاهرة، 1971 ص 272، (انظر أيضا الصفحات 77-91 التي يتضح منها عدم وجود أي تفرقة بين ماركس وهيجل في مجال الجدل).

إن وجهات النظر السابقة تستند إلى خطأ شائع. فثمة اعتقاد بأن ماركس يفسر كل شيء باستخدام الثلاثية الهيجلية. وسنوضح هذه القضية أولا ثم ننتقل إلى مضمون جدل ماركس ومحتوى جدل هيجل.

إن المقولة الثلاثية الهيجلية الشهيرة Hegelian Triad مؤداها أن كل موضوع Thesis يحتوي على نقيضه Antithesis، وان الصراع بينهما يؤدي إلى ظهور مركب الموضوع Synthesis. ووفقا لرأي انجلز ولينين فإن الزعم بأن ماركس يفسر كل شيء وفقا لهذه الثلاثية هو تشويه وتحريف لمنهج ماركس. فقد شرح انجلز في «الرد على دوهرنج» كيف أن ماركس لم يعتزم أن يبرهن أي شيء باستخدام الثلاثية الهيجلية. ولم يفعل ماركس شيئا سوى أن درس وبحث العمليات الواقعية، وأن المعيار الوحيد لنظريته هو مدى تطابقها مع الواقع [1]. وقد تعرض انجلز للدور الذي يلعبه نفي النفي عند ماركس قائلا إن ماركس ضع استنتاجاته النهائية التي استخلصها من البحث التاريخي والاقتصادي حول التراكم الأولي لرأس المال، وبعد ذلك قام بإيضاح أن الأسلوب الرأسمالي للإنتاج يخلق الظروف المادية التي ستمحوه، وأن هذه عملية.تاريخية، وإذا كانت تتفق في نفس الوقت مع الجدل فإن ذلك ليس خطأ ماركس

كما أن لينين يهاجم علماء الاجتماع الذين يزعمون أن «أساس النظريات السسيولوجية عند الماديين (الماركسيين) يقوم على الثلاثية الهيجلية ... فعندما يقرأ ميخالوفسكي الكتابات الماركسية يصادف باستمرار إشارات إلى المنهج الجدلي في العلم الاجتماعي وإلى التفكير الجدلي في مجال القضايا الاجتماعية، وما إلى ذلك. وبسبب بساطة قلبه – وسيكون حسنا لو كان الأمر مجرد بساطة- يفترض جدلا أن هذا المنهج يعني حل كل القضايا السسيولوجية وفقا لقوانين الثلاثية الهيجلية. إن كل من يقرأ تعريف وشرح المنهج الجدلي، الذي قدمه انجلز في «الرد على دوهرنج» وفي «الاشتراكية الخيالية والعلمية» أو الذي قدمه ماركس (تعليقات مختلفة حول رأس المال) ثم في مقدمة الطبعة الثانية وفي «بؤس الفلسفة» سوف يرى أن الثلاثية الهيجلية لم تتم الإشارة إليها مطلقا»[2]. كما يقول انجلز في موضع آخر إن «نظريتنا في التاريخ

---

(2) F. Engels, Anti-Duhring, p. 184.

(1) V. Lenin, Collected Works, Vol. 1, p. 165.

هي قبل كل شيء مرشد للدرس وليست أداة بناء وفقا لأسلوب جماعة الهيجليين»[1]. لقد قال انجلز هذه الكلمات وهو يتعرض لأولئك الذين لديهم أفكار ساذجة عن المادية ويتصورون أنهم بإطلاق كلمة مادي على أي شيء يستغنون عن الدراسة والبحث.

مفهوم الجدل عند ماركس:

إن ماركس لم يقلب جدل هيجل فحسب. بل قلب أيضا التصور الهيجلي للتاريخ. فالتصور الهيجلي للتاريخ ينهض استنادا إلى جدل المبادئ الداخلية لكل مجتمع معين. وجدل المبادئ الداخلية لأي مجتمع هو جدل لحظات الفكرة. وقد قال ماركس مرارا إن هيجل يشرح ويفسر الحياة المادية، أي التاريخ العيني، لجميع الشعوب عن طريق جدل الوعي، وعي الشعب لنفسه – أي أيديولوجيته. أما بالنسبة لماركس فإن حياة الناس المادية هي التي تفسر تاريخهم، وبالتالي وعيهم وأيديولوجيتهم. ولهذا قال ماركس «إن منهجي الجدلي لا يختلف فحسب عن المنهج الهيجلي، وإنما هو مضاد له تماما. فبالنسبة لهيجل، فإن العملية الحية للمخ البشري، أي عملية التفكير، التي يطلق عليها اسم الفكرة، بل والتي يحولها إلى ذات مستقلة، هي القوة الخلاقة للعالم الواقعي، وإن العالم الواقعي هو مجرد الشكل الظاهري الخارجي «للفكرة». أما بالنسبة لي فعلى العكس من ذلك، فإن المثالي ليس سوى العالم المادي معكوسا عن طريق العقل البشري ومترجما إلى أشكال الفكر»[2].

هكذا يتمايز الفرق بين ماركس وهيجل. ولكن من الواضح أن البعض لم يدرك بعد مثل هذا التمايز. ولهذا لا تزال هناك حاجة إلى تحديد الاختلافات بشكل أكثر تفصيلا. وذلك لأنه يبدو، حسبما يقول لويس التوسير، أن «هناك شبحا له أهمية محورية اليوم بشكل خاص. إنه شبح هيجل. ولإرجاع هذا الشبح إلى ظلمة الليل، فإننا نحتاج إلى مزيد من الضوء على ماركس أو نحتاج إلى مزيد من الضوء الماركسي على هيجل نفسه. عندئذ نستطيع أن نبتعد عن تشويشات عملية قلب الجدل وإبهاماتها»[3].

---

(2) فردريك انجلز، التفسير الاشتراكي للتاريخ، ص 127.

(3) K. Marx, Capital, Vol. 1, p. 29.

(1) L. Althusser, For Marx, Penguin University Books, England, 1969, p. 116.

ويتضح الخلاف بين هيجل وماركس – حسبما يرى التوسير – بشكل أكثر جلاء إذا تناولنا فلسفة التاريخ عند هيجل – ذلك أنها تبين أن التناقض عند هيجل هو تناقض بسيط لا يتأثر بانعكاس التناقضات الأخرى الموجودة في نفس الكيان عليه. أما التناقض عند ماركس فهو تناقض «متعدد التحديدات» Over-determination(*). وتلك البساطة التي يتسم بها التناقض عند هيجل جعلته «يختزل جميع العناصر التي تشكل الحياة العينية لأي حقبة تاريخية (بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، والعادات والتقاليد والأخلاق والفن، والدين، بل والأحداث التاريخية، والحروب، والمعارك. والهزائم، وما إلى ذلك)، اختزلها إلى مبدأ واحد للوحدة الداخلية، وهذا ذاته لا يصبح ممكنا إلا على أساس شرط مطلق يرى الحياة العينية بأسرها لأي شعب تجسيدا واغترابا (مظاهر خارجية واستلابا) لمبدأ روحي داخلي، مبدأ ليس بكل تأكيد، سوى الشكل الأكثر تجريدا لوعي تلك الحقبة التاريخية ذاتها: وعيها الديني أو الفلسفي، أي أيديولوجيتها الخاصة»(1).

بهذا يرى التوسير أن تلك «القشرة الصوفية» التي تحدث عنها ماركس إنما تؤثر في لب جدل هيجل وتلوثه. وبهذا لا يمكن أن نفهم القشرة الصوفية على أنها مجرد قلب مذهب هيجل الميتافيزيقي ورؤيته للعالم وإنما الأمر يرتبط ببنية الجدل ذاتها. ولذلك فإن عملية الاستخراج التي تحدث عنها ماركس لا تتجاهل في واقع الأمر «العلاقة الوثيقة بين بنية الجدل الهيجلي ورؤية هيجل للعالم، أي بنية الجدل وفلسفته التأملية، وهذه النظرة للعالم لا يمكن التخلص منها، في واقع الأمر، دون أن نضطر إلى تحويل بنى هذا الجدل تحويلا عميقا»(2).

(*) استعار لويس التوسير هذا الاصطلاح من سيجموند فرويد حيث كان يستخدمه للإشارة إلى الدلالات المختلفة التي تحملها عناصر الأحلام. وفي الترجمة العربية لكتاب « تفسير الأحلام » لفرويد نجد أن المترجم مصطفى صفوان عالم التحليل النفسي الشهير قد وضع تعبير «الحتم المضاعف» مقابل ذلك الاصطلاح. وعندما استعار التوسير هذا الاصطلاح فإنه استخدمه كأداة توضيحية فحسب، وذلك لتوضيح أن التناقض عند ماركس هو متعدد التحديدات بمعنى أن التناقض تنعكس داخله ظروف وجوده هو ذاته داخل الكيان المعقد بأسره، أي تأثره بالتناقضات الأخرى الموجودة داخل ذلك الكيان.

(2) Ibid., p. 103.

(1) Ibid., pp. 103-104.

إن ذلك التحويل الذي يتحدث عنه التوسير هو الذي مكن ماركس من التخلص من تلك الحركة السحرية التي يقوم بها الجدل عند هيجل. أي تلك الحركة السحرية التي «جعلت هيجل يصور التاريخ العالمي (في كتاب «فلسفة التاريخ» - الباحث) من الشرق القديم حتى العصر الراهن على أنه جدلي، أي يتحرك بفعل الحركة البسيطة لمبدأ تناقض بسيط. وذلك هو السبب في أنه لا يوجد عند هيجل أي انقطاع رئيسي على الإطلاق، أي لا توجد أي نهاية حقيقية لأي تاريخ واقعي. كما لا توجد أي بداية جذرية له. وذلك هو السبب في أن فلسفته للتاريخ مزخرفة بتغايرات جدلية مطردة. ولا يمكن لهيجل الدفاع عن هذا المفهوم الذي يدعو للدهشة إلا باعتلائه ذروة الروح. فمن هناك لا يهم أن يموت شعب مادام قد جسد المبدأ المحدد للحظة من لحظات الفكرة (التي ستتلوها لحظات كثيرة قادمة)، فإن تجسيده لها يعني أيضا أنه استنفذها وأضافها إلى الذات - الذاكرة التي هي التاريخ»[1].

أما التناقض الجدلي عند ماركس فليس على ذلك النحو. فإذا كان تصور هيجل للتاريخ يرتبط بمفهوم الجدل لديه. فإن البنية المتميزة للتناقض الجدلي الماركسي ترتبط هي الأخرى بتصور ماركس للتاريخ.

إن ماركس لم يغير من بنية الجدل عند هيجل فحسب. بل وحلل أيضا أسلوب التفكير الخاطئ الذي أفضى بهيجل إلى القول بأن العالم الحقيقي إنما هو حصيلة التفكير. وقد جاء التحليل في حديثه عن المنهج العلمي في تناول مجال الاقتصاد السياسي. وسننقل فقرة مطولة لأنها تبين الطريقة التحليلية المتميزة لماركس، فضلا عن أهميتها المنهجية. يقول ماركس في «المدخل» بمخطوطات 1857 – 1858: «عندما ندرس بلدا معينا من زاوية الاقتصاد السياسي فإننا نبدأ بالسكان وانقسامهم إلى طبقات، والمدينة والريف والفروع المختلفة للإنتاج والتصدير والاستيراد والإنتاج والاستهلاك السنويين وأسعار السلع وما إلى ذلك.

««سيبدو لنا أن البدء بالواقعي والعيني، أي الشروط المسبقة الفعلية هي البداية السليمة. أي أن **نبدأ بالسكان الذين هم أساس وموضوع الفعل الاجتماعي** Social Act **للإنتاج.** ومع ذلك **فإن التمعن في الأمر يبين أن هذه بداية زائفة. فالسكان هم فكرة**

(2) Ibid., p. 103.

مجردة إذا ما تجاهلنا الطبقات التي يتألفون منها. كما أن هذه الطبقات كلمة جوفاء إذا لم نعرف العناصر التي تنهض عليها كالعمل المأجور ورأس المال وغيرهما، وهذان العنصران يتضمنان التبادل وتقسيم العمل والأسعار وما إلى ذلك. فرأس المال مثلا لا يمثل أي شيء دون العمل المأجور والقيمة والنقود والأسعار وما إلى ذلك. ولهذا فإذا بدأنا بالسكان، فإن ذلك يعني البدء بتصور مشوش لهذا الكل.

«إنني أود أن أصل تحليليا إلى مفاهيم أكثر بساطة، من العيني الذي على مستوى التصور إلى تجريدات بالغة البساطة إلى أن أصل إلى أبسط التحديدات. وعند تلك النقطة ينبغي السير في الرحلة في الاتجاه المعاكس حتى نصل ثانية إلى السكان. ولكن في هذه المرة لن يكون السكان كتصور مشوش لكل معين، وإنما ككل غني بتحديدات وعلاقات عديدة. إن الأسلوب الأول (أي البدء بالسكان ككل مشوش- الباحث) هو الأسلوب الذي اتبعه الاقتصاد (السياسي) والذي اعتمد فيه على الطريقة التاريخية في طور تكوينه. فعلماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، بدأوا دائما بالحياة ككل، بالسكان، الأمة، الدولة، أو عدة دول وما إلى ذلك. إلا أن تلك الطريقة كانت تفضي بهم في نهاية المطاف، عبر التحليل، إلى اكتشاف عدد قليل من العلاقات الكلية والمجردة مثل تقسيم العمل، النقود، والقيمة وما إلى ذلك. ولكن بعد أن زاد إرساء هذه العوامل على قدر من الوضوح (التجريد)، بدأت (الأنظمة الاقتصادية) تنتقل من مفهومات بسيطة كالعمل والطلب والقيمة التبادلية إلى مفهومات كالدولة والتبادل الدولي. **ومن الواضح أن الأسلوب الأخير هو المنهج الصائب علميا.** فالعيني هو عيني لأنه مجموع تحديدات كثيرة، ومن ثم يمثل وحدة لتنوع (أي مختلف أوجه الظاهرة – الباحث). **لذا يظهر العيني على صعيد الفكر كخلاصة، كنتيجة وليس كنقطة انطلاق،** على الرغم من **أنه نقطة الانطلاق الحقيقية، ومن ثم أيضا نقطة انطلاق للإدراك والتصور.** إن المنهج الأول يضفي صورا ذات معنى على تعريفات مجردة. أما الثاني فيسمح بالانتقال من التعريفات المجردة إلى توليد العيني على صعيد الفكر. **ومن ثم فإن هيجل وقع في وهم إدراك ما هو واقعي على أنه نتيجة للتفكير الذي يتولد ذاتيا ويتعمق ذاتيا ويتحرك ذاتيا. هذا في حين أن المنهج الذي ينتقل من المجرد**

إلى العيني هو مجرد طريقة لتمثل العيني ليعيد إنتاجه كعينية فكرية، وليست عملية التمثل هذه هي منشأ العيني ذاته»[1].

ربما سلط هذا النص بعض الضوء الماركسي على هيجل الذي يطالب به التوسير. ولم يكن في إمكاننا تقطيع هذا النص أو اختصاره، مع ملاحظة أننا لم نستكمله بعد بل توقفنا عند النقطة الجوهرية التي تهمنا. وهي أن الشرح السابق وصل إلى قضية الاختلاف مع هيجل. ويتضح أنه من الضروري – حتى لا نقع في تصورات وهمية ونتفادى خطأ هيجل – أن نفرق بين مسألتين: العيني على صعيد الفكر والذي هو معرفة، والواقع العيني الذي يعتبر موضوع هذه المعرفة. أي يجب ألا نماثل بين الاثنين. وألا نقع في الأوهام التأملية وألا نسير في ركب هيجل ونماثل بين العيني «في الفكر» والعيني الحقيقي. فليس «مفهوم» الفاكهة على سبيل المثال هو الذي ينتج الفاكهة العينية وإنما على العكس فإن الفاكهة العينية هي التي تنتج المفهوم المجرد للفاكهة. وتلك التفرقة مسألة جوهرية لأن «الموضوع الواقعي يظل، قبل وبعد عملية المعرفة، خارج العقل في وجود مستقل، بينما (من جانب آخر) يتصرف العقل بطريقة تصورية فحسب. ولذلك فإنه فيما يتعلق باستخدام المنهج النظري، ينبغي أن نضع في اعتبارنا دوما أن الموضوع، وهو المجتمع، هو الشرط المسبق لأي تصور»[2].

إن تلك الآراء التي يطرحها ماركس لا تختلف عن تصورات هيجل فحسب، بل إنها تحقق قطيعة على الصعيد المنهجي بين الماركسية والهيجلية وكافة النظريات السابقة على ماركس.

وفضلا عما سبق فإن هناك تحليلات ترى أن ماركس لم يعتنق كافة قوانين الجدل. ويدلل لويس التوسير على هذا الرأي قائلا: «إذا كان الجدل الماركسي يتعارض من ناحية المبدأ مع الجدل الهيجلي وإذا كان عقلانيا وليس صوفيا، فإن هذا التمايز الجذري لابد وأن يظهر في جوهره، أي في تحديداته المميزة وبنياته المميزة. ولكي أكون واضحا فإن هذا يعني أن البنى الأساسية للجدل الهيجلي مثل النفي، ونفي النفي وتطابق الأضداد، والتخطي الإعلائي Supression، والتحول الكمي إلى الكيفي، والتناقض وما إلى ذلك إنما لها عند ماركس، إلى الحد الذي يتبناها فيه (وهو لا يتبناها

---

(1) T. Carver (ed.), Karl Marx: Texts on Method, Baines and Noble Books, New York, 1975, pp. 72 - 73.

(2) Ibid., pp. 73 - 74.

كلها بأي حال)، بنية مختلفة عن البنية التي لها عند هيجل. كما يعني هذا أن هذه الاختلافات البنيوية يمكن إظهارها ووصفها وتحديدها وتناولها»[1].

يشير التوسير هنا إلى أن ماركس لم يؤمن بكافة قوانين الجدل. والقضية المعنية هنا بالذات هي قانون تطابق الأضداد Identity of Opposites. فليس هناك أولا ما يشير في أعمال ماركس إلى تبنيه ذلك القانون وإنما هناك ما يوضح العكس. وخاصة في قول ماركس إنه «ليس أسهل على الهيجلي من أن يطابق بين الإنتاج والاستهلاك. وعلى ذلك النحو سار الكتاب الاشتراكيون وتبعهم علماء الاقتصاد المبتذلون ... إن أي شعب مثلا لا يستهلك مجمل إنتاجه ... وفضلا عن ذلك فمن الخطأ اعتبار المجتمع كذات واحدة، فإن تناوله على هذا النحو إنما هو تناول زائف وتأملي. فتناول المجتمع على أنه ذات واحدة سيجعل الإنتاج والاستهلاك يبدوان كلحظات في فعل واحد»[2].

لقد ردد ماركس هذا الرأي في أعمال أخرى أيضا. كما أن بعض الباحثين الذين تتبعوا في دراساتهم أعمال ماركس يؤكدون أن قانون تطابق الأضداد كان غريبا على ماركس. ويشارك في هذا الرأي، على سبيل المثال، كل من لويس التوسير وايتين باليبار[3] وموريس جودلييه علاوة على عالم النفس المشهور جان بياجيه الذي يقول:

«إننا أيضا نوافق على ملاحظة التوسير الثانية، وأعني بذلك أن **التناقض الجدلي عند ماركس لا يحمل أي تشابه مع التناقض الجدلي الهيجلي الذي يتم اختزاله، في نهاية المطاف، إلى تطابق الأضداد** Identity of Contraries **في حين أن التناقض الجدلي عند ماركس هو نتيجة لتحديدات متعددة.** وإذا فهمنا ماركس فهما صائبا فإن هذا التعدد للتحديدات سيترتب عليه بالضرورة التفاعلات غير المنفصلة عنه. كما أن التوسير على حق أيضا حينما أوضح الاختلاف بين المفهوم الماركسي والمفهوم الهيجلي بشأن الكلية Totality»[4].

أما موريس جودلييه فيتفق أيضا مع هذا الرأي ويؤكد أن «هيجل اخترع افتراض تطابق الأضداد ليبرهن على وجود حل داخلي للتناقضات الداخلية لأي بنية ...

---

(1) L. Althusser, For Marx, pp. 93 - 94.

(2) T. Caver (ed.), op. cit., p. 63.

(1) انظر أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت عام 1965 بكلية النورمال العليا بباريس وخصصت لدراسة منهج ماركس. وهي الأعمال التي صدرت في كتاب من مجلدين بعنوان: Reading Capital

(2) J. Piaget, Structuralism, Rutledge and Kegan Paul, London, 1971, p. 126.

أما أعمال ماركس فتستثنى، بشكل جذري، هذه الإمكانية، حيث لا يوجد تطابق (تماثل) بين العناصر المتناقضة داخل أي بنية ولا بين البنى المتناقضة داخل أي نسق، كما لا يمكن لكل منها أن يختزل إلى الآخر .... إن تطابق الأضداد هو في واقع الأمر، أداة سحرية استخدمها هيجل لبناء قصر الأفكار الذي هو معرفة مطلقة، وذلك من أجل إضفاء مظهر عقلاني على الخدعة الأيديولوجية التي اتخذها كنقطة انطلاق للمثالية المطلقة التي يستحيل إيجاد برهان لها»[1].

ويرى الباحث أن ذلك الرأي لا يبتعد عن التصورات الحقيقية لماركس وانجلز. وقد دافع انجلز بالفعل في «الرد على دوهرنج» عن السمة المميزة لمنهج ماركس الجدلي برفضه أن يتم تحويله إلى آداة تقول «إن كل شيء يتساوى في النهاية، ومن ثم يصبح الرأسماليون والعمال ويصبح الأسلوب الرأسمالي والأسلوب الإقطاعي والأسلوب الاشتراكي في الإنتاج، على سبيل المثال، واحدا في النهاية عند ماركس»[2]. ثم يستطرد موضحا خطأ تحويل جدل ماركس إلى فكرة غير مفهومة ومشوشة ترى أن كل شيء واحد.

إن تناول الجدل الماركسي على النحو الذي عرضناه يوضح خطأ كل محاولة تختزله إلى تلك الثلاثية الهيجلية أو تنسبه إلى جدل هيجل وتصوراته عن التاريخ.

ويتضمن تراث علم الاجتماع بالفعل أعمالا توصلت إلى نفس النتائج التي تعرضنا لها من قبل. ولكن تكمن المشكلة في أن تلك الأعمال لم يتح لها التداول الواسع النطاق. كما أنها من جانب آخر ظلت فترة طويلة دون محاولة لتطويرها وتحقيقها في ضوء معطيات العلم الحديثة. ومن أمثلة تلك الأعمال بعض مواد المؤتمر الدولي الأول لعلم الاجتماع المنعقد عام 1900. ففي ذلك المؤتمر استعرض جروبالي عالم الاجتماع الإيطالي، كتابات ماركس ابتداء من «الحوليات الألمانية الفرنسية» (1844) حتى «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» (1859) وأعلن أنها تكشف عن التحرر الانتقادي لفكر ماركس من قيود فلسفة هيجل، وقال إن المفهوم المادي للتاريخ ليس

---

(3) M, Goldelier, "Structure and Contradiction in Capital», in R. Blackburn (ed.), Ideology in Social Science, Fontana-Collins, Glascow, 1975, pp. 357 - 358.

(1) F. Engels, Anti-Duhring, p. 170.

نسقا ميتافيزيقيا وإنما آداة لتفسير الحياة الاجتماعية وشرحها. وقد اختبر ماركس نفسه صحتها بدراساته التاريخية والاقتصادية[1].

لقد تميز ماركس بمنطلقاته المنهجية التي انطلق في دراساته وفقا لها. وقد عالج في دراساته قدرا ضخما من المعطيات الواقعية التي يصعب أن تقارن بها أي أعمال أخرى. ومع ذلك فإن هذا ليس هو ما يميز ماركس. إن ما يميزه هو المنطلقات المنهجية التي أضفت قيمة على أعماله وعلى تلك المواد الواقعية التي تحتويها مجلدات «رأس المال» على وجه التحديد. ذلك هو الذي جعل من أعمال ماركس إسهاما كبيرا في الفكر الاجتماعي خاصة بالنسبة للمجالات التالية:

أولا: تحديد الصفة النسبية والتاريخية للظاهرة الاجتماعية.

ثانيا: تحديد فاصل بين الدراسات الاجتماعية وفلسفة التاريخ، الأمر الذي ساعد على تحديد مجال الدراسة لعلم الاجتماع.

ثالثا: طرح نظرية اجتماعية في المعرفة.

رابعا: تحليل البنية الاقتصادية للمجتمع وعلاقاتها بالجوانب الأخرى للبنية الاجتماعية من أشكال سياسية وفكرية (أي البنية الفوقية).

خامسا: نظرية الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.

سادسا: صياغة مفهوم عيني للتطور الاجتماعي على أساس أن كل أسلوب من أساليب الإنتاج يمثله تكوين اجتماعي. وبكلمات أخرى نظر إلى تطور المجتمع بوصفه تعاقب تكوينات اجتماعية اقتصادية موضحا أن التناقضات الداخلية للتكوين الاجتماعي بما يشمله من بنى هي عوامل التطور.

---

(2) T. Bottomore and M. Rubel (eds.), op. cit., p. 57.

الفصل الرابع

الوظيفية

تمهيد:

كانت الوظيفية تتمتع برواج في علم الاجتماع منذ الأربعينات حتى منتصف ستينات القرن العشرين. فقد ظلت لأكثر من ثلاثين عاما تحظى بأوسع انتشار بين النظريات الاجتماعية. وربما تجسد المكانة التي احتلتها الوظيفية وما تتعرض له منذ منتصف الستينات الفكرة القائلة أن العلوم الاجتماعية ذاتها تشكل جزءا من العالم الذي نعيش فيه. فإن طبيعة أي علم ومكانته ووظيفته الاجتماعية ترتبط ببعضها البعض ويؤثر كل منها في الآخر. وقد برزت مكانة الوظيفية في أعقاب الأزمة التي كان يعانيها النظام الرأسمالي في الثلاثينات حيث كان يجرى البحث عن أساليب استقرار النظام. وبرز مع الوظيفية، وساعد على بروزها، تالكوت بارسونز أكثر المنظرين الاجتماعيين انتشارا في مرحلة ما بعد المنظرين الكلاسيكين. وكان بروزه مع كتابه «بنية الفعل الاجتماعي» (1937) الذي سلط الضوء على الدور الرئيسي لاميل دوركايم وماكس فيبر في تشكيل علم الاجتماع الكلاسيكي.

غير أن بارسونز الذي ظل فترة طويلة محورا أساسيا في الجدال حول النظرية الاجتماعية أصبح الآن أكثر شخصيات علم الاجتماع عرضة للانتقاد. ومن هنا فإن تناولنا لأفكار الوظيفية المعاصرة سيرتبط بالتعرض في المحل الأول لبارسونز وزميله وتلميذه السابق روبرت ميرتون. غير أن إلقاء الضوء على فكرهما الاجتماعي يقتضي التعرض أيضا للجذور أو الأصول التاريخية لنظرية التحليل الوظيفي في الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع. ومن هنا فإننا سنتناول في هذا الفصل القضايا التالية:

أولا: الأصول التاريخية للوظيفية المعاصرة.

ثانيا: المفهومات الرئيسية للوظيفية والانتقادات الموجهة لها.

ثالثا: أزمة التحليل الوظيفي ومحاولة الوظيفيين التقارب مع الماركسية.

الأصول التاريخية للوظيفة المعاصرة:

بعد تأسيس علم الاجتماع على يدي سان سيمون بدأ العلم ينقسم إلى أكثر من اتجاه. ويمثل الانقسام الأول كل من كونت وماركس. فالاتجاه الوضعي لكونت والذي أطلق اسم علم الاجتماع على العلم الاجتماعي الجديد كان بداية علم الاجتماع الأكاديمي. والاتجاه الثاني تمثل في النظرية المادية التاريخية لماركس والتي كانت لها صلة ما بالمجال الأكاديمي.

وقد تطور علم الاجتماع الأكاديمي في القرن التاسع عشر تحت تأثير الاتجاه الوضعي. وشارك هربرت سبنسر إلى جانب كونت في هذا التطوير. واتخذ هذا التطور اتجاهين: أحدهما علم اجتماع نظري والآخر ارتبط أساسا بالدراسات الإمبريقية. وحاول الاتجاه النظري أن يشيد مراحل تطورية رئيسية في تاريخ البشرية، وأن يصف في الوقت نفسه بنية المجتمع. وقد مثل سبنسر هذا الاتجاه النظري.

وهذا ما يدفع البعض إلى وصف علم الاجتماع الأكاديمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه «كان أولا ذا طابع موسوعي، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان في مجموعها، وبالتاريخ بأكمله. ثم كان ثانيا تطوريا، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوي. فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعي ... كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على أنموذج الفيزياء، أما علم الاجتماع فكان يفهم في القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة»[1] باستثناء النظرية الاجتماعية لماركس.

وقد بذلت الوظيفية المعاصرة محاولة لربط الإمبريقية باتجاه نظري وبإطار تصوري على الأقل. كما أنها حاولت خلق تركيبة تجمع ما بين بعض الجوانب النظرية لرواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبكلمات أخرى

(1) بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون، دار الكتب الجامعية، اسكندرية، الطبعة الأولى، 1972، ص 16.

حاولت أن تجمع ما بين الأفكار النظرية لسبنسر ودوركايم وماكس فيبر علاوة على النظرة الإمبريقية لكونت. وقد يبدو القول بأن الوظيفية المعاصرة تحمل بعض أفكار سبنسر منطويا على نوع من التناقض حيث أن الوظيفية المعاصرة سواء في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا ترفض النزعة التطورية. ولكن التمعن في بعض جوانب أفكار سبنسر وأفكار الوظيفية المعاصرة يمكننا من إيجاد الصلة الوثيقة بينهما فضلا عن معرفة الأفكار المحددة لسبنسر التي وجدت استمراريتها في أفكار الوظيفية المعاصرة.

فأولا: حاول «سبنسر» أن يستعير من البيولوجيا تفرقتها بين **البنية والوظيفة،** وهما المصطلحان اللذان حظيا بانتشار كبير في علم الاجتماع المعاصر[1].

وثانيا: في محاولة سبنسر تطبيق قوانين البيولوجيا وقوانين التطور التي وضعها هذا العلم على المجتمع «اقترح لذلك صيغة فريدة وهي التكامل عبر التمايز أو التغاير، ولكنه تجنبا للنزعة الجبرية Fatlist اعترف بإمكانية التحلل في مواجهة التطور، وهو ما يتمثل في رأيه في التحلل عبر التشابه»[2]. وقد أوضحنا من قبل استمرار فكرة التكامل عبر التباين عند الوظيفية المعاصرة.

وثالثا: كان سبنسر، بالرغم من نزعته التطورية المرفوضة في الوظيفية المعاصرة هو الذي رأى أن المجتمع كل عضوي وأن الرابطة بين الأجزاء المشكلة للكل تتشكل من إسهامات تلك الأجزاء. كما أنه هو الذي وضع الصياغة القائلة أن التطور هو بحث دائم عن توازن جديد. وقد أشرنا في الفصل الأول إلى آرائه الممتدة إلى الوظيفية المعاصرة بالفعل.

أما التأثير الأكبر فيعود إلى دوركايم، حيث أن الوظيفية كنظرية اجتماعية ترتبط بشكل دقيق بأعمال دوركايم التي طرحت التفسير الوظيفي. ومثال ذلك كتاب «الصور الأولية للحياة الدينية». لكن دوركايم «قد اقترح نوعين متعارضين للتفسير هما التفسير الوظيفي والسببي، ولم يستطع على الإطلاق أن يقدم حلا لما هو ملائم منها لعلم الاجتماع أو أن يدرس أوجه الارتباط بينهما... حقيقة أنه في كتاباته المبكرة أشار إلى أن التفسير الوظيفي وحده ليس كافيا، إذ أن القول بأن للظاهرة الاجتماعية وظيفة

---

(1) G. Gurvitch, op. cit., p. 43.

(2) Ibid.

معينة لا يبرر وجودها الذي يجب تفسيره في ضوء الأسباب الكافية. ولكنه في كتاباته الأخيرة كان يفسر الظواهر الاجتماعية – ببساطة- بواسطة وظائفها دون تبرير ذلك. وقد سار رادكليف براون على طريقته في هذا المجال»[1].

كان تأثير دوركايم هو الأكثر عمقا بالفعل. ويشير الوظيفيون الآن إلى هذا بوضوح. ويمكن في هذا المجال أن نشير إلى رادكليف براون وبارسونز. بل إننا نجد أن بارسونز يعبر بشكل أكثر تحديدا عن صلة الوظيفية المعاصرة بدوركايم. وفي هذا المجال يقول: «لقد كان دوركايم – في حدود علمي- أول عالم اجتماعي يدرك إدراكا عميقا، هذا التعقيد البالغ للعمل التحليلي للعلم الاجتماعي حين تحدث عن البيئة الاجتماعية من زاوية الفرد الفاعل بوصفها بيئة معطاة له في واقع الأمر، ومفهوماه الأساسيان عن «الوقائع الاجتماعية»، و«الوسط الاجتماعي» يتضمنان هذا الإدراك. وبمجرد أن نفهم مغزى هذه النظرة النافذة لدوركايم، فإن نسق – الفعل الموازي للتفرقة الفسيولوجية بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، الذي ألح عليه كل من كلود برنار وكانون إلحاحا شديدا، يصبح لافتا للنظر حقا». ويواصل بارسونز قائلا:

«وقد ألمح دوركايم لهذا الرأي بوضوح لأول مرة في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع (1895). ولكن كان من الصعب استيعاب دلالته بسبب نزعة دوركايم المشوشة لمعاملة المجتمع ككيان عيني. ثم تجلى هذا الرأي بمزيد من الوضوح في عمل دوركايم اللاحق الأشكال الأولية للحياة الدينية، وكان السبب الجوهري في ذلك أن دوركايم كان قد بلغ في ذلك الحين مرحلة التنظير على مستوى ما أسميته ومعي عديد من الزملاء بالنسق العام للفعل. فالتفرقة بين الأنساق الفرعية أتاحت معاملة الفرد بوصفه فاعلا في بيئة اجتماعية خارجية بالنسبة له وإن كانت تظل مع ذلك جزءا من نسق الفعل. ويلقي هذا مزيدا من الضوء على تصور دوركايم المبكر للوقائع الاجتماعية كتصور ينصب – من زاوية الفرد الفاعل- على خصائص مجموعة معطاة من الموضوعات في العالم»[2].

يشير بارسونز بوضوح كاف إلى تأثيرات دوركايم، خاصة بالنسبة لمفهومين رئيسيين للوظيفية المعاصرة:

---

(1) بوتومور، مرجع سابق، ص 51.

(2) T. Parsons «The Present Status of Structural Functional Theory in Sociology», in L. Coser (ed.), The Idea of Social Structure, Harcourt Brace Javanich inc., New York, 1975, p. 72.

أ ـ مفهوم نسق الفعل.

ب ـ مفهوم النسق الاجتماعي الذي تنهض صياغته استنادا إلى مماثلة بيولوجية. وسيتضح ذلك بشكل أكثر سطوعا عند التعرض لمفهوم النسق الاجتماعي.

وقد تدعمت بعض هذه المفهومات الوظيفية بظهور أعمال رادكليف براون بالذات. فتحت تأثيرها اتجهت الانثروبولوجيا الاجتماعية عامة والبريطانية بوجه خاص نحو الكشف عن وظائف العناصر المختلفة داخل النسق الاجتماعي. وربط رادكليف براون مفهوم الوظيفة في الأنساق الاجتماعية بمفهوم الوظيفة في البيولوجيا أيضا.

ويتأكد هذا من قوله إن «البنية العضوية كبنية حية تعتمد في وجودها المتصل على العمليات التي تجعل الحياة تقوم بعمليتها ... وفي الإشارة إلى الأنساق الاجتماعية وفهمها نظريا فإن استخدام مفهوم الوظيفة هو نفس استخدامه العلمي في الفسيولوجيا. فيمكن استخدامه للإشارة إلى العلاقة المتبادلة بين البنية الاجتماعية وعملية الحياة الاجتماعية. فالمفهومات الثلاثة للعملية والبنية والوظيفة هي بهذا مكونات نظرية واحدة كمخطط لتفسير الأنساق الاجتماعية»[1].

وكما ستوضح هذه الدراسة سنجد أن هناك استمرارية وصلة وثيقة بين أعمال رادكليف براون وتالكوت بارسونز والتي تشكل في مضمونها المبادئ الأساسية للوظيفية المعاصرة. بل إن بارسونز ألف كتابا يحمل عنوانه مضمون الرأي السابق الإشارة إليه لرادكليف براون. ونعني بذلك كتاب «البنية والعملية في المجتمعات الحديثة» Structure and Process in Modern Societies. غير أن كل ما سبق لا ينفي أن الانتشار الواسع للوظيفية يعود في نهاية الأمر إلى أعمال بارسونز وميرتون في ميدان علم الاجتماع.

بعض جوانب تفوق الرواد:

على الرغم من اعتماد بارسونز في تطوير نظرياته على أعمال الوظيفيين الرواد خاصة دوركايم إلا أن ذلك لا يعني أن ما قدمه بارسونز وزملاؤه كان دائما

---

(1) A. Radcliffe Brown, Structure and Process in Primitive Society, Oxford University Press, London, p. 12.

أكثر تطورا من أعمال أولئك الرواد. ومثال ذلك ما يتعلق بقضية المفاهيم في علم الاجتماع. فالمفاهيم تستخدم حتى الآن «بمعان مختلفة .. والمفاهيم العديدة لم يتم ربطها وتحقيق التكامل بينها عن طريق الوصف أو التفسير. ويبدو، في الحقيقة، أن سوء الفهم في استخدام المفاهيم هو أحد مصادر الصعوبات. ولقد وجهت عناية خاصة في بعض المجالات الحديثة لتطوير أطر المفاهيم في علم الاجتماع، وخاصة تلك التي قام بها تالكوت بارسونز وزملاؤه، حين اتجهوا إلى تعريف المفاهيم أكثر من استخدامها في التفسير. وهذه ولاشك خطوة إلى الوراء، إذا ما قورنت بأعمال دوركايم وماكس فيبر، حيث قدم كلاهما بعض المفاهيم وحددا معناها حينما حاولا تطوير نظريات تفسيرية»[1].

ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد أيضا أن الاهتمام الذي كان عند ماكس فيبر مثلا لمعرفة الخصائص المميزة لفترات تاريخية معينة انعدم «بوضوح في أعمال أولئك الذين اهتموا بتطوير نظريات الفعل الاجتماعي»[2]. ويعني ذلك أن بارسونز على وجه التحديد تغافل عن أحد الجوانب الهامة للذين يعتبر هو نفسه امتدادا لهم بشكل ما.

كما توجد مفارقات ينبغي الإشارة إليها. فقد وقف الانثربولوجيون الوظيفيون في البداية ضد الأفكار التطورية ومن ثم التصقت بالوظيفية فكرة عدم تناول التغير في المجتمعات. ولكن بالرغم من عدم صواب وجهات نظر التطوريين بشأن الفكرة الكلية عن التطور فإنهم قدموا مساهمة تتمثل في نشر فكرة التغير في حد ذاتها. لكننا نجد أن بارسونز لا يزال يستخدم بعض أفكارهم لتدعيم مقولة معاكسة، أي تدعيم فكرة النسق الاجتماعي المغلق والذي يحافظ على اتزانه في مواجهة أي شيء. وهذا ما سوف نتعرض له عند مناقشة مفهوم النسق الاجتماعي. غير أن بارسونز، من جهة أخرى، يرى أيضا أن معارضة علماء الاجتماع والانثروبولوجيا للأفكار التطورية، وبشكل حاد، أمر غير سليم. وقد عبر عن ذلك بقوله:

«إن وجود مماثلات مفيدة بين ظواهر الحياة العضوية وظواهر الشخصيات والمجتمعات والثقافات الإنسانية يستند أساسا على سمات وامتدادات تشترك فيها الأنماط المختلفة للأنساق الحية. ونكتفي بمثل واحد فنقول إن كلا من علماء الاجتماع

---

(1) بوتومور، مرجع سابق، ص ص 42 – 43.

(2) المرجع السابق، ص 48.

والانثروبولوجيا مروا بمرحلة معارضة حادة لاستخدام الأفكار التطورية فيما يختص بالمجتمعات الإنسانية. وكانت هذه الاعتراضات تقوم في معظم الأحيان على ضروب من سوء الفهم لنظرية التطور البيولوجية وعلى إساءة تطبيقها على الظواهر الاجتماعية الإنسانية. لكنني مع ذلك أتمسك بقوة بالرأي القائل بأن العلم الاجتماعي لا يمكن أن يكون كاملا دون دراسة متأنية للأبعاد التي يمكن أن تسمى بحق أبعادا تطورية»[1].

الخلفية النظرية والمنهجية للمفهومات الوظيفية:

بعد عصر المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين اهتم علم الاجتماع عموما، وخاصة المدرسة الأمريكية التي كانت لها الغلبة، بالدراسات الإمبريقية. وكان ذلك يجرى دون اهتمام بالنظرية الاجتماعية. وكان إغفال النظرية يستتبعه إهمال النواحي المنهجية. غير أنه يمكن القول إن الإغراق في الدراسات الإمبريقية يعني في حد ذاته الانطلاق من مبادئ منهجية أيضا. لكنها تنظر إلى الحياة الاجتماعية بشكل تجزيئي يكتفي بمعالجة المظهر الخارجي للظواهر.

ومنذ الثلاثينات أخذت تظهر أهمية تطعيم البحوث والدراسات الإمبريقية بنظرية اجتماعية عامة أو بالأحرى «بإطار تصوري» حسب تعبير بارسونز. كما أن ميرتون أبدى اهتماما أيضا بهذا الموضوع. لكنه كان اهتماما يتسم بالتواضع ويدعو إلى نظرية متوسطة المدى. فبالرغم من الاعتراف بأهمية النظرية، نادى ميرتون بالاكتفاء بمزيد من التعميمات الجزئية وبنظريات من المرتبة المتوسطة وتأجيل بناء نظرية عامة لعلم الاجتماع إلى وقت يتراكم فيه قدر كاف من المعطيات فيصح في الإمكان الارتفاع إلى مستوى أكبر من التعميمات. وقد عبر ميرتون عن رأيه في كل من عملية التنظير المجرد وعملية البحث الميداني المنعزل بقوله:

«إن نموذج المنظر الاجتماعي الذي يحلق في سماء الأفكار التي لا تدنسها الوقائع يصبح باليا بنفس السرعة التي تصيب أي باحث يتسلح بصحيفة استبيان وينكب على إحصاءات منعزلة لا معنى لها»[2]. يعبر ميرتون هنا عن رأيه في عدم كفاية البحوث الميدانية إذا أخذت في حد ذاتها، لكنه أيضا يعترض على عملية التنظير التي

---

(1) T. Parsons, op. cit., pp. 74 - 75.

(1) R. Merton, Social Theory and Social Structure, Free Press. Glencoe, 1957, p. 102.

تتخذ شكل التأملات. لكن موقف ميرتون الحقيقي، والذي يتمسك به منذ الأربعينات هو رفض وجود نظرية عامة لعلم الاجتماع، وهو في ذلك على خلاف مع بارسونز ويقول: «حينما يقترح بارسونز أن مهمتنا الرئيسية أن نتعامل مع نظرية أفضل من تعاملنا مع نظريات فلابد أن أتخذ موقف الاعتراض»[1].

يرجع سبب اعتراض ميرتون إلى أنه يدعو إلى نظريات متوسطة المدى. وفضلا عن ذلك فهو يرى «أن علم الاجتماع يرتبط بتعددية الاتجاهات النظرية التي تشمل نماذج متميزة ونظريات متوسطة المدى أكثر من ارتباطه بنظرية حقيقية واحدة أو نظرية شاملة توشك أن تتحقق»[2].

وينبغي أن نلاحظ أن ميرتون كان في الأربعينات يعلن مثل هذا الرأي في مواجهة بارسونز. لكنه يعبر عنه الآن في مواجهة من ينتقدون الوظيفية، وهو ما سيتضح لنا فيما بعد. ويكفي أن نشير الآن إلى أن الفقرة التي أوردناها آنفا نقلا عن ميرتون قيلت في سياق اعتراضه على من ينتقدون الوظيفية الآن. بل إن ميرتون يقول لأولئك النقاد إن الجدال الدائر اليوم «يمثل استمرارا تاريخيا للجدال الذي يطرح تعدد النماذج، التي يجرى تدعيمها كلما أمكن، في مقابل المثل الأعلى والمطمح الذي يسعى إلى نسق نظري شاهق»[3].

غير أن بارسونز كان ولا يزال أكثر طموحا. لكن هذا الطموح يقع أيضا في نطاق المحاولات رغم إنتاجه الغزير. وهو يرى أن أي محاولة لوضع إطار عام لنظرية اجتماعية ينبغي أن تنطلق من الوظيفية. وفي تقييمه للحالة التي عليها النظرية يرى أن الأنماط النظرية الموجودة في علم الاجتماع الحديث غير موضوعية. وعندما يسعى لتحديد الإطار العام لنظرية علم الاجتماع يعتبر أن «المقولة الأولية في هذا العمل تعتبر أن النمط الوظيفي – البنيوي للنسق هو النمط الأكثر تفصيلا More likely والأكثر ملاءمة لكي يلعب دورا سائدا في نظرية علم الاجتماع»[4].

---

(2) R. Merton, Sociological Ambivalence and Other Essays, Free Press, New York, 1976, p. 131.

(3) Ibid., p. 129.

(4) Ibid.

(1) T. Parsons, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, Free Press, Glencoe, 1949, p. 33.

وفـي هـذا الصـدد يطـرح بارسـونز خمـس قضـايا يـرى أنهـا أكثـر المسـلمات الجوهرية أهمية. كما يرى أن تلك القضـايا تقوم بـدور المنطلقات للمهمـة الأكثر تقنيـة لبناء معالجة نسقية للنظرية الاجتماعية[1].

والقضايا الخمس يحددها كما يلي:

1- «النظرية النسقية ذاتها ذات أهمية جوهرية لأي علم، ولا توجد، بـالطبع، أي نيـة لإنكـار ذلـك العمـل الـذي يمكـن أن يسـمى بحـق عمـلا علميـا ... فالمورفولوجيـات والتصنيفات والتعميمات الإمبريقيـة من كافـة الأنـواع قد لعبت أدوارا هامـة فـي تطـور علوم شتى. وعلى أيـة حـال، فـإن أعلـى مستويات التطـور العلمـي لا يتم التوصـل إليهـا دون وضع إطار تصوري على المستوى الذي يسمى عادة النسق النظري».

وبعد أن يصل بارسونز إلى هذه النقطـة يستخلص علـى الفور نتيجـة هامـة تبـين مطمحا لم يتحقق. وما نعنيه هنا هو قولـه «وبقدر اقتـراب العلـم الاجتمـاعي مـن تحقيـق هذه الإمكانية (أي وضع إطار تصوري على مستوى النسق النظري- الباحث)، بقدر ما يمكن النظر إليه كعلم يتحلى بالنضج، وبقدر ما تزيد القدرة التنبؤية التي يمتلكها». وهنا يصل للمسلمة الثانية فيقرر:

2ـ «أن النسـق النظـري الـذي هـو أمـر جـوهري لعلـم الاجتمـاع ينبغـي أن يكـون أوسع من نسق علم الاجتماع ذاتـه. وينبغي بدرجـة مـا أن نضـع مخططـا نظريـا يـربط ميداننا الخاص بالميادين الأخرى التي تمثل جزءا مسـاويا مـن النسـق الأساسـي الأوسـع ذاته»[2].

أما القضية التالية فترتبط بالمماثلة بـالبيولوجيا التي دائما ما يلجـأ إليهـا بارسـونز. وهو يطرحها على النحو التالي:

3ـ «إن النظريـة النسـقية الأكثـر إثمـارا لمجالنـا ينبغـي أن تتوافـق مـع الطـراز الـوظيفي – البنيـوي «Structural-Functional» الشـائع فـي النظريـة البيولوجيـة، وعلـى الأخص في الفسيولوجيا ... إن أكثر المسائل جوهرية بالنسبة لنظريـة وظيفيـة – بنيويـة تتمثل في أنه باستخدام المقولات البنيوية يتم تبسيط القضـايا الديناميـة إلـى الدرجـة التـي

---

(2) Ibid., p. 4.

(3) Ibid.

يصبح فيها الجزء الأكبر منها في متناولنا إمبريقيا عبر وسائل الملاحظة والتحليل وهو ما نطمح في تحقيقه في المستقبل القريب»[1].

وسوف يتبين فيما بعد كيف ربط بارسونز بين هذا الافتراض وبين صياغته لمفهوم النسق الاجتماعي. أما القضية أو المسلمة الرابعة التي يرى بارسونز أنها أساسية لصياغة نظرية اجتماعية فترتبط بالإطار المرجعي للفعل:

4ـ «إن النظرية ينبغي صياغتها في الإطار المرجعي للفعل. ولا يمكن أن تكون سلوكية بشكل كامل وبالمعنى الذي يلغي كل ما هو مرجعي من وجهة نظر الفاعل نفسه ... فإن هذه الفرضية إنما هي فرضية جوهرية من أجل أن يصبح ممكنا أن نحقق بدرجة كبيرة عملية الربط بمقولات الدوافع لعلم النفس المعاصر الذي يتناول مسائل كالمواقف، والعواطف، والأهداف، وما إلى ذلك»[2].

ويرى بارسونز أن من الشروط المنهجية لصياغة أي نسق «تحليل الإطار المرجعي للفعل».

وفي مؤلف آخر يحمل نفس عنوان كتاب بارسونز المشار إليه آنفا، مع اختلاف بسيط، يشير إلى هذه النظرية بوصفها أحد خمسة نماذج للنمو النظري. وهي «النظرية الخاصة بدوافع السلوك الاجتماعي وتأثيره على القضايا الدينامية للأنساق الاجتماعية، أي تأثيره على كل من شروط استقرار الأنساق الاجتماعية وعوامل تغيرها البنيوي. ويتضمن هذا، بالطبع، العلاقات بالمستوى السيكولوجي لتحليل الشخصية والدوافع»[3].

أما المسلمة الخامسة والأخيرة فترتبط بالعلاقة بين النسق النظري والمفهومات الإجرائية. ويطرح بارسونز صياغته لهذه المسلمة كما يلي:

5ـ «أما النسق النظري فيجب أن يوضع، وبقدر الإمكان في إطار مفهومات إجرائية أصيلة. والمطمح هو الحصول على مقولات نظرية تتسم بما يسمح بأن تنتج على الفور، بإجراءات الملاحظة، القيم الإمبريقية للمتغيرات المعنية. وفي ميادين قليلة

---

(1) Ibid., p. 5.

(2) Ibid.

(1) T. Parsons, Essays in Sociological Theory, Free Press, New York, 1954, p. 351.

نسبيا للعلم الاجتماعي من الممكن الاقتراب من هذا، ولكن بمزيد من التطور على الجانب النظري وباختراع إجراءات تجريبية جديدة وللملاحظة أيضا. ومن المتوقع تحقيق مدى كبير من التقدم في هذا الاتجاه»[1].

ويرى بارسونز هنا أيضا أن تحليل الإطار المرجعي للفعل هو أحد الشروط المنهجية التي ينبغي أن توضع في الاعتبار. وذلك لأنه «من الضروري استخلاص بعض الخصائص الأساسية والتضمينات في الفعل. وتوجد أساليب عديدة لتحقيق ذلك. ولكن الأكثر إثمارا هو أن نميز في المحل الأول إتجاه الفاعل من جانب وبنية الموقف من جانب آخر. وبالرغم من أن الموقف يتضمن البيئة الفيزيقية وأشخاصا آخرين فإن وجهة النظر التي ينبغي أن يجري بها التحليل لهذا الغرض ليست هي وجهة نظر العلوم الفيزيقية أو البيولوجية، وإنما يجرى التحليل من زاوية الأنماط المختلفة لدلالة الحقائق الموقفية بالنسبة للفاعل. وهذا يعني أن تحليل الموقف ينبغي أن يتكامل تماما مع تحليل الفعل ذاته»[2].

وفضلا عن التمييز بين اتجاه الفاعل وبنية الموقف في عملية التحليل يرى بارسونز أيضا ضرورة التمييز بين المستوى الوصفي والمستوى التحليلي عند تناول الإطار المرجعي للفعل، حيث يرى أنه «من الضروري التمييز بين مستويين مختلفين يمكن على أساسهما استخدام مخطط الفعل بكافة خصائصه الرئيسية، وهما المستوى الوصفي والمستوى التحليلي. فأية ظاهرة يتم تطبيق النظرية عليها يمكن أن يتم وصفها كنسق فعل بالمعنى العيني. كما أن ذلك النسق يمكن دائما أن يتم تقسيمه إلى أجزاء أو أنساق فرعية. وإذا ما تم اتباع التقسيم أو التحليل لدرجة كافية استنادا إلى هذه الخطة، فإننا سنصل في آخر الأمر إلى ما يسمى وحدة الفعل. وتعتبر هذه أصغر وحدة في نسق الفعل»[3].

تلك هي القضايا التي يرى بارسونز ويتمنى أن تكون بمثابة كشاف لمناقشة وتوضيح القضايا المنهجية والنظرية. وهي القضايا التي يمثل فيها مفهوم الإطار المرجعي للفعل مكانة رئيسية حيث نجد أن الشروط المنهجية التي يطرحها بارسونز

---

(2) T. Parsons, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, p. 5.

(3) Ibid., pp. 5 - 6.

(1) T. Parsons, The Structure of Social Action, Free Press, Glencoe, 1949, p. 731.

لصياغة النسق ترتبط بشكل أو بآخر بالإطار المرجعي للفعل وبالأشخاص كفاعلين. ويتأكد ذلك من أمرين:

1- الشروط المنهجية التي يرى أنها لازمة لصياغة النسق النظري.

2- العناصر التصورية الرئيسية للنسق الاجتماعي.

ويحدد بارسونز تلك الشروط المنهجية المشار إليها فيما يلي:

(أ) تحليل الإطار المرجعي للفعل. وهو أمر يكرر بارسونز ترديده دوما. وقد سبقت الإشارة إلى ما يقصده بارسونز بذلك.

(ب) الشروط الوظيفية المسبقة للنسق الاجتماعي. وهي ترتبط أيضا حسبما سيتضح من كلمات بارسونز بالإطار المرجعي للفعل. فإن تحليل الشروط الوظيفية للنسق الاجتماعي يعني عند بارسونز تحليل «نسق الفعل الاجتماعي الذي يشمل عديدا من الأفراد المتفاعلين ... فالنسق لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلا إذا أدت نسبة كافية من أعضائه الأدوار الاجتماعية الرئيسية، وبدرجة ملائمة من الفاعلية»[1].

(ج) أما الشرط المنهجي الثالث فيتمثل عند بارسونز في أسس تركيب الأنساق الاجتماعية، حيث يرى «أن بؤرة الاهتمام المنهجية الثالثة هي طبيعة عملية تكون النسق الاجتماعي والنقاط المرجعية التي ينبغي وضعها في الاعتبار لتحليل تلك العملية، وينبغي تناول أي مقولة بنيوية – من زاوية أهميتها للنسق الوظيفي البنيوي- بوصفها عملية تنميط ثابتة نسبيا لعلاقة بين أجزاء، وهي في حالتنا المعنية هذه كمجموعة فاعلين أو أدوار، وذلك تبعا لنوع المشاركة في العلاقات الاجتماعية»[2].

وإذا انتقلنا إلى العناصر التصورية الرئيسية للنسق الاجتماعي، والتي يرى بارسونز أن التحليل النظري يقتضي تحديدها سنجدها كما يلي:

(أ) بنية الموقف.

(ب) التقاليد الثقافية.

(ج) عملية تركيب النسق.

---

(2) T. Parsons, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, pp. 6 - 7.

(1) Ibid., p. 7.

(د) قوى وميكانزمات الدوافع[1].

إن تلك الأسس النظرية والمنهجية التي يطرحها بارسونز والتي يرى الباحث أنها تدور أساسا حول مفهوم «الفعل» ليست كما يقول بارسونز «نسقا لنظرية علم الاجتماع، وإنما هي، بالأحرى، برنامج لتطوير مثل ذلك النسق»[2].

ويرى الباحث أن كلمات بارسونز هذه تتوافق مع رأي بوتومور القائل إننا نجد في علم الاجتماع الحديث «اهتماما ضئيلا نسبيا ببناء نظريات شاملة. والأعمال التي قدمها تالكوت بارسونز وتلاميذه، التي تبدو على أساس أنها استثناء لهذه القضية، (استطاعت في الحقيقة) أن تطور إطارا تصوريا يمكننا في مراحل لاحقة من صياغة فروض ونظريات دون أن يقدم نسقا نظريا»[3].

مفهوم النسق الاجتماعي:

يمثل مفهوم النسق الاجتماعي عند الوظيفية المعاصرة، كما يمثلها بارسونز وميرتون، المحور الأساسي الذي يرتبط به مفهوم البنية ومفهوم الوظيفة. ويطرح بارسونز خاصيتين، أساسيتين للنسق. ويجري أسلوب تحليله للخاصية الأولى كما يلي:

«لقد أخذت تسمية «الوظيفية – البنيوية» تبدو في نظري غير ملائمة على نحو تزايد مع الأيام. ومن هنا قد يكون من المناسب أن أبدأ بتفسير أسباب هذا الشعور.

«هذه الأسباب تتمثل في المقام الأول في أن مفهومي البنية والوظيفة ليسا بالمفهومين المتوازيين. فكلاهما ضروري تماما في علم الاجتماع وفي أي عمل نظري آخر يتصدى لمعالجة الأنساق الحية.

«ولكن يظل من المهم أن نفهم العلاقة التي تربط كل منهما بالآخر ... فالنسق الاجتماعي يبدو مفهوما رئيسيا لا غنى عنه يتصل معناه بشكل مباشر بمفهوم البيئة. والقضية المهمة هنا تكمن في أن الظروف الداخلية بالنسبة لنسق حي تختلف دائما عن الظروف في بيئته وأنها بوجه عام أكثر استقرارا. وقد قدم ميرتون (كما فعل من قبله والتر كانون) عرضا ناصع الوضوح لطبيعة علاقة النسق – بالبيئة في بحثه المعنون

---

(2) Ibid., p. 8.

(3) Ibid., p. 13.

(4) بوتومور، مرجع سابق، ص 54.

الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة. وقد أخذت هذه الفكرة عن العالم الفسيولوجي الفرنسي العظيم كلود برنار. ولكنها تطورت بوجه خاص على أيدي كانون. وثمة نتيجتان بالغتا الأهمية تترتبان على التفرقة بين النسق والبيئة الأولى هي وجود حدود بين الاثنين وأهمية هذه الحدود. من هنا يكون الكائن الحي الفرد محدودا بشيء كالبشرة الخارجية تقوم في داخلها ظروف تختلف عن تلك القائمة خارجها، ففي الكائنات ذات الدم الحار مثلا تختلف درجة الحرارة عن تلك الموجودة في البيئة. وتظل عند مستوى ثابت تقريبا في مواجهة تغيرات رئيسية في درجة حرارة البيئة»[1].

يمكننا أن نلاحظ هنا أن صياغة بارسونز لمفهوم النسق تجعله نسقا مغلقا يتمتع بقوة طبيعية خارقة تحفظ استقراره وذلك عن طريقين:

الأول: بالاعتماد على مفهوم النسق العضوي.

وثانيا: بمحاولة التدليل على أن هناك حدودا بين النسق والبيئة وكل منها مغلق أمام الآخر. مما يجعل النسق في نهاية الأمر محصنا ضد التغيرات.

ويرى الباحث أن أي صياغة لمفهوم النسق الاجتماعي لابد وأن تضع في اعتبارها الاختلاف الجذري بين المجتمع البشري وكافة الأنساق الطبيعية. فإن أي نسق طبيعي، بما فيها أنساق الكائنات العضوية، إنما يولد علاقاته المتداخلة الخاصة به بنفس الخصائص التي تميز تركيبه ومظهره. كما أن تلك الأنساق تتكامل بشكل سلبي مع بعضها البعض. أما في النسق الاجتماعي فلابد أن نلاحظ أن الإنسان يغير بنشاطه الاجتماعي، وعلى الدوام، من علاقاته المتبادلة وأوجه نشاطه ذاتها.

وإذا انتقلنا إلى الخاصية الثانية التي يحددها بارسونز لمفهوم النسق سنجد أنها تدعم الأفكار التي تتضمنها الخاصية الأولى. يقول بارسونز:

«أما الخاصية الأساسية الثانية في الأنساق الحية فتتمثل في أنها أنساق منظمة لنفسها بمعنى ما. فالمحافظة على استقرار نسبي، بما في ذلك استقرار عمليات تغيير بعينها كنمو الكائن الحي، في مواجهة تغيرات بيئية أوسع مدى، بما لا يقارن، إنما يعني – على حد تعبير ميرتون مرة أخرى- أن هناك بالضرورة «ميكانزمات» تقوم بتطويع حالة النسق بما يتناسب والتغيرات في بيئته»[2].

---

(1) T. Parsons, «The Present Status of Structural-Functional Theory in Sociology», pp. 67-68 .

(1) Ibid., p. 68.

إن تلك التصورات تفضي ببارسونز إلى رؤية المجتمع كنسق اجتماعي متكامل يقوم كل عنصر بنيوي فيه بوظيفة معينة للحفاظ على اتزان النسق واستقراره. ويثير ذلك التصور عدة قضايا هامة بشأن التحليل الوظيفي بشكل عام. أو كما يقول جولدنر فإن «هناك ثلاثة أسئلة عامة جدا تترتب على وجهة نظر التحليل النسقي عند بارسونز. **فأولا:** وكما يقول بارسونز فإن الخاصية الأكثر عمومية وأساسية لنسق ما هي الاعتماد المتبادل بين الأجزاء والمتغيرات، ومن هنا تنشأ أسئلة بشأن طابع الاعتماد المتبادل. ثم تأتي **ثانيا** مشكلة المحافظة على النسق. فالأنساق قد تحتفظ بقدر من الاستقرار عن طريق عمليات تبادل عند الحدود، وعن طريق ميكانزمات تعيد إليها توازنها حين يختل هذا التوازن. ومن هنا يتحول جانب كبير من التحليل النسقي لبارسونز إلى أسئلة تنصب إما على طبيعة الاعتماد المتبادل للنسق أو طبيعة قوى الاستقرار النسقي، أي الميكانزمات التي تحافظ على الحدود أو على التوازن. على أنه من الواضح مع ذلك أن الاعتماد النسقي المتبادل والتوازن النسقي مستقلان تحليليا. ذلك أنه إذا كان التوازن يتضمن الاعتماد المتبادل، فالاعتماد المتبادل لا يتضمن بالضرورة التوازن. **وثالثا** وأخيرا فإنه يهمنا أيضا أن نعرف رأي بارسونز في التغير النسقي أي في الطرق التي يمكن أن تتغير بها الأنساق سواء في دينامياتها الداخلية أو في بنيتها ككل»(1).

إن هذه الأسئلة التي يطرحها جولدنر لا يمكن الإجابة عليها إلا إذا تناولنا مفهوم الاختلال الوظيفي الذي أدخله روبرت ميرتون لمواجهة الانتقادات الموجهة للوظيفية، ثم تناول موقف الوظيفية من التطور بالذات. وقد اعترف ميرتون قبل أن يطرح هذا المفهوم بأن الوظيفية تغفل بالفعل معالجة التغير، لكنه أوجد المبررات حيث يقول: «لوحظ أن المحللين الوظيفيين يميلون إلى التركيز على استاتيكية البنية الاجتماعية ويغفلون دراسة التغير البنيوي. إن هذا التأكيد على الجوانب الاستاتيكية ليس متأصلا في نظرية التحليل الوظيفي، وإنما هو، بالأحرى، تأكيد عارض ينبع من اهتمام الانثروبولوجيين الأوائل بمقاومة الاتجاهات السابقة عليهم لكتابة تاريخ المجتمعات

(1) A. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann, London, 1972, pp. 211-212.

البدائية. وهذا المنحى الذي كان مفيدا في البداية حينما تم استخدامه في الانثروبولوجيا له مساوئ استمرت في أعماق بعض علماء الاجتماع الوظيفيين»[1].

وبعد أن يسجل ميرتون هذا يطرح حلا لا يتسم بالحسم حيث يقول «إن مفهوم الاختلال الوظيفي الذي يتضمن مفهوم التوتر والضغوط على المستوى البنيوي إنما يوفر مدخلا تحليليا لدراسة الديناميات والتغير»[2].

غير أن هذا المفهوم ذاته تعرض أيضا للانتقادات حيث أنه لا يتناول التغيرات إلا في إطار التوازن. وذلك لأن مفهوم الاختلال الوظيفي يرى فيه ميرتون أنه الفعل الذي يخل باتزان واستقرار النسق لكنه يقوي في نهاية الأمر من استقراره. فالاختلال الوظيفي لا يعتبر من دوافع التطور. ولهذا لا يقضي على استاتيكية الوظيفية. فالمحصلة العامة تتمثل في أن الوظيفية ترى الأنساق في حالة توازن. كما أن التغير يحدث في أضيق الحدود نتيجة استجابات توافقية مع التغيرات الخارجية. وهذه الاستجابات «تميل إلى تقليل القدر النهائي للتغير داخل النسق إلى أقل قدر ممكن. فالاتجاه السائد يتجه على هذا النحو إلى الثبات والقصور الذاتي عبر ميكانزمات التوافق والضبط الاجتماعي ... وإن الاختلال الوظيفي والتوازن والانحرافات قد توجد وبإمكانها أن تستمر لوقت طويل، لكنها تميل إلى تذويب نفسها ... وعلى حين أن التوازن التام أو التكامل التام لا يتم بلوغه مطلقا فإن هذا التوازن هو **الحد** الذي تميل نحوه الأنساق الاجتماعية»[3]. كما أن التغير في مفهوم الوظيفية يجرى بأسلوب توافقي وتدريجي وينبع من مؤثرات خارجية في الأساس وليس نتيجة لتناقضات داخلية في الأنساق والبنى. ولا تعترف الوظيفية أيضا بالتغيرات الفجائية والثورية. وإذا حدثت تغيرات عنيفة فإنها لا تؤثر إلا في البنية الفوقية بينما تترك العناصر الجوهرية للبنية الاجتماعية والثقافية دون تغيير إلى حد كبير[4]. غير أننا سنلاحظ، عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية، أن روبرت ميرتون سيتقدم خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالتناقضات والصراعات الداخلية. وقبل أن ننتقل الآن إلى مفهوم نسق القيم ينبغي أن نشير إلى

---

(2) R. Merton, Sociological Ambivalence…, p. 107.

(3) Ibid.

(1) P. Vanden Berghe. «Dialectic and Functionalism Toward a Synthesis», in N. Demerath 111 and R. Peterson (eds.), System, Change and Confict, Free Press, New york, 1967, pp. 294-295.

(2) Ibid., p. 295.

موقف بارسونز من مفهوم اختلال التوازن. إن بارسونز يؤكد اتفاقه التام في هذا الشأن مع روبرت ميرتون ويرى «أن مفهوم اختلال التوازن له بالطبع، أهمية تعادل أهمية مفهوم الوظيفة بالمعنى الإيجابي، كما أنه محوري تماما»(1).

مفهوم نسق القيم:

ترى الوظيفية أن نسق القيم هو العامل الحاسم المؤثر في النسق الاجتماعي، وذلك لأن بارسونز يرى أن «نسق الموجهات القيمية الذي يلتزم به أعضاء أي نسق اجتماعي يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل البنية والعملية في النسق الاجتماعي. ويمكن اعتباره هو ذاته (أي نسق الموجهات القيمية – الباحث) كمعتقد رئيسي للنظرية الاجتماعية الحديثة. فالقيم بهذا المعنى هي تعهدات لأشخاص وأفراد بأن يتبعوا ويدعموا اتجاهات أو أنماطا معينة من الأفعال من أجل الجماعة كنسق. ومن ثم، بشكل ثانوي، من أجل أدوارهم في الجماعة»(2).

إن بارسونز هنا يلتقي بتيارات قديمة في التفكير الاجتماعي تجعل من الجانب الفكري أساسا للحياة الاجتماعية. أي تجعل من تغير المعتقدات أساسا لتغير الحياة الاجتماعية وليس العكس. وحينما نذكر ذلك فإننا نعتمد في قولنا على بارسونز نفسه حين يقول إنه «إذا تغير نسق القيم .. فمعنى ذلك حدوث تغير عميق في نمط النسق»(3).

بل إن نسق القيم أيضا هو مفتاح التكامل داخل الأنساق. وحسبما يرى فاندنبرج فإن «أكثر العوامل أهمية وجوهرية عند الوظيفية في مجال إحداث التكامل الاجتماعي هو الإجماع القيمي، أي أنه تكمن وراء البنية الثقافية والاجتماعية بأسرها أهداف ومبادئ يعتبرها أعضاء أي نسق اجتماعي معين مرغوبا فيها ومتفقا عليها. وليس نسق القيم وحده (أو روح المجتمع) هو المصدر الأعمق والأكثر أهمية للتكامل وإنما أيضا أكثر العناصر ثباتا في الأنساق الاجتماعية الثقافية»(4).

ومن هنا فإن قيام عناصر النسق بوظائفها إنما يعتمد على نسق القيم. حيث أن القيم تقدم للإنسان نماذج السلوك التي ينبغي عليه أن يتبعها لكي يتم ضمان استقرار

(3) T. Parsons, «The Present Status…» p. 73.

(4) T. Parsons, Structure and Process in Modern Societies, Free Press, Glencoe, 1960, p. 172.

(1) Ibid., p. 174.

(2) P. Van den Berghe, op. cit., p. 294.

النسق. والفرد يقوم بدوره وفقا لتوقعات المحيطين به، أي ينبغي أن يسهم بسلوكه في قيام النسق بوظائفه بصورة عادية. ولهذا كانت مصطلحات كالقيم والنسق والأدوار هي عناصر النسق الاجتماعية الأساسية عند بارسونز وأنصاره.

إن موقف الوظيفية من التغير الاجتماعي هو الذي يجذب اهتمام النقاد عادة. غير أن الباحث يرى إن إلقاء الضوء بشكل كاف على موقف الوظيفية من التغير يتطلب الانطلاق من فهم مكانة نسق القيم في النظرية الوظيفية. إن مفهوم نسق القيم يذكرنا بدوركايم وخاصة «ضروب السلوك» التي وصف بها الظواهر الاجتماعية.

ويرى الباحث أن هذا هو الذي جعل جورج جورفيتش يقول إن بارسونز قد أخذ على عاتقه في تعريفه للنسق تجميع عدة أفكار. «فأخذ في وقت واحد عن دوركايم كلمة الجزاء والطابع المعد مقدما ... إلى مجموعات المعتقدات المفروضة على الأفراد. وأخذ عن مالينوفسكي «النظم الثقافية»، ومن عند سمنر وكلر «التقاليد المنظمة المعترف بها»... ونتيجة لهذا العمل الذي يرمي إلى التوفيق والتقريب بين المتناقضات لم ينجح بارسونز إلا في جمع عناصر متنافرة تحت سقف واحد أو في المحافظة على مجموعة من الاحتيالات إن صح التعبير ... ولا يستطيع هذا البناء المضحك الذي لا يمثل سوى لمامة مضطربة من الأفكار المبتذلة، مصحوبة بثرثرة ثقيلة، أن يعطي مظهر النظرية إلا إذا لجأ إلى روحانية متطرفة لا أمل فيها. **وقد قام بارسونز باعطاء الأسبقية للقيم.** ولاشك أنها مفضلة في المجتمع. فنجح في وصل الطرفين وذلك على الرغم من ضعف فكرته»[1].

يشير هذا الرأي إلى أن بارسونز يخلط بين أسباب السلوك ونتائجه. وهو ما يجعله يرى في النتائج العنصر الحاسم في تحديد الأوضاع داخل النسق. كما ينبغي الإشارة إلى أن تلك التصورات النظرية والافتراضات المنهجية لم يخضعها بارسونز للتحقيق. فلم نجد على سبيل المثال، محاولة من جانب بارسونز لوضع مفهوم نسق القيم تحت الاختبار في دراسة عينية على النحو الذي فعله ماركس مثلا في تحقيق افتراضاته «المادية التاريخية». بل إن دوركايم وفيبر أيضا يتميزان في هذا المجال

---

(1) جورج جورفيتش، مفهوم البناء الاجتماعي، ترجمة خليل صابات، في مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية»، مركز التعاون العلمي لليونسكو في الشرق الأوسط ودار المعارف بمصر، العددان السابع والثامن – صيف / خريف 1960. ص ص 132 - 133. (رقم تصنيف المجلة في دار الكتب – الدوريات 3240، 3241).

بغض النظر عن طبيعية منطلقاتهما المنهجية. ويرى بوتومور مثلا أن ما يحدث الآن هو أن علماء النظرية يمنحون أنفسهم «فرصة صياغة نسيج من الأفكار المتداخلة، بأمل أن تخضع في يوم ما للاختبار الإمبريقي ... ونستطيع في هذا الصدد أن نتعلم الكثير من دوركايم وماكس فيبر ... وتعتبر أعمال دوركايم بصفة خاصة، نماذج ممثلة للعرض والاستقصاء العلمي، ففي كل حالة كانت توضع المشكلة النظرية بوضوح أولا ثم تعرض التفسيرات المتاحة لها، وبعد ذلك يقدم دوركايم الحل الذي يراه ملائما، مدعما بالشواهد»[1].

ويرى الباحث أن هذا القصور، المتمثل في عدم اختبار صحة الافتراضات، يفضي إلى مشكلة أخرى وهي الغموض في المفهومات. فإن إخضاع أي مفهوم للتحقيق هو محك لزيادة تحديد مضمونه وإحكام صياغته بحيث يفضي إلى مدلولات محددة. ولهذا نجد عددا كثيرا من علماء الاجتماع يصف مفهومات الوظيفية بعدم الوضوح. ويكفي أن نشير هنا إلى كنجزلي ديفز الذي يرى «أن من السهل اكتشاف التباين والغموض في تصورات التحليل الوظيفي ... فمن ناحية نجد أن النقاد يصفون الوظيفيين بأنهم يهتمون في المقام الأول ببقاء النسق الاجتماعي الثابت والمتكامل والمتجانس. ومن ناحية أخرى يتم وصف الوظيفيين بأنهم يستمدون الضرورات والاحتياجات الحضارية من منابع فسيولوجية، وأحيانا نجد أن أحد النقاد يقول إن الوظيفية تستخدم التفسيرات السيكولوجية، وفي أحيان أخرى نجد ناقدا آخر يثني عليها لأنها على الأقل لم تقع في هذا الخطأ، بينما نجد ناقدا ثالثا يلومها لتجاهل الواقع»[2].

إن كنجزلي ديفز يخرج من انتقاده للوظيفية بنتيجة مؤداها أنه من الضروري إعادة تعريف التحليل الوظيفي. لكنه يشير إلى أن البعض حاول ذلك ومن بينهم ميرتون ورادكليف براون. وهي محاولات يرى كنجزلي ديفز أنها جاءت دون وضوح ولم تحدث تحسنا، مما يدفع «المرء إلى اعتبار التباين ذاته سمة أساسية أكثر منه سمة عرضية. ومن ثم يتطلب تفسيرا»[3].

---

(2) بوتومور، مرجع سابق، ص 56.

(1) K. Davis, «The Myth of Functional Analysis as a Special Method in Sociology and Anthropology», in N. Demerath and R. Peterson (eds.), op. cit., p. 380.

(2) Ibid., p. 381.

وبعد أن يقرر ديفز ذلك يستطرد موضحا أنه «إذا انتقلنا من التباين التام للتصورات إلى السمات التي يتم عادة التنويه إليها بوصفها تميز التحليل الوظيفي، نجد قولا شائعا مؤداه أن الوظيفية تحقق أمرين: ربط أجزاء المجتمع ككل، وربط كل جزء بالآخر. أما فيما يتعلق بطريقة تحقيق ذلك الربط فإنه يقال عادة إنه يتحقق عن طريق إدراك أن كل جزء إنما «يؤدي وظيفة» أو «إشباع حاجة أو مطلب» للمجتمع ككل أو لبعض أجزائه. وما يلفت النظر هنا هو أن السمتين الأوليين تصفان في بساطة ما يفعله أي علم كان ...»[1].

إن كافة المحاولات التي قدمتها الوظيفية في علم الاجتماع لم تنجح في الوصول إلى مدخل حقيقي لمعالجة الظواهر الاجتماعية. فقد عجزت على وجه التحديد في كشف الأسباب الحقيقية التي تربط مختلف عناصر النسق الاجتماعي ولم تصل إلى قوانين تطوره وتغيره ولا مصادر هذا التغير. كما أن محاولات الاقتراب من الماركسية، التي سنتعرض لها فيما بعد، لم تساعدها أيضا على ذلك. لأنها لم تتخل مطلقا عن جوهر منطلقاتها المنهجية.

أزمة التحليل الوظيفي - البنيوي:

لا ينكر أحد وجود أزمة. بل ان أقطاب الوظيفية، خاصة بارسونز وميرتون يعترفون بوجود هذه الأزمة، ولكنهم يقدمون تبريراتهم الخاصة بشأنها. وحينما قال جولدنر «إنني أرى الوظيفية، وهي أكثر المواقف النظرية تأثيرا في علم الاجتماع الأكاديمي المعاصر، تتعرض الآن لأزمة عميقة»، رد عليه روبرت ميرتون قائلا إنها «أزمة مزمنة». كما يرى ميرتون أن جولدنر حينما وضع كلمات «الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي» عنوانا لكتابه إنما «قلل، إلى حد ما، من شأن المشكلة، لأنه يمكن الزعم، دون تناقض، وباقتناع عميق أن علم الاجتماع كان في حالة أزمة طوال تاريخه»[2].

ثم يشير ميرتون إلى ظهور تشخيصات أكثر إثارة لهذه الأزمة حسب رأيه. وفي هذا الشأن يذكر عام 1956 حينما أعلن جورفيتش «أزمة التفسير السسيولوجي»،

---

(3) Ibid.

(1) R. Merton, Sociological Ambivalence and Other Essays, pp. 109-110.

وحينما نشر سوروكين رؤية خاصة أخرى عن الأزمة في كتابه «بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر» Fads and Foibles in Modern Sociology.

وقبل أن ننتقل إلى مناقشة الآراء حول هذه الأزمة وأسبابها نشير أيضا إلى أن بارسونز هو الآخر يتناولها على النحو التالي:

فهو يقرر أنه «يلاحظ في السنوات الأخيرة وجود قدر كبير من الحديث حول أفول النظرية الوظيفية – البنيوية أو التحليل الوظيفي حسبما أفضل تسميتها، وذلك لحساب أنماط تصورية وتعميمات نظرية أخرى ... وأعتقد أن كنجزلي ديفز قد اقترب من الحقيقة حينما قال ... إنه لا يوجد حديث كثير حول التحليل الوظيفي وذلك لسبب أساسي هو أن كل النظريات الجادة في الميدان قد أصبحت وظيفية». وبعد أن يستشهد بارسونز بديفز يقول إنه «لا جدال في أن هناك اختلافا ملحوظا في وجهات النظر حول هذه القضية (أي قضية أفول الوظيفية- الباحث)، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات حيث اعتقد أن الاعتبارات النظرية خاضعة لحركات سياسية»[1].

وبعد ذلك يطرح بارسونز حلا يقول فيه إنه من التعسف تصنيف من يعملون في إطارات متقاربة بشكل ما إلى مدارس مختلفة اختلافا جذريا.

غير أن جولدنر يرى أزمة علم الاجتماع الغربي هي أساسا أزمة الوظيفية البارسونزية في علم الاجتماع الأمريكي، ويتم التعبير عن هذه الأزمة في اندفاعات نحو الماركسية، وفي التحلل الداخلي للمدرسة الوظيفية، وفي ظهور أنماط جديدة في مجال البحث والنظرية. كما يرى جولدنر أن أزمة الوظيفية قد ظهرت أولا وقبل كل شيء بتأثير ثقافة جديدة بين الطلبة والطبقة المتوسطة ونشأة دولة الرفاهية بمطلبها لاستخدام علم الاجتماع[2].

والحق أن ميدان علم الاجتماع في الولايات المتحدة أصبح ميدانا مضطربا. فمن جانب هناك حركة معارضة للنظريات السائدة من جانب الطلبة والأكاديميين الشبان الذين يصدرون مجلتين تعبران عن فكرهم إحداهما باسم «عالم الاجتماع المتمرد» The Insurgent Sociologist.

---

(1) T. Parsons, The Status of Structural - Functional Theory in Sociology, p. 79.

(2) انظر الفصلين التاسع والعاشر من كتاب جولدنر.

غير أنه من الخطأ الاعتقاد أن الأزمة التي يجرى الحديث عنها ناتجة عن الانتقادات المستمرة والعنيفة التي توجه إلى التحليل الوظيفي. فالانتقاد وحده لا يهدم نظرية. وإنما ينبغي البحث عن الأسباب في الظروف الاجتماعية، أي في الوسط الذي تنتشر فيه هذه النظرية أو تلك. ومن الأمور المثيرة للانتباه تواكب الانتقاد، الذي يتزايد ضد التحليل الوظيفي، مع بعض التغيرات والهزات في المجتمع الأمريكي معقل هذه النظرية ذاتها. فقد شهد المجتمع الأمريكي في الستينات هزات تمثلت في هبات اجتماعية إلى جانب تأثير حرب فيتنام. وأدى ذلك إلى حدوث شرخ في المجال الأكاديمي لعلم الاجتماع ضمن ما تعرض له المجتمع ذاته. فعلم الاجتماع الأمريكي – والوظيفية هي العنصر الرئيسي فيه- كان قد أصبح مؤسسة ضخمة مرتبطة بشكل رئيسي بالنظام القائم. ومن جانب آخر عجز التحليل الوظيفي الذي يرتكز على فكرة الاتزان في النسق عن تفسير ذلك الجديد الذي يحدث.

كما أن هناك ظاهرة أخرى لا يقل تأثيرها أهمية في هذا الصدد، ونعني بها تغير الأوضاع الدولية وظهور علاقات جديدة بين الشرق والغرب. ومن جانب آخر الثورة العلمية والتكنولوجية وتأثيراتها الاجتماعية وما ترتب على ذلك من احتياج إلى أنساق نظرية جديدة تفسر وتعالج هذه الأوضاع. فالنظريات لا تنعزل في واقع الأمر عن الأوضاع السائدة وأشكال التعبير الأيديولوجي. وكما يقول الفن جولدنر فإن «**المنهجية، حيث ننظر إليها من أحد الزوايا تبدو كمسألة فنية بحتة منبتة الصلة بالأيديولوجية، حيث يجرى الزعم بأنها تتصل فقط بمناهج استخلاص معلومات يعتد بها من العالم كجمع البيانات، وصحفية الاستبيان، وأخذ العينات وتحليل النتائج. لكنها دائما ما تشمل أكثر من ذلك إلى حد بعيد، ذلك أنها تمتزج بافتراضات متوافقة معها ايديولوجيا بشأن طبيعة الحياة الاجتماعية، وماهية البحث الاجتماعي وطبيعة العلاقة بين الاثنين**»[1] (التشديد من الباحث).

إن إدراك مضمون ما تعبر عنه هذه الكلمات لجولدنر، علاوة على الأوضاع التي أشرنا إليها آنفا، يفضي إلى القول بأن الاحتياج إلى نظريات جديدة كان مسألة واردة في هذا الوقت بالذات. ومن هنا انتشرت على نطاق واسع وبسرعة نظرية

(1) A. Gouldner, op. cit., pp. 50 -51.

«المجتمع ما بعد الصناعي» Post-Industrial Society في ذلك الوقت بالذات. وواكب هذا الانتشار فقدان التحليل الوظيفي بريقه على مستويين في آن واحد. مستوى علماء الاجتماع أنفسهم الذين طالما انتقدوا الوظيفية. ومستوى النظام والدولة التي روجت للنظرية البديلة المتمثلة في نظرية «المجتمع ما بعد الصناعي» ودولة الرفاهية. ومن هنا كان معظم أصحاب النظرية الجديدة على صلة مباشرة بدوائر الحكم وميدان صياغة الاستراتيجية السياسية ابتداء من والت روستو إلى برزيجنسكي. وذلك إلى جانب أصحاب النظرية البارزين مثل دانيال بيل وهرمان كاهن وليزلي هوايت وريمون آرون.

ومن المفارقات في هذا المجال أن النظرية الجديدة تنطلق من مقولة ماركسية، لكنها تضع صياغة خاصة لها، فتجعل منها حتمية تكنولوجية. فالمبدأ المنهجي الذي ينطلقون منه هو استقلالية العامل العلمي والتكنولوجي عن السياق الاجتماعي. أي أنهم يركزون على «مستوى تطور قوى الإنتاج»، أي تلك المقولة الماركسية. ولكنهم يتجاهلون قول ماركس إن هذه القوى الإنتاجية توجد وتعمل داخل إطار علاقات إنتاج معينة، وعلاقات طبقية محددة. إن ليزلي هوايت مثلا يقول «إن الأنظمة الاجتماعية شيء ثانوي وتابع، بأدق ما تعنيه الكلمة، للأنظمة التكنولوجية... فالتكنولوجية متغير مستقل. والنظام الاجتماعي متغير تابع»(1).

كما أن ريمون آرون يتساءل: «إلى أي مدى يمكن أن تتباين علاقات الإنتاج والتنظيم الاجتماعي حينما تصبح القوى الإنتاجية، والعلم والتكنولوجيا، وبشكل متزايد، متماثلة في كافة المجتمعات المتقدمة صناعيا؟»(2).

يرى الباحث أن انتشار نظرية «المجتمع ما بعد الصناعي» ونظرية نهاية الأيديولوجية الوثيقة الصلة بها كان من عوامل الانحسار الجزئي للوظيفية. ومن هنا فإن الماركسية لم تكن هي التي احتلت المساحة التي انحسرت عنها الوظيفية. بل احتلت

---

(1) ايجور سوكولوف، التقدم العلمي والتكنولوجي والتغيير الاجتماعي، ترجمة أحمد القصير. في مجلة «الكاتب»، أبريل 1974، ص 25.

(2) المرجع السابق، ص 23.

جزءا فقط من تلك المساحة. أما الجزء الأكبر فقد شغلته بشكل مؤقت نظرية «المجتمع ما بعد الصناعي». ونقول بشكل مؤقت لأنها سرعان ما انحسرت موجتها هي الأخرى.

محاولة الوظيفية للاقتراب من الماركسية:

بدأ يظهر في السنوات الأخيرة في أعمال الوظيفيين اهتمام بأفكار ماركس ونظرياته كأحد شواهد أزمة التحليل الوظيفي. ويرصد جولدنر عدة شواهد على ذلك. فأولا يرى «أن تحليل التغير الاجتماعي قاد بارسونز مرارا في اتجاه النماذج والافتراضات الماركسية حتى مع استمراره في المجادلة ضدها. وبشكل متزايد يتحرك بعض الوظيفيين الآن نحو التقارب مع الماركسية»[1].

ثم يذكر جولدنر بعد ذلك عدة أمثلة أخرى على ظهور تأثير ماركس في بعض أعمال الوظيفيين. لكن تجدر الإشارة إلى موقف كل من بارسونز وميرتون من هذه القضية. فأولا نجد أن محاولة الاستفادة من الماركسية أو التقارب منها ليست جديدة بالنسبة لتالكوت بارسونز. أما روبرت ميرتون فقد تأثر بأزمة الوظيفية وحاول أن يؤكد أن الوظيفية تعرف ماركس منذ أمد بعيد وأن يضع تشخيصا محددا للأزمة الراهنة في علم الاجتماع وهو ما سنتعرض له بعد تناول موقف بارسونز.

ففي الخمسينات عبر بارسونز في كتاب «البنية والعملية في المجتمعات الحديثة» (1956) عن رأي يقول إنه ليس هناك أي تعارض بين منطلقات الوظيفية والمنطلقات الماركسية. وظهر ذلك في تأكيده «أن نسق القيم لا يحقق نفسه تلقائيا، بل يرتهن الإبقاء على سيطرته النسبية على سلسلة من الميكانزمات التي تكتسب بها هذه القيم كيانا متماسكا، وطابعا اجتماعيا راسخا، وعلى ميكانزمات الضبط الاجتماعي. وينبغي أن يكون واضحا أن استخدام القيم كمنطلق للتحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث) للأنساق الاجتماعية لا يعني أنها المحددات الوحيدة أو حتى الأكثر أهمية للبنى والعمليات القائمة في هذه الأنساق. ولا أعتقد أن من المفيد أن نسلم بوجود تباين عميق بين نظريات تولى أهمية للمعتقدات والقيم من ناحية (يقصد نظرياته – الباحث) ونظريات تهتم بما تسميه مصالح واقعية كالمصالح الاقتصادية وغيرها (يشير إلى الماركسية – الباحث). فالمعتقدات والقيم تتحقق على نحو جزئي وغير كامل في مواقف واقعية من التفاعل الاجتماعي وتتحدد النتائج بالقيم والاحتياجات الواقعية معا.

(1) A. Gouldner, op. cit., p. 296.

أما ما يسمى بالمصالح على المستوى العيني فلا يمكن بحال اعتبارها مستقلة عن القيم التي اتخذت طابعا راسخا في هذه الجماعة أو تلك... ولا تغفل النظرية الماركسية هذه الصعوبة المتمثلة في هذا التواصل ذلك أن ماركس قد أدرج بصراحة ما أسميته من مؤسسات في صورة قانون الملكية، على سبيل المثال، في علاقات الإنتاج»[1].

وقبل تناول هذا النص بالتعليق نود الإشارة إلى نوع من الخلط يقع فيه بارسونز. فهو يقول إن ماركس أدرج قانون الملكية في علاقات الإنتاج. لكننا نشير إلى أن ما أدخله ماركس في علاقات الإنتاج هو **علاقة الملكية وليس قانون الملكية.** فلا يوجد لماركس أي حديث عما يسمى بقانون الملكية في هذا المجال.

وبعد هذا التوضيح نسجل الملاحظات التالية:

أولا: كان برسونز يقول من قبل – عام (1949) وحسبما أشرنا في هذه الدراسة- إن القيم هي الأسس المحددة، ولكنه جاء ليقول في الخمسينات أن هناك شريكا للقيم في التحديد. والماركسية لا تغفل، كما يقول بالفعل، دور القيم، ولكنها تضع الأولوية للأساس الاجتماعي ذاته.

وثانيا: إن محاولة بارسونز للتوفيق لم تغفل جوهر نظريته، بل أكدتها من جديد، فهو يؤكد هنا أيضا أن السيطرة لنسق القيم. وما يضيفه هو أن سيطرتها تتأثر «بعامل اقتصادي» أيضا. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن ما يسمى بالعامل الاقتصادي ليس مجرد مصالح حسبما يتصور بارسونز، وإنما هو أوضاع وعلاقات كامنة في ظروف الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وذلك حسبما اتضح لنا من قبل.

أما روبرت ميرتون الذي يقر بوجود أزمة مزمنة في علم الاجتماع فيرفض التشخيصات التي يقدمها نقاد الوظيفية ويقرر أن سبب الأزمة الراهنة يعود إلى اختلاف الأجيال. غير أن أهم ما يعنينا هو تأكيده أنه **«ما من صيغة بمفردها بإمكانها أن تبين قدرتها على تقصي المدى الكامل للقضايا الاجتماعية»**[2]. ثم يضيف مؤكدا أنه لا يوافق على وجهات النظر الداعية إلى صياغة نظرية عامة قائلا: «إن المثل الأعلى لنظرية موحدة وشاملة ليس موضع بحث»[3].

---

(2) T. Parsons, Structure and Process in Modern Societies, p. 173.

(1) R. Merton, Sociological Ambivalence..», p. 117.

(2) Ibid.

ومن هنا يدعو ميرتون إلى تعايش بين نظريات مختلفة في ميدان علم الاجتماع حتى وإن كانت متداخلة. وفي هذا الشأن يقول: «وبالطبع فإن وجود نظريات متميزة غالبا ما يعني وجود مفاهيم وافتراضات متداخلة بين هذه النظرية وتلك. ولكن الشيء الهام هنا هو أن تقدم هذه الأنظمة يكمن في خلق عدد كبير من نظريات تتلاءم مع أنواع معينة من الظواهر، كما يكمن في اكتشاف العلاقات المتبادلة بين هذه النظريات وليس في تركيز الاهتمام على نظرية معينة»[(1)].

ويستطرد ميرتون بعد ذلك موضحا أن ذلك هو السبب في أن البعض منا أخذ يستخدم منذ الأربعينات مصطلحات مثل «النماذج» و «الاتجاهات النظرية» ليشير للبنية النظرية لعلم الاجتماع القائمة بالفعل.

إن كلمات ميرتون تعني بوضوح أنه إذا كانت الوظيفية غير قادرة على تقصي المدى الواسع للقضايا الاجتماعية فإن ذلك يصعب أن تحققه أيضا أي نظرية أخرى. ومن هنا يؤكد ما سبق أن قرره في كتابه «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» بأن النظرية الشاملة غير ممكنة التحقيق.

ولكن إذا استعرضنا وجهة نظر ميرتون حول تاريخ التحليل السسيولوجي سنجد دلالات أخرى. فهو يؤكد أن الوظيفية قد قامت بمزج فكر ماركس مع فكر دوركايم منذ الثلاثينات. ومن ثم يرى «أن التحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث) في علم الاجتماع يشمل حشدا من الأفكار المستمدة أساسا من دوركايم وماركس. كما أن الأفكار المستمدة من أعمالهما ليست متناقضة حسبما يزعم البعض أحيانا، وإنما هي مكملة بعضها البعض.. وعلى نحو أكثر إيجازا فإن النموذج الذي اقترح للتحليل الوظيفي في الثلاثينات ونشر عام 1948 يلفت الانتباه إلى تداخل وليس تطابق هذه الاتجاهات النظرية. وتكمن الأمثلة في المفاهيم الرئيسية «للتناقضات» لدى أحدهما «والاختلال الوظيفي» عند الآخر، فالمكانة الأساسية تحتلها «ظروف» المجتمع عند ماركس ويحتلها «السياق البنوي» في التحليل البنيوي، ومقولة ماركس في مجال علم اجتماع المعرفة بأن تغير الوجود الاجتماعي للناس هو الذي يحدد وعيهم إنما يطابق تصور

---

(1) Ibid., p. 131.

دوركـايم القائـل أن التمثـيلات الجمعيـة Collective Representations تعكـس واقعـا اجتماعيا»[1].

ثم يستطرد ميرتون مشيرا إلى ما يؤكد وجهة نظره السالفة الذكر. وهو فـي هذا يستخدم نفس التدليلات التي يستخدمها نقاد الوظيفية، لكنه يستنتج منها دلالات أخرى. ويتضح هذا من قولـه «إن مزج هذه الخيوط الفكرية لم يحدث دون أن يلاحظـه أحد. ذلك أن تحليلات ستنشكومب Stinchombe حول التداخل بين مجموعة أفكار نظرية معينة جعلته ينحت تعبير الوظيفية الماركسية Marxism-Functionalism، بينما نجد أن جولدنر قد أخذ ملاحظتي المتكررة حول تأكيد صلة النسب بينهما ليستنتج ملاحظة حول التحليل في «البنية الاجتماعية واختلال المعايير» ليقول **إن ميرتـون يستخدم ماركس هنا ليتمعن في دوركايم. كما أن كالاب يصف منهج ماركس بوصفه إدراكا للتحليل البنيوي بطريقة جدلية، كما لاحظ الاعتماد المتبادل بين التحليل التاريخي والتحليل البنيوي عند ماركس. وعلى هذا النحو فعل أيضا المؤرخ هربرت بترفيلد منذ سنوات مضت حينما وصف الإسهام الرئيسي للماركسية في علم التاريخ بأنه إسهام يعلمنا أن نجعل تاريخنا قطعة بنيوية من التحليل»**[2]. (التشديد من الباحث).

كما يستشهد ميرتـون بفانـدنبرج أيضا ورأيـه القائـل بـأن المدخلين الرئيسـيين السائدين في العلم الاجتماعي هما الماركسية والوظيفية وأن أحدهما يكمل الآخر. وعلى الرغم من ذلك يستخلص ميرتـون نتيجة مختلفة عن تلك التـي يقول بها من ينتقدون الوظيفية.

ويتضح هذا فـي تأكيده أنـه «طالمـا أن عناصر المزج بين ماركس ودوركايم واضحة منذ الثلاثينات على الأقل فلا يمكن تناول المسألة على النحو الذي يرى فيه جولدنر علامة أخرى على الأزمة التي ينسبها إلى علم الاجتماع الماركسي وعلم الاجتماع الوظيفي في الستينات. وإنما يجب تناول المسألة بشكل أشمل ... إن ذلك أبعد من أن يشكل بالضرورة علامة على أزمة نظرية أو انهيار، فإن تقارب خطوط فكرية

---

(2) Ibid., pp. 121 - 122.

(1) Ibid., p. 123.

منفصلة يمكن في هذه الحالة أن يتضمن عملية تدعيم مفهومات وأفكار وافتراضات تفضي إلى نماذج أكثر عمومية»[1].

إن روبرت ميرتون يدفع عن الوظيفية تهمة إغفالها للصراع والتناقضات. وهو يفعل دلك من خلال التأكيد أن الوظيفية التقت بالفعل بأفكار ماركس. غير أن هذا القول لا يعني أن الوظيفية تعالج بالفعل قضايا التغير والصراع معالجة صائبة. فأثناء تدليل ميرتون على أن الوظيفية لا تغفل قضايا التغير يصر على طرح هذه القضايا من خلال مفهومات «السلوك المنحرف» و «اختلال التوازن». ولا يهتم في هذا الصدد أن يشرح كيفية حدوث التغير من خلال هذه المفهومات، بقدر اهتمامه بالاستشهاد بالآراء التي تؤكد أنه يعرف الماركسية. ويلجأ بشكل خاص إلى التحليل الذي طرحه جولدنر عن «السلوك المنحرف» في أعمال ميرتون كدليل على معالجة الوظيفية لقضايا التغير. ويؤكد ميرتون في هذا الصدد موافقته على هذا التحليل، ويقول أنه يقتبس كلمات جولدنر كما هي لعدم استطاعته إدخال أي تحسينات على صياغتها التي تقول[2]:

«إن كلا من ميرتون وميلز ترك الطريق مفتوحا للاقتراب من النظرية الماركسية. وفي واقع الأمر فكل منهما لجأ إلى نوع من الصمت إزاء الماركسية. وكانت ماركسية ميلز دائما أكثر صمتا مما بدا في موقفه الراديكالي، بينما كان ميرتون دائما أكثر ماركسية من حالات صمته التي تبدو حول هذه المسألة ... لقد عرف ميرتون ماركسه دائما، وأدرك الفوارق الدقيقة للجدال في الثقافة الحية، كما طور ميرتون تحليله المعمم لمختلف أشكال السلوك المنحرف عن طريق وضعها في إطار الصياغة النسقية لنظرية دوركايم عن اختلال المعايير Anomie، والتي حقق من خلالها بعدا تحليليا لأنه، وفي صمت، وضع نفسه في إطار الانطولوجية الماركسية للتناقض الاجتماعي». إن ميرتون يورد هذا النص عن جولدنر لكي يؤكد أن موقف الوظيفية بشأن السلوك المنحرف والصراع الطبقي «يتناقض بشكل حاد مع مفهوم مبتذل يسود في بعض الدوائر في علم الاجتماع التي تعتقد أن الاتجاه النظري الذي يسمى «علم

---

(2) Ibid.

(1) Ibid., p. 127 - 128.

اجتماع الصراع» هو معارض بالضرورة لنمط التحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث)»[1].

قد توحي كلمات ميرتون هذه بعدم وجود تناقض بين الوظيفية والماركسية. وربما يزيد من تأكيد ذلك قول ميرتون إن الوظيفية قامت بمزج الماركسية مع أفكار دوركايم منذ الثلاثينات بالفعل. غير أنه من الضروري الإشارة إلى التناقض في موقف ميرتون. فاستشهاده بتماثل بعض مقولات كل من ماركس ودوركايم لا يعني أن الوظيفية تتبنى هذه المقولات. فإذا كانت مقولة ماركس القائلة أن وجود الناس يحدد وعيهم لها ما يماثلها عند دوركايم لا يعني أن ميرتون أو الوظيفية يتبنيان هذه المقولة المنهجية، كما لا يعني أن الوظيفية تخلت عن مقولتها الأساسية التي ترى أن القيم هي العنصر الحاسم في النسق الاجتماعي.

وفضلا عن ذلك فإنه إذا كان ميرتون يستخدم فكرة حدوث مزج بين أفكار ماركس ودوركايم لمواجهة الدعوة القائلة بضرورة وجود نظرية تجمع بين الوظيفية والماركسية، فإن ذلك لا يلغي أن لهذه الدعوة من يعبر عنها بالفعل.

ونظرا للاعتبارات السابقة يرى الباحث ضرورة الإجابة على السؤال المطروح: هل يمكن بالفعل حدوث تقارب حقيقي يجمع النظريتين في نظرية اجتماعية واحدة؟ من الضروري أن نشير أولا إلى بعض المحاولات في هذا الصدد. ويكفي أن نشير أولا إلى رأي جولدنر وإلى محاولة فاندنبرج. فجولدنر يرى أن أزمة الوظيفية يعبر عنها في اندفاعات نحو الماركسية. كما أنه يعتبر أن التوترات العميقة التي تعاني منها الوظيفية تنتج عن تحليلها للتغير وأن «اندفاع الوظيفية نحو التقارب مع الماركسية هو محاولة لمعالجة التوترات التي تشعر بها في هذا المجال الفكري، كما أنه علامة على الأزمة المتصاعدة التي تعانيها»[2]، كما أن هذا الاتجاه للتقارب يتم التعبير عنه اليوم بشكل أقل أو أكثر وضوحا... «فبعض الوظيفيين يتحركون بشكل متزايد نحو التقارب مع الماركسية. وغالبا ما يفعلون ذلك وهم على وعي ذاتي لا يعاني من صراع. وما يحدث الآن هو أن الإشارة إلى ماركس لا تظهر أكثر وأكثر فحسب في

---

(2) Ibid., p. 123.

(1) A. Gouldner, op. cit., p. 369.

الأعمال الحديثة لبعض الوظيفيين، وإنما أصبح هؤلاء يقدرون أيضا عمله بصراحة على الرغم من أن هذا التقدير نادرا ما يأتي دون انتقاد»[1].

أما فاندنبرج فيمضي إلى ما هو أبعد من جولدنر. وهو يبدأ محاولة التقريب من الماركسية والوظيفية بافتراض معين. ويبدأ هذا الافتراض بالقول إن الهيجلية الماركسية والوظيفية هما النظريتان السائدتان في علم الاجتماع المعاصر. أي أنه يبدأ بتقرير أهمية الوظيفية والماركسية. لكننا نلاحظ أنه يربط الماركسية بالهيجلية وهو ما أكدنا من قبل عدم صحته. غير أن فاندنبرج ينطلق بعد ذلك ليشير إلى أن كلا من الوظيفية والهيجلية – الماركسية ينهض على نموذج للتوازن. فمن جانب تتضمن الثلاثية الهيجلية فكرة التوازن في شكل: الموضوع – نقيض الموضوع – مركب الموضوع. ومن جانب آخر فإنه لو تخلت الوظيفية عن الافتراض غير الضروري القائل بأن المجتمع يميل إلى اختزال التغير فلن يتبقى اختلاف جوهري بين الأفكار الجدلية والوظيفية عن التوازن. وبعد أن يقرر فاندنبرج كل ذلك لا ينسى أن يضيف أن بعض الوظيفيين «قد تخلوا بالفعل عن هذا الافتراض غير الضروري»[2].

لقد تعرضنا من قبل، وبشيء من التفصيل، إلى أن ماركس لم يستخدم الثلاثية الهيجلية. كما أوضحنا الاختلافات الجوهرية بين كل من التناقض الجدلي الماركسي والتناقض الجدلي الهيجلي. ولكن هذا التوضيح وحده ليس مبررا كافيا للقول بعدم صواب هذه المحاولة للتقريب بين الماركسية والوظيفية.

فالمسألة هنا أبعد من مجرد عملية تنازلات جزئية من هنا وهناك. أو عملية تجميع المزايا. فالاستناد إلى الفهم الصائب للنظريتين يوضح ما يلي:

أولا: أن الماركسية، غير الهيجلية بالطبع، أكثر من مجرد نظرية وظيفية بنيوية على الرغم من أنها تمتلك من المبررات ما يجعلها الأولى في هذا الصدد. والذي يجعل منها أكثر من مجرد نظرية وظيفية هو ما يلي:

1- قولها بتعدد مستويات الظواهر الاجتماعية من بنية أساس وبنية فوقية وأشكال للوعي. وعلاوة على ذلك تأكيدها على الصفة التاريخية لهذه الظواهر.

---

(2) Ibid., p. 368.

(1) P. van den Berghe, op. cit., pp. 305 - 306.

2ـ المنطلق المنهجي الذي يرى أن الوجود الاجتماعي هو أساس الوعي الاجتماعي.

3- القول بوجود صراعات وتناقضات داخلية في المجتمع وأنها أساس عملية تطور المجتمعات. وسيتضح هذا عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية بشكل أكثر تحديدا.

4- رفضها الوقوع في النزعة الإمبريقية التي لا ترى ما هو أبعد من الواقع المرئي. وهذا ما سوف نتناوله تفصيلا عند التعرض للأسس المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية.

ثانيا: أما بالنسبة لمقولة البنية – الوظيفة التي ترددها الوظيفية فإننا نجدها متضمنة في أعمال ماركس. فكتاب رأس المال يذخر بتحليل مكونات النسق الرأسمالي حتى وظائف النقود والسلع. وفضلا عن ذلك فإن «البنية الاجتماعية» كاصطلاح ومفهوم جرى استخدامه من جانب ماركس قبل رادكليف براون بأكثر من سبعين عاما. ولكن هل أخطأ ماركس وأخطأ نقاده في عدم تسمية منهجه بأنه وظيفي؟ بالطبع لا. فلم يخطئ ماركس ولا نقاده في هذا الشأن. فالتحليل الوظيفي ليس منهجا بالنسبة لماركس وإنما أداة من أدوات البحث يضعها في سياق منهج شامل يكشف في النهاية حركة المجتمع بكل متناقضاته الداخلية ودينامياته وعلاقاته الداخلية.

أي أننا نجد نظرة تجزيئية في جانب، ونظرة تمتد إلى الأبعاد المتعددة للظاهرة الاجتماعية في جانب آخر. وإذا كنا نقول نظرة تجزيئية فإننا نستند إلى رأي ميرتون الذي يرى استحالة قيام أي نظرية بمعالجة كافة الأبعاد. فهو يقول: «**وكمبدأ نظري ... فإن التحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث) شأنه شأن الاتجاهات النظرية الأخرى في علم الاجتماع لا يمكن أن يزعم أنه قادر على تناول النطاق الكامل للظواهر الثقافية والاجتماعية**»(1). (التشديد من الباحث).

يرى الباحث أن هذه الكلمات تمثل تقييما للوظيفية بالفعل. ولكن ميرتون يحاول القول إن ما ينطبق على الوظيفية ينطبق أيضا على غيرها من النظريات.

---

(1) R. Merton, Sociological Ambivalence..», p. 126.

ثالثـا: يضـاف إلـى أولا وثانيـا أن مـاركس لـم يغفـل المظهـر الخـارجي للبنيـة الاجتماعية وما يطرأ على هذا المظهر من تغيرات، ولا يتجاهل أهمية تحليلها. ويكفي في هذا الصدد أن نورد النص التالي حيث يرى الباحث أنه ينطوي على دلالات هامـة. يقول ماركس في المجلد الثالث من رأس المال:

«إن الشكل الاقتصادي النوعي الذي يستخلص بـه العمل الفـائض غيـر المـدفوع (لـم يقـل غيـر مـدفوع الأجـر لأن الأمـر لا يقتصـر علـى الرأسـمالية – الباحـث) مـن المنتجين المباشرين يحدد العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، ذلك أنه ينبع مباشرة من الإنتاج ذاته ثم يعود فيؤثر فيه كعنصر محدد (حاسم – الباحث). وعلى هذا الشكل يقوم تكوين الجماعة الاقتصادي بأسره الذي ينشأ عن علاقات الإنتاج ذاتها، ومن ثم يقوم في نفس الوقت شكلها السياسي النوعي. **فالعلاقة المباشرة التي تربط ملاك شروط الإنتـاج بالمنتجين المباشرين** - وهي علاقة تتوافق دائما بشكل طبيعي مع مرحلـة محددة من تطور طرق العمل وبالتالي مع تطور إنتاجيته الاجتماعية - **هي التي تكشف دائمـا عن أخفى الأسرار، تكشف عن الأسـاس الخفي للبنيـة الاجتماعيـة بأسرها** The Entire Social Structure وللشكل السياسي لعلاقة السيادة والتبعية، أي بالاختصار شكل الدولـة النوعي المتوافق مع بنيـة الأسـاس. وهذا لا يمنـع الأسـاس الاقتصـادي – نفس الأسـاس الاقتصـادي منظـورا إليـه مـن زاويـة شـروطه الأساسيةـ مـن أن يكشـف عـن تنوعـات وتدرجات لا نهائية فـي المظهـر Infinite Variations and Graduations in Appearance **نتيجة لظروف إمبريقية مختلفة لا يشملها الحصر، من بنية طبيعية، وعلاقات عرقية، وتـأثيرات تاريخيـة خارجيـة إلـى آخره. وهـي تنوعـات وتـدرجات لا يمكـن التـيقن مـن حقيقتها إلا بتحليل الظروف المعطاة إمبريقيا**»(1). (التشديد من الباحث).

يكشـف هـذا الـنص عـن أبعـاد متعـددة لا تلقـي مـا تسـتحق مـن تنويـه. فـإذا كـان مـاركس يطمـح إلـى كشـف المنطـق الـداخلي لأي تكـوين فإنـه لا يتجاهـل مـا يطـرأ علـى مظهـر هـذا التكـوين مـن «تنوعـات» و «تـدرجات» و «تبـاين». لكـن ينبغـي التأكيـد أن دراسة التغيرات الطارئة على المظهر إنما ترتبط بمسـعى آخـر هـو دراسـة البنيـة بكافـة جوانـب حركتهـا وتناقضـاتها وقوانينهـا. وإن الأبعـاد المتعـددة التـي يكشـف عنهـا مـنهج ماركس في تناول الظواهر إنما يعنـي أن الوظيفيـة لا تقدم منطلقـات منهجيـة تنفـرد بهـا

(1) K. Marx, Capital, vol. 111, pp. 791 - 792.

وإنما هي، في واقع الأمر تقتطع بعض المنطلقات المنهجية من سياقها العام الأشمل وتكتفي بأن تعالج البنية من زاوية أساسية واحدة. ونعني بذلك زاوية التوازن والاستقرار. ويمكننا هنا أن نقول أن الوظيفية لم يتبق لها سوى استاتيكيتها وسعيها للكشف عن التوازن الدينامي. ومن ثم ليس في وسعها تقديم منطلقات منهجية تنفرد بها للمساهمة في خلق نظرية جديدة. فكافة المبادئ المنهجية التي تتميز بها إنما هي مبادئ مقتطعة من نظريات أخرى أكثر تكاملا، ومن ثم فإن المنطلقات المنهجية للتحليل الوظيفي إنما هي منطلقات تتسم بالتجزيئية والقصور.

الفصل الخامس

البنيــوية

تمهيد:

ينبغـي أن نوضـح فـي البدايـة معنـى البنيويـة Structuralism كمـنهج فـي مجـال الدراسات الاجتماعية. فقد يحدث خلط بينها وبين الوظيفية، خاصة أن بعض الـوظيفيين يستخدمون أحيانـا تعبيـر التحليـل البنيـوي Structural Analysis للإشـارة إلـى الوظيفيـة. وقد رأينا من قبل أن روبرت ميرتون علـى وجـه التحديد يستخدم هذا التعبير. وفضـلا عن ذلك فإن البنيوية تتخذ من البنية أيضا والعلاقات داخلها محورا لمنهجها. كما تتبـع أيضا أهمية التعريف بالبنيوية أنها لم تنل الاهتمام الكافي في الدراسـات الاجتماعيـة فـي العـالم العربـي بوصـفها منهجـا فـي العلـوم الاجتماعيـة، وذلـك علـى الـرغم مـن الأهميـة المنهجيـة التـي تعـزى إليهـا. كمـا أن الواقـع يوضـح أن البنيويـة تـؤثر الآن فـي مجـالات معرفية عديدة. فالبنيوية تعلن أنهـا تقدم بصيرة جديـدة ووعيـا جديدا بـالإنسـان وأفعالـه، ومــن ثــم يتطــرق منهجهــا إلــى كافــة العلــوم الإنســانية ومــن بينهــا علــم الاجتمــاع والانثروبولوجيا.

وقد شهدت السنوات الأخيرة إنجازات للبنيويين في مجالات معرفية شتى. وعلـى سبيل المثال ظهرت أعمال تستخدم المنهج البنيوي في اللغات، وعلم النفس والبيولوجيـا والنقد الأدبي. بل إن إنجازات اللغويات البنيوية كانت الأساس الـذي انطلـق منـه المـنهج البنيوي. ويمكن أن نشير، باختصار، إلى أبرز أعمال البنيويين في هذه المجالات. وهـي تتمثـل فـي أعمـال فردينانـد دي سوسـير Ferdinand de Saussure ورومـان ياكوبسـون Roman Jakobson فـي اللغويـات، وجـان بياجيـه فـي علـم الـنفس بـالإضـافة إلـى أعمالـه

النظرية في مجال المنهج البنيوي، وفوكوه M. Foucault في مجال تاريخ العلوم والثقافة الإنسانية، وذلك علاوة على أعمال ليفي شتراوس وإنجازاته النظرية والمنهجية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا.

ويمكننا أن نضيف سببا آخر لضرورة التعريف بالبنيوية. فإن انتشارها في فرنسا بالذات، قد صاحبته فكرة عامة، ترى أن البنيوية حركة فلسفية في الأساس وليست مجرد منهج للعلوم الاجتماعية. وترجع أسباب هذه الفكرة إلى أن الجدال العام الذي برز حول البنيوية في فرنسا فيما بين 1965 و1967 كان مرتبطا بهجوم ليفي شتراوس على سارتر والفلسفة الوجودية. وقد جاء هذا الانتقاد الحاد في كتاب ليفي شتراوس «العقل الهمجي» (1962) «The Savage Mind». غير أن البنيويين يرفضون أن توصف حركتهم بأنها فلسفية، بل إن معظم كتاباتهم معادية للفلسفة في اتجاهها الأساسي. وتتركز دعوة البنيويين في هذا الصدد في الإعلان عن نهاية الفلسفة باسم علوم الإنسان. ومن ثم كان انتقادهم للفلسفة المثالية عامة وفلسفة سارتر على وجه الخصوص. ويؤكد البنيويون أنهم إنما يقدمون منهجا هدفه الوصول بالعلوم الإنسانية إلى مستوى دقة العلوم الطبيعية والرياضية. وفي واقع الأمر لا يمكن القول بأن البنيوية لا تحمل أي اتجاهات فلسفية. ولكن ذلك الأمر لا يعني إغفال أو تجاهل ما تطرحه في المجالات المعرفية المختلفة وعلى الأخص في مجال علم الاجتماع. وعلى سبيل المثال فإن الأعمال المصرية النادرة التي تتناول البنيوية لا تقدم سوى إشارات بسيطة للغاية عنها. بل إن هذه الإشارات تكتفي بتصوير علاقتها بالفلسفة على أنها تشبه العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة لندن مع أن البنيوية تتميز بمنطلقات منهجية مغايرة لتلك التي تتميز بها الوضعية المحدثة مثلا.

إن الرأي المشار إليه آنفا يرى «أن تأثير الفلسفة أو المزج بين الفلسفة وعلم الاجتماع ودراسة الاقتصاد السياسي كما هو حادث في جامعة لندن قد أدى إلى مواقف معرفية تبناها علماء الاجتماع في أوروبا مثل الكانتية المحدثة والوضعية المحدثة والظواهرية. إن انتشار الاتجاه البنائي (البنيوي – الباحث) في فرنسا يعكس هذا

الاتجاه في المنهج في العلوم الاجتماعية الذي ينقلب في أغلب الأحيان إلى مناقشة فلسفية»[1].

إن تأثير الفلسفة على علم الاجتماع في إنجلترا بشكل عام أفضى بالفعل إلى النتيجة التي يقررها النص الذي أوردناه آنفا. غير أن الأمر يختلف بالنسبة للبنيوية. فهي وإن كانت تتسم في نهاية الأمر بنوع من الكانتية، وهو ما يتضح من ثنائيتها، إلا أنها تدعو إلى تخليص علوم الإنسان من الفلسفة بغض النظر عن تحررها من أي نظرة فلسفية أم لا. ومن جانب آخر، فإن منطلقاتها تختلف في جوانب كثيرة عن منطلقات علم الاجتماع والانثروبولوجيا في البلاد الانجلوسكسونية عامة. وسوف يتضح ذلك جيدا فيما بعد، خاصة عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية. ويكفي الآن أن نشير إلى قول بياجيه إن «مفهوم البنية في البلدان الانجلوسكسكونية يميل إلى الاقتصار على العلاقات القابلة للملاحظة»[2]، وهو ما ترفضه البنيوية.

ونظرا للاعتبارات التي أشرنا إليها في هذا التمهيد فإننا سنتناول في هذا الفصل القضايا التالية:

أولا: تعريف البنيوية بشكل عام.

ثانيا: الأصول التاريخية التي أثرت في تشكل اتجاه التحليل البنيوي والتي تتمثل في: اللغويات، والماركسية، وأعمال دوركايم التي وجدت استمرارا ما لها في أعمال ليفي شتراوس بالذات.

ثالثا: التعريف بليفي شتراوس وإسهاماته المنهجية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا باعتباره أبرز ممثلي البنيوية تأثيرا في هذه المجالات. فإن كافة الكتابات التي تتناول البنيوية من زاوية علم الاجتماع إنما تضعه بالفعل في هذه المكانة. ومن أمثلة ذلك القول بأنه «في حدود ما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، يشعر المرء

---

(1) محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، إسكندرية، 1972، ص 163.

(1) J. Piaget, op. cit., p. 102.

بثقة تامة عندما يطلق على ليفي شتراوس وصف قائد الحركة، أو على الأقل، أبرز مدافع عنها في مجال الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع»[1].

لكن ينبغي توضيح أن هذه العناوين تشير إلى القضايا التي سوف نتناولها أكثر من إشارتها إلى التقسيمات التي سنتبعها في الدراسة. لأن طبيعة الموضوع تقتضي مثلا، عدم الفصل بين ما جاء تحت البند ثانيا والبند ثالثا. ولهذا فسوف نتناول التعريف بالبنيوية بشكل مستقل أما الأصول التاريخية وإسهامات ليفي شتراوس فسوف يتم دمجها معا.

ما هي البنيوية؟

تكمن أهمية البنيوية كاتجاه في المعرفة في أنها تحاول أن تقدم وعيا جديدا بالمجتمع بما يبدو أنه طريقة جديدة. «ولم تهتم البنيوية أن تعلن فلسفة جديدة قدر اهتمامها أن تظهر عجز المفهومات الفلسفية القائمة، وذلك في ضوء المعرفة المتجمعة عن طريق علوم الإنسان»[2]. وعلى الرغم من ذلك فقد كان انتشارها الواسع في فرنسا في الستينات مرتبطا بانتقاد البنيويين لفلسفة سارتر الوجودية. ومن هنا ظهرت مقولات «البنية» و «الموضوعية» و «الدقة العلمية» كمقولات رئيسية بدلا من مقولات «الفعل الحر» و «الذاتية» ومقولة «التجربة المعاشة». فالبنيوية تحدد لنفسها مهمة الوصول بالعلوم الخاصة بالإنسان إلى مجالات معرفية لها نفس دقة الفيزياء على سبيل المثال.

لقد قدمت البنيوية «تفسيرا للإنسان والثقافة بلغة سماها تشومسكي Chomsky بنى عميقة Deep Structures. وهذه البنى العميقة هي مبادئ غير واعية للعمل الوظيفي للعقل تحاول البنيوية اكتشافها في الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع على الأقل، لتكشف عنها كأساس حقيقي لظاهرة الثقافة. وفي محاولتها الكشف عن هذه العناصر الجماعية غير الواعية المحددة للسلوك، تلعب البنيوية في العلوم الاجتماعية دورا مشابها لدور

---

(2) C. Badcock, Leve-Strauss: Structuralism and Sociological Theory, Holmes and Meier Publishers, New York, 1976, p. 11.

(1) لوسيان سيف، موقع الفلسفة البنائية من المنهج العلمي، ترجمة أحمد القصير، مجلة الكاتب، العدد 134، مايو 1972، ص107.

التحليل النفسي في علم النفس الفردي. وكلاهما يدعى إعطاء وعي جديد وبصيرة أعمق بالعمليات التي تؤثر علينا، ولكننا لم نكن ندركها إدراكا واضحا حتى نشأت تلك الفروع من المعرفة»[1].

وقد كان لاتساع المجالات التي تتطرق البنيوية إليها ما جعلها أشبه بحركة معرفية بالفعل. بل إن روبرت ميرتون يرى أن هناك صلة ما مؤثرة لهذه الحركة في التحليل الوظيفي. ويتضح ذلك من قوله «إن الأفكار الرئيسية للتحليل البنيوي (ما يعنيه ميرتون هنا هو التحليل الوظيفي – الباحث) في علم الاجتماع تضرب بجذورها في تركيب الحركة الثقافية والاجتماعية المعروفة باسم البنيوية Structuralism. فهي بإقامتها روابط بين مضمون اتجاهات مختلفة قد أصبحت أخيرا موضوع اهتمام واسع وأحيانا مركزا لحركة اجتماعية والتي استغلت على مدى غير منظم النفوذ الفكري لشخصيات مثل فرينانند دي سوسير ورومان ياكوبسون في اللغويات، وكلود ليفي شتراوس في الانثروبولوجيا، وجان بياجيه في علم النفس، وحديثا فرانسوا جاكوب Francois Jacob في البيولوجيا. وباختصار، فبالرغم من أن التحليل البنيوي (يقصد الوظيفي – الباحث) في علم الاجتماع قد تأثر بخصائص معينة في البنيوية التي تستخدم كسياق معرفي – وعلى سبيل المثال وجود توازن معين بين دوركايم ودي سوسير – فإنه من الناحية التاريخية ليس مستمدا من تلك التقاليد الثقافية بأكثر مما هو مستمد من التحليل البنيوي الذي طوره ويسلي ليونتيف في الاقتصاديات»[2].

يؤكد رأي ميرتون الفكرة التي ذكرناها من أن البنيوية حركة معرفية تتطرق إلى مجالات عديدة، كما يؤكد من جانب آخر أهمية البنيوية في مجال الدراسات الاجتماعية. ويشير أيضا إلى أن البنيوية لا تعتمد على شخصية بارزة واحدة تنتمي إلى مجال معين، وإنما تعتمد على حشد من الباحثين في مجالات مختلفة وإن كان معظمهم قد أصبح من أبرز العاملين في هذه المجالات. غير أن ليفي شتراوس هو أبرز ممثلي البنيوية وأوسعهم انتشارا، كما أنه صاحب التأثير المباشر في المجال المنهجي لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا.

لقد أشرنا من قبل إلى أن البنيويين يؤكدون أنهم يطرحون منهجا لا فلسفة خاصة. وفي هذا الصدد يؤكد جان بياجيه «ان للبنيوية تاريخا طويلا. وتتمثل أحد

(2) C. Badcock, opcit., pp. 11-12.

(1) R. Merton Sociological Ambivalence and Other Essays, p. 121

الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا التاريخ في أن البنيوية لا يمكن أن تكون مذهبا أو فلسفة خاصة ... فالبنيوية إنما هي منهج أساسا بكل ما يتضمن هذا التعبير من معنى»[1].

وعندما يشير بياجيه إلى تاريخ البنيوية يوضح أن هذا «التاريخ يشكل جزءا من تاريخ العلم .. وكان لابد أن يمضي وقت طويل قبل أن يتم اكتشاف إمكانياتها، ويعود ذلك أساسا، بالطبع، إلى الميل الطبيعي للعقل البشري للبدء من البسيط للانتقال إلى المعقد، ومن ثم يغفل الاعتماد المتبادل بين الكليات ونسقيتها، إلى أن يأتي وقت تفرض فيه مشاكل التحليل هذه الأمور علينا وتلفت انتباهنا إليها. كما يعود ذلك أيضا إلى حقيقة أن البنى ليست شيئا يمكن ملاحظته، حيث تقع في مستويات يمكن الوصول إليها فقط عن طريق أشكال من التجريد»[2].

إن بياجيه في محاولة تفسيره سبب عدم انتشار البنيوية حتى وقت قريب يشير إلى سمة أساسية تميز البنيوية، وهو موقفها الذي يرفض النزعة الإمبريقية. فالبنيوية تطمح إلى ما هو أكثر من هذه الإمبريقية المجدبة وتنظر إلى علم الاجتماع ودراسة البنى الاجتماعية على وجه الخصوص على أنها وسيلة نحو إدراك أكثر عقلانية للوقائع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما تحاول أن تنجز ذلك بما يبدو أنه أسلوب جديد. وذلك ما يستوجب أن يهتم السسيولوجيون بما تطرحه البنيوية لمعرفة المدى الحقيقي للإنجازات التي تقدمها.

وقبل الانتقال إلى الأصول التاريخية للبنيوية ومضمون منهجها يمكننا أن نرصد الآن ثلاثة أسباب تعود إليها المكانة التي تحتلها البنيوية في مجال الدراسات الاجتماعية.

أولا: رفضها للفلسفات المثالية الذاتية. وهو الرفض الذي كان كتاب «العقل الهمجي» لليفي شتراوس تعبيرا عنه.

وثانيا: مطالبتها بتعميم نتائج البحث في مختلف المجالات المعرفية.

---

(2) J. Piaget, op. cit., pp. 136-137.

(1) Ibid., p. 136.

وثالثا: قيام البنيويين في الفترة الأخيرة بإجراء دراسات جادة تسير وفق المنهج البنيوي. وقد جاء بعض هذه الدراسات بشكل متميز في مجاله.

ونجد جان بياجيه يصور هذا الوضع بقوله: «بالرغم من أن الكثير من التطبيقات الجادة للمنهج حديثة فإن البنيوية ذاتها ليست حديثة العهد»[1].

يشير ذلك التاريخ الذي يتحدث عنه بياجيه إلى المؤثرات التي ساهمت بالفعل في بروز البنيوية المعاصرة، والتي تعتبر أعمال ليفي شتراوس من البدايات الأولى. فقد نشر أول عمل هام له وهو كتاب «البنى الأولية للقرابة» عام 1949. وبعد ذلك بفترة، أي في الستينات، بدأت تبرز أعمال هامة للبنيويين تنتمي إلى مجالات معرفية مختلفة. وعلى الرغم من أن اللغويات هي صاحبة التأثير الأساسي على المنهج البنيوي فإن واقع الأمر يؤكد أن ذلك التاريخ الذي يتحدث عنه بياجيه يشير إلى أكثر من مجال معرفي قدم إسهاماته في بروز البنيوية المعاصرة وذلك باعتراف البنيويين أنفسهم. وإذا أردنا تلخيص ذلك الوضع في كلمات موجزة نلجأ إلى لوسيان سيف حيث يقول: «إن الأبحاث الرئيسية التي تعتبر أساس البنيوية المعاصرة إنما ترجع إلى الثلاثينات. بل ويرجع معظمها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. ففي مجال اللغويات يمكن الإشارة إلى أعمال دي سوسير، وفيما بعد إلى أعمال تروبتسكوي وياكوبسون وأعمال حلقة براغ، وفي مجال علم النفس إلى أعمال منظري الجشتطالت التي ساهمت إلى حد كبير في فترة ما بين الحربين في ظهور آراء البنيويين الراهنة، كما يمكن الإشارة أيضا، من وجهة نظر معينة، إلى أعمال فرويد. وفي الميدان الفلسفي يمكن الإشارة إلى هوسرل وأعمال باشلار اللاحقة حول القضايا الفلسفية للعلم»[2].

تأثير اللغويات:

كانت اللغويات هي المجال الذي تأكد فيه بروز المنهج البنيوي عندما قام فرديناند دي سوسير، عالم اللغويات السويسري، في عشرينات هذا القرن بالتنبيه إلى ضرورة إجراء تمييز دقيق في مجال دراسة اللغة بين محورين رئيسيين: المحور عبر

---

(2) Ibid.

(1) لوسيان سيف، مرجع سابق، ص 108.

الزمني Diachronic، أي محور التطور التاريخي ومحور الدراسة الآنية Synchronic، أي المحور الذي ترتبط به الظواهر اللغوية في لحظة زمنية معينة. وبينما ركزت الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة، والتي سادت في القرن التاسع عشر تركيزا كاملا على حقائق تطور اللغة، وبشكل خاص، على إعادة تركيب اللغة الهندو – أوروبية، وذلك عن طريق البحث عن ظواهر معينة في لغات معينة في عصور مختلفة، نجد أن دي سوسير وجه اللغويات إلى العصر الراهن مؤكدا أن الجانب الآني أكثر أهمية من الجانب التاريخي ذلك أنه حسب رأيه هو الجانب الحقيقي والواقعي الوحيد بالنسبة لجمهرة المتكلمين(1).

وكانت النجاحات التي حققتها حلقة براغ للغويات (تروبتسكوي Trubetskoi وياكوبسون) (2) في هذا الصدد من أسباب بروز هذه القاعدة المنهجية التي نادى بها دي سوسير، ومن ثم انتقالها إلى مجالات معرفية أخرى. غير أنه لابد أن نشير إلى أن مضمون هذه القاعدة المنهجية (أولوية المعالجة الآنية على المعالجة التاريخية) إنما يرجع، في واقع الأمر، إلى ماركس في خمسينات القرن التاسع عشر. وهذا ما سيتضح فيما بعد. ولكن إنجازات اللغويات طرحته بوضوح وسلطت عليه الضوء من جديد.

وعلى الرغم من أننا أوضحنا الصلة بين اللغويات والبنيوية إلا أن تلك الصلة في حد ذاتها لا تشير إلا إلى الإطار العام فقط. ولذلك ينبغي التطرق إلى جوهر ذلك المبدأ خاصة في التطبيق. لأن وضوح ذلك سيدلنا على الخصائص المتميزة التي انتقلت من اللغويات إلى علم الاجتماع والانثروبولوجيا. ونعني بذلك النظرة الاستاتيكية. فتشديد دي سوسير على المعالجة الآنية ينصب بوضوح على الطبيعة النسقية Systematic للغة التي كانت قد أغفلتها المقارنة التاريخية. ومن ثم يؤكد دي سوسير أن الجانب الآني من اللغة هو وحده النسقي وليس الجانب عبر الزمني. ففي هذا الجانب الآني تقوم اللغة بوظائفها كنسق اتصال، كنظام إشارة. ويرى دي سوسير أنه طالما أن

---

(1) M. Saifulin (ed.), The Future of Society, Progress Publishers, Moscow, 1973, p. 134

(2) في عام 1928 ظهرت بذور النزعة البنيوية في بحث لثلاثة من علماء اللغة السوفيت هم تروبتسكوي وياكوبسون وكارشفسكي. وبعد ذلك انضم هؤلاء العلماء إلى حلقة براغ للغويات التي كانت قد تأسست عام 1926. وفي عام 1929 دعا هؤلاء إلى إتباع المنهج البنيوي لاكتشاف قوانين بنية الأنساق اللغوية. وأصبحوا بعد ذلك من أبرز المساهمين في أعمال تلك الحلقة.

الإشارات اللغوية تحكمية Arbitrary فليس من الضروري ربطها بالأشياء التي تدل عليها، بل ينبغي دراستها في علاقاتها الراهنة المتبادلة. فهذه العلاقة المتبادلة في النسق هي التي تحدد دور كل عنصر(1).

ويتمثل تطوير مدرسة براغ لأفكار دي سوسير في أنها استخلصت قواعد جديدة عن طريق عزل الفونولوجيا Phonology، أي دراسة تاريخ التغيرات الصوتية في تطور لغة ما، عن علم الصوتيات Phonetics، أي دراسة مخارج الحروف وأصواتها مع طريقة كتابتها بالألف باء الصوتية، ثم وضع أصوات الكلام البشري في أنساق طبقا لوظيفتها. وبعد ذلك قامت المدرسة وغيرها من المدارس البنيوية بدراسات تستهدف كلها غاية أساسية واحدة هي تحديد الطريقة التي تستخدم بها اللغات المختلفة أساليب مختلفة لحل مشكلة بعينها، أي مهمة تنظيم الاتصال والتفاهم بين البشر. واتضح في نهاية الدراسات أن هذه الأساليب ليست متباينة مطلقا. فعن طريق عزل جانبها الشكلي وتصنيفها وفقا للأنماط العامة للعلاقات المتبادلة أمكن استخلاص بنى (جمع بنية) عامة معينة تظهر بتنوعات مختلفة. ومن ثم كان من الطبيعي أن تنشأ فكرة المنهج الاستنباطي Deductive في معالجة البنى اللغوية ودراستها بوسائل رياضية(2).

يعني ذلك أن الأفكار التي قدمتها اللغويات البنيوية، لم تكن مجرد فهم اللغة كنسق مترابط. فذلك كان قد حدث منذ فترة مضت، وإنما كانت هذه الأفكار تتمثل أساسا في البحث في اللغة عن بنى معينة غير بادية للعيان وأكثر تجريدا، وذلك عن طريق نقل الاهتمام من عناصر النسق إلى العلاقات القائمة بين هذه العناصر والتي تشكل في مجموعها بنية اللغة. «وإن أكثر البنيويين اتساقا مع أنفسهم وأكثرهم تطرفا من وجهة نظر خصومهم يسعون على تقديم الأنساق اللغوية كمجموعة من **العلاقات البحتة** تتعين داخلها العناصر تعيينا كليا بالعلاقات حيث أن هذه العناصر لا تمتلك أي محتوى خاص بها. فالعناصر مجرد حزمة من علاقات. ولكن إذا كانت هذه الفكرة تعتبر صائبة بالنسبة لنظم الإشارة الاصطناعية فإنها لا تنطبق على اللغة الطبيعية والتي تعتبر في مجموعها نظام إشارة من نوع خاص. فالمطابقة بين اللغة وبين نظام

---

(3) Ibid., pp. 134-135

(1) Ibid., p. 136.

إشارة اصطناعي يؤدي منطقيا إلى استبعاد قضية التطور من الدراسات اللغوية. فالأنظمة الاصطناعية للإشارة لا تتطور. فهي من جانب تفتقر إلى الحافز الداخلي للتطور، ومن جانب آخر يعتبر الحافز الخارجي، في واقع الأمر، خارج إطار مقدرة تلك الأنظمة»[1].

ومن ثم فإن تشبيه ما يجري في اللغة الحية بقواعد تركيب أي نظام اصطناعي للإشارة يفضي إلى نظرة استاتيكية.

إن تلك النظرة تدفع البنيويين إلى «النظر للجانب الآني للغة لا بوصفه مقطعا مستعرضا في لحظة معينة يبين حالة اللغة وطريقة تأديتها لوظيفتها في مرحلة معينة من مراحل تطورها وإنما على أساس أن هذا الجانب يكشف عن البنى العامة التي لها صفة الدوام والتي تجعل الاتصال ممكنا. إن المدخل الآني أصبح هنا مطابقا للاستاتيكي. بل وقد حاول أعضاء المدرسة البنيوية بكوبنهاجن، برئاسة لويس هيلمسليف، تصوير كل اللغات المعاصرة والبائدة على أنها تنوعات لبنية واحدة لم تتطور في مجرى تطور اللغة، وإنما تعرضت لمجرد إعادة التركيب والتجميع»[2].

عند هذه النقطة نستطيع أن نرى ارتباط ليفي شتراوس الوثيق باللغويات البنيوية. فليفي شتراوس يعتبر اللغويات هي المثال الذي ينبغي أن يحتذى به. كما أنه يرى فيما أشرنا إليه من قبل على أنه مدخل استاتيكي تقدما تنفرد به اللغويات. ويتضح هذا من قوله «إن علما اجتماعيا واحدا فحسب بلغ النقطة التي اندمج فيها التفسير الآني والتفسير عبر الزمني ... وهذا العلم هو اللغويات منظورا إليه كدراسة فونولوجية Phonological Study»[3].

كما أننا نجد أن ليفي شتراوس يضع اللغويات كمرشد للعلوم الاجتماعية الأخرى. ويتضح ذلك من كتابه «الانثروبولوجيا البنيوية» والذي يعتبر أهم مؤلفاته التي يطرح فيها أفكاره النظرية والمبادئ المنهجية التي يسير وفقا لها. ويقول ليفي شتراوس: «إن اللغويات ليست مجرد علم اجتماعي مثل سائر العلوم الاجتماعية الأخرى وإنما هي، بالأحرى، العلم الذي حقق أكبر تقدم. وربما كان الوحيد الذي يمكنه

---

(1) Ibid., pp. 136-137.

(2) Ibid., p. 137.

(3) C. Levi-Strauss, The Elementary Structures of Kinship, Eyre and Spottiswood, London, 1969, pp 492 - 493.

أن يزعم بحق أنه علم ... إن علم اللغة سوف يجد علماء من أنظمة على صلة ما به ولكنها تنتمي إلى مجالات مختلفة يستمدون الإلهام من نموذجه(*) ويحاولون أن يقتفوا أثره»[1].

وعلى الرغم من أن ليفي شتراوس يعتبر اللغويات العلم الذي يجب أن تحتذى به المبادئ المنهجية التي يستخدمها فإنه مزج هذه المبادئ بعناصر أخرى ومصادر فكرية مختلفة. ويبرز في هذا المجال تأثير الماركسية والجشتطالت ودوركايم. وينبغي التأكيد أن ذلك ليس مصدره التفسيرات المختلفة لأعمال ليفي شتراوس بقدر ما هو صادر عن ليفي شتراوس نفسه. وهو ما سوف نشير إليه عند تناول العلاقة بين ليفي شتراوس والمصادر السسيولوجية المؤثرة في البنيوية. ويلاحظ أن البنيويين، بشكل عام، لا يخفون وإنما يشيرون دائما إلى المجالات المعرفية التي أثرت في تشكيل منطلقاتهم. ولم تكن مجرد مصادفة أن ليفي شتراوس يوجه – في تقديمه لكتاب «البنى الأولية للقرابة»- الشكر إلى رومان ياكوبسون Roman Jakobson لإصراره «على ضرورة استكمال هذا العمل، ولأنه يرجع إليه الكثير في مجال الإلهام النظري»[2].

وإذا كانت الصلة قد اتضحت بين البنيوية واللغويات على المستوى النظري، فإن تناول المجال العملي سيؤكد ذلك أيضا. فقد انطلق ليفي شتراوس في دراساته الانثروبولوجية، مستوحيا مثال اللغويات، للبحث عن بنى غير ظاهرة تختلف عن المجموع المباشر للعلاقات الاجتماعية وتمثل نوعا من الرمز اللساني (الشفرة). وبهذا اختزل عددا كبيرا من أنساق مختلفة للقرابة في مجتمعات بدائية إلى عدد قليل من أنماط تبادل النساء. وبالاستعانة بالتحليل البنيوي درس ليفي شتراوس أيضا مجالات «تنتمي إلى بنية فوقية» Superstructural (حسب تعبيره) أخرى لحياة مجتمعات بدائية مثل الطوطمية، الشعائر، السحر، والأساطير. وهنا أيضا جرى تطبيق المبدأ المنهجي البنيوي القائل بأولوية العلاقات على العناصر. ومن ثم فإن التصورات الفردية والرموز الموجودة في الأساطير لم يتم تفسيرها، وإنما تم مقارنة علاقاتها المتبادلة

(*) ويذكرنا هذا برأي تروبتسكوي الذي ترك دراسة الاثنوجرافيا واتجه إلى اللغويات باعتبارها العلم الوحيد الذي يمتلك منهجا علميا بين العلوم الإنسانية.

(1) C. Levi-Strauss, Structural Anthropology, Penguin University Books, England, 1972, p. 35.

(2) C. Levi-Strauss, The Elementary Structures of Kinship, p. xxvii.

والمكانـة التـي تشـغلها فـي الأسـطورة بهـدف الـتمكن مـن اكتشـاف سلسـلة كاملـة مـن التطابقات ثم تعميم أكثر الأساطير تباينا(1).

إن هذه الصلة الوثيقة بين منهج ليفي شتراوس واللغويـات ستعاود الظهور مرة أخرى. ولكن لنفهم ذلك علينا أولا أن نتعرض للصلة بين ليفي شتراوس ودوركايم.

العلاقة بين بنيوية ليفي شتراوس ودوركايم:

تميزت صلة ليفي شتراوس بدوركايم بطابع خاص. ويمكن القول إن هذه الصلة تقع على مستويين: المستوى الأول ويتمثل في تطوير ليفي شتراوس لبعض بذور أفكار دوركايم. ويتمثل المستوى الثاني في محاولة تخطي العقبات السسيولوجية التي واجهت دوركايم ولم ينجح في حلها. ويمكننا أن نجد فـي كتابـات ليفـي شـتراوس أكثـر مـن مثـال يشـير إلـى المسـتوى الأول. ومـن بـين ذلـك قـول ليفـي شـتراوس «إن دوركـايم ومـاوس Mauss، على سبيل المثال، قد اهتما على الدوام بأن يستبدلا – كنقطة بدء فـي إجـراءات مسـح لمقـولات التفكيـر عنـد السـكان الأصـليين- التمثـيلات الشـعورية Conscious Representation السـائدة بـين السـكان الأصـليين بتلـك التـي تنشـأ عـن ثقافـة الباحـث الانثروبولوجي الخاصة. وكان ذلك، ولاشك، خطوة هامة. ومع أنها لم تبلغ غايتها لأن كليهما لـم يكـن علـى درايـة كافيـة بالتصـورات الشـعورية للسكان الأصـليين، فقد تكـون رغم أهميتها بعيدة تماما عن الواقع اللاشعوري شأنها شأن غيرها من التصورات»(2).

والمثال الثاني فـي هذا الصدد يرتبط بالنمـاذج الآليـة والنمـاذج الإحصـائية. فـإن فكر ليفي شتراوس يتصل بفكر دوركايم فيما يتعلق بالتمييز الذي يضعه ليفي شـتراوس بين ما يسميه النماذج الآلية والنماذج الإحصـائية. ويـرى الـبعض أن دوركـايم هـو الـذي يعود إليه الفضل في ذلك حيث كان قد تصور هذا التمييز بين هذين النـوعين المختلفين من النماذج حسبما يتضح في كتابيه «تقسيم العمل» و«الانتحـار». «ولكـن هـذا لا يقلـل من أهمية صياغة ليفي شتراوس لهذه القضـية. فقد كـان أول عـالم انثروبولـوجي يقـرر بوضـوح الآثـار المترتبـة علـى هذا التمييز ومـا يتضـمنه. ومنذ دوركـايم كـان كـل عـالم انثروبولوجي بارز يبحث في هذا المجـال (مثـل رادكليـف بـراون، مالينوفسـكي، ايفـإنز

---

(1) M. Saifulin (ed.), op. cit., p. 138.

(2) C. Levi-Strauss, Structural Anthropology, p. 282.

بريتشارد، وفورتس) يدرك صراحة أو ضمنا، المشاكل التي تترتب على هذا التمييز، رغم أنه لم يكن دائما في إطار نفس العلاقة. وهكذا أجد من الصعب أن أدرك السبب في أن علماء الأنثروبولوجيا الذين قدموا إسهامات نظرية – باستثناء ليتش (1954) ونادل (1957) لم يوجهوا إلا اهتماما قليلا إلى صياغة ليفي شتراوس لهذه القضية وحله لها ... ويبدو أنهم كانوا أكثر تنبها إلى مساهماته في حل مشاكل نوعية أخرى أكثر من الاهتمام بآرائه حول النماذج وبنائها»[1].

وتقوم التفرقة التي يضعها ليفي شتراوس بين النماذج الآلية والنماذج الإحصائية على النحو التالي: إذا أردنا مثلا أن نتناول ظاهرة كالانتحار فإنه يمكن أن ندرسها على مستويين مختلفين. فأولا يمكن عن طريق دراسة المواقف الفردية أن نشيد ما يمكن أن نسميه بالنماذج الآلية للانتحار. وفي هذه النماذج نضع في اعتبارنا شخصية المنتحر وتاريخ حياته. علاوة على الجماعات الأولية التي نشأ فيها. كما يمكن على عكس ذلك، أن نشيد نماذج ذات طبيعة إحصائية عن طريق تسجيل تعدد حالات الانتحار في فترة معينة من الزمن في مجتمع معين بالذات، أو في عدد من المجتمعات، وفي مختلف الجماعات الأولية. وبهذا فإن هذه المستويات المختلفة إنما تضفي على الدراسات البنيوية للانتحار قيمة استراتيجية. لأنه يصبح في الإمكان إقامة نماذج وإجراء المقارنة بينها من الزوايا التالية:

1- بالنسبة لأنماط مختلفة من الانتحار.

2- بالنسبة لمجتمعات مختلفة.

3- بالنسبة لأنماط مختلفة من الظواهر الاجتماعية.

ويقول ليفي شتراوس في هذا الصدد إن مهمة التقدم العلمي لا تكمن في الكشف عن مجرد تغيرات جديدة تنتمي إلى تلك المستويات وإنما أيضا في اكتشاف مستويات يمكن فيها الحصول على نفس القيمة الاستراتيجية من دراسة نفس الظواهر[2].

---

(1) H. Nutini, "Some Consideration on the Nature of Social Structure and Model Building: A Critique of Claude Levi-Strauss and Edmund Leach», in E. Hayes and T. Hayes (eds.), Claude Levi-Strauss, The Anthropologist as Hero, M.T.T. Press, England, 1973, p. 74.

(1) C. Levi-Strauss, op. cit., pp. 284-285.

أمـا بالنسبة للمستوى الثـاني لصـلة ليفي شـتراوس بـدوركايم فيشـير إليـه كتـاب «البنـى الأوليـة للقرابـة» وكتـاب «العقل الهمجـي». وحسبما يقـول بـادكوك فـإن «أول مؤلف هام لليفي شتراوس وهو البنى الأولية للقرابة يبدو ظاهريا دراسة انثروبولوجية ذات وزن لأنساق القرابة، لكنه يمكن أن ينظر إليـه، فـي واقـع الأمـر، علـى أنـه محاولـة لحل واحدة مـن أهـم المشـاكل فـي النظريـة الاجتماعيـة وهـي المشـكلة التـي ورثهـا ليفـي شتراوس عن دوركايم أهم سلف له في علم الاجتماع الفرنسي»[1].

ولتوضيح هذه المشكلة وطريقة تناول ليفي شـتراوس لهـا نشـير أولا إلـى تصـور دوركايم لعلم الاجتماع وما انتهى إليه.

فقد حـاول دوركـايم فـي كتـاب «قواعـد المـنهج فـي علـم الاجتمـاع» تخليص علم الاجتماع من أسوأ مبالغـات فلسفة كونـت الوضـعية وكـرر عدة مـرات رفضـه الأفكـار «المجردة». وبدلا من ذلك رأى إرساء علم المجتمع على أساس من الحقيقة الإمبريقية. وكانت تلك المحاولة للحديث فقط بلغة الحقائق الاجتماعية هـي التـي أفضـت بـدوركايم، بدوره، إلى صعوبات نظرية وتناقضات منهجية تماثل بالدقة تلك التي قادت كونت إلـى الدين الوضـعي[2].

فعلم الاجتماع الوضعي الإمبريقي بالنسبة لدوركايم «ينتهي إلى أن يكون دراسة معـايير وإحصـائيات مـن ناحيـة، ودراسـة وظيفيـة بنيويـة مـن ناحيـة أخـرى، ومؤلفـاه الكبيـران «الانتحـار» و«الأشـكال الأوليـة للحيـاة الدينيـة» تعتبـر أمثلـة علـى الأولـى والأخيـرة. وهـذا الإدراك لمـا يمكـن أن نسـميه فـي اللغـة الحديثـة بالأسـاس المعيـاري Normative للدراسات الاجتماعية أفضى بدوركايم لأن يتصور الحياة الاجتماعيـة علـى أنها مخرج من شيء قمعي فيما يتعلـق بـالفرد، وأصـبح الفـرد ينظـر إليـه كمجـرد فاعل Actor، وبلغـة أحـدث «لاعـب دور»، كتفـرد منحـرف أعطـى مكانـا ومغـزى فقـط فـي النسق عن طريق معايير بنيوية. إن حالات النشاط الجمعي تؤدي إلى ظهور التمثيلات الجمعية، ومن ثم يفترض دوركـايم علـى أساسـها أن أنظمـة التصـنيف الاجتمـاعي مثـل الطوطميـة لا يمكـن تفسـيرها كليـة. والأكثـر مـن ذلـك أن هـذا الاسـتنتاج السـلبي غيـر الايجابي يفترض أن الضمير الجمعي هو حقيقة لا يمكن اختزالها أو تفسيرها كليـة ....

---

(2) C. Badcok, op. cit., p. 15.

(3) Ibid., p. 23.

فالمقولات التي تنبع من الضمير الجمعي تتحدى الاختبار العقلي والانتقادي. وقد تكون نظريته مركزية اجتماعية Sociocentric، ولكن ما ترتكز حوله يبدو أنه سحابة عدم معرفة سسيولوجية. وهذا أثر محدود ومنهجي تماما لموقف كونت شبه الديني من علم الاجتماع»[1].

أعلن دوركايم عن محاولته للتخلص من أسوأ آثار وضعية كونت، ومع ذلك يحتفظ بالمجتمع، أو بدقة أكبر، الضمير الجمعي – كذاتية شبه ميتافيزيقية متجاوزا الأفراد، وهي من بعض الوجوه، غامضة على العلم. وفضلا عن ذلك كان دوركايم غير قادر على معرفة أصل التمثيلات الجمعية التي قال بها. وهذا القصور هو الذي حاول ليفي شتراوس أن يتخطاه بطريقته الخاصة. فدوركايم باختزاله الظاهرة الاجتماعية إلى شعور جمعي وصل إلى مصاعب منهجية حيث يصعب تفسير هذا الشعور الجمعي. ولحل هذه المشكلة يفترض ليفي شتراوس في الفصول الافتتاحية من «البنى الأولية للقرابة» وجود حقيقة اجتماعية قبلية Pre-Social Fact. ورغم صعوبة هذا التصور نجد أن ليفي شتراوس يقول إنه يمكن تحققه بالطريقة التالية: إن أي طبيعة اجتماعية «طبيعية» يمكن تصورها باعتبارها حقيقة شاملة لكافة المجتمعات. ويرى أن هناك عديدا من أمثال هذه الحقائق. ولكن معرفتها تتطلب ضرورة تعريفها بشكل أكثر تحديدا. ويقول ليفي شتراوس في الفصل الأول من «البنى الأولية للقرابة» إن ما يتطلبه الأمر هو «حقيقة اجتماعية توضح السمة الجوهرية للثقافة، أي أنها ينبغي أن تكون، تعسفية»[2]. ولكنها توضح كذلك العلامة المميزة للطبيعة، أي ينبغي أن تكون ضرورية. والنتيجة العامة التي ينتهي إليها هو وجود أساس مشترك بين كافة مجالات الحياة الاجتماعية.

وهذا الأساس المشترك هو نشاط العقل البشري. وهذا النشاط للعقل ليس شعوريا وإنما غير شعوري، ويمثل قوانين بنيوية معينة فرضتها منطقة اللاشعور في الذهن البشري على أكثر المضامين تباينا. وتعتبر اللغة والثقافة بالنسبة لهذا النشاط شكلين متوازيين. فاللغة انعكاس للثقافة أو شرط للثقافة. «فمن الناحية النظرية يمكن القول بأن اللغة هي شرط الثقافة لأن المادة التي تبنى منها اللغة هي من نفس طراز Type المادة التي تبنى منها الثقافة ككل: العلاقات المنطقية والتقابلات، والترابطات وما إلى ذلك.

---

(1) Ibid., pp. 23-26.

(2) Ibid., p. 35.

واللغة من هذه الزاوية تبدو أنها تضع أساسا لبنى أكثر تعقيدا تطابق الجوانب المختلفة للثقافة»[1].

إن ليفي شتراوس يتفوق على دوركايم بتقنياته ومنطلقاته التي يمزج فيها أفكارا سسيولوجية مختلفة. لكنه يرتبط بدوركايم من زاوية طرحه لتصورات مطلقة ومثالية مثل التي تجعل من اللغة الأساس المشترك لكل شيء. وهو أمر يتناقض مع النسبية الشديدة الموجودة في أعماله. وبالرغم من التقدير الكبير الذي تحظى به أعمال ليفي شتراوس من جانب علماء الاجتماع فإن هذه القضية بالذات من المحاور التي يدور حولها انتقاد البنيوية. ومن أمثلة هذا الانتقاد قول جورفيتش إننا «لا نميل بشكل تحكمي إلى قصر الأحداث التاريخية على اللغة كأساس لهذه الأحداث»[2].

كما أن هذا التصور لليفي شتراوس جعله يتعرض لانتقاد بعض البنيويين أيضا، وخاصة من جانب ممثلي ما يسمى البنيوية التطورية مثل جان بياجيه الذي يؤكد أن ليفي شتراوس يرى أن التغيرات التي يجلبها التاريخ، تؤثر في العقل البشري ذاته. ومن ثم فإن «رؤية ليفي شتراوس استاتيكية نسبيا وغير تاريخية، وهذا ما أفضى به إلى التقليل من شأن العمليات الجدلية»[3].

العلاقة بين البنيوية والماركسية:

على الرغم من وضوح الصلة بين بنيوية ليفي شتراوس وكل من اللغويات ودوركايم فكثيرا ما يوصف ليفي شتراوس بأنه ماركسي. بل وكثيرا ما ينظر إلى البنيوية ذاتها كنوع من ماركسية جرى تطويرها على أسس بنيوية. والحق أن تلك التفسيرات إنما تعتمد على أعمال البنيويين أنفسهم. إن ليفي شتراوس، على سبيل المثال، يقول إنه يعتبر نفسه ماركسيا مثلما يعتبر نفسه بنيويا. كما يقول في كتاب العقل الهمجي: «آمل أن أقدم إسهامي إلى نظرية البنى الفوقية، التي نادرا ما عالجها ماركس»[4]. ومن ثم يعتبر الرموز الثقافية مثل القرابة والطوطمية كأشكال أيديولوجية.

(1) C. Levi-Strauss, op. cit., pp. 68-69.

(2) جورج جورفيتش، مفهوم البناء الاجتماعي، ص 120.

(3) J. Piaget, op. cit., p. 122.

(1) C. Badcock, op. cit., p. 72.

ومن هنا يؤكد البعض أن ليفي شتراوس يستخدم منهجين سسيولوجيين لا منهجا واحدا. «فعندما يحلل الثقافة كشفرة Code يلجأ إلى الوضعية البنيوية لدوركايم. وهي مدخل نظري يؤكد على التكامل الوظيفي والإجماع المعياري، ولكنه يتسم بالعقم عند تناول مشكلة التغير. وعندما يتناول بالتحليل الثقافة كاتصال (كرسالة) Message فإن ليفي شتراوس يلجأ بدرجة أو أقل إلى ماركسية ترى المجتمع كحصيلة للعلاقات المادية المتصارعة»[1].

لكن حسبما سيتضح لنا، فإن صلة ليفي شتراوس بالماركسية تبدو أكثر مما يعبر هذا الرأي. فهذه الصلة ترتبط بمسألة التفرقة بين بنية الأساس والبنية الفوقية، كما ترتبط أيضا بمفهوم البنية الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من رفض البنيوية والماركسية للنزعة الإمبريقية. غير أن كل ذلك لا ينفي التناقض في موقف البنيوية ككل وموقف ليفي شتراوس بشكل خاص، تجاه الماركسية. فالأفكار المعلنة في هذا الشأن تتناقض أحيانا مع اتجاه الدراسات. ولكن ينبغي النظر إلى هذه القضية من زاوية معينة قد تسمح بتفسير هذا التناقض. وهذه الزاوية التي نعنيها تتمثل في أن الإطلاع على الماركسية في حد ذاته ومعرفة تصوراتها جيدا يؤثر في آفاق الدراسات. وهذا ما نجد كلمات ليفي شتراوس تعبر عنه بوضوح. ففي كتاب «المدارات الحزينة» Tristes Tropiques يقول: «لقد هزني ماركس. فمن خلال عقله الجبار اطلعت على الاتجاه الفلسفي متنقلا من كانت إلى هيجل: إن عالما بأسره قد فتح أمامي. ومنذ ذلك الحين لم يفارقني هذا الإحساس. ونادرا ما أحاول معالجة أي قضية من قضايا علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا دون أن أنعش أفكاري أولا بقراءة صفحات من كتاب الثامن عشر من برومير لويس بونابرت وكتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»[2].

وفضلا عن ذلك فإنه يقول في كتاب «الانثروبولوجيا البنيوية»: «إنني أريد إعادة توحيد المعرفة الانثروبولوجية التي تم إنجازها خلال الخمسين عاما الماضية مع التراث الماركسي»[3]. كما يؤكد أنه استعار مفهوم البنية الاجتماعية من ماركس وانجلز وآخرين.

---

(2) Ibid., p. 75.

(3) أنظر: لوسيان سيف، مرجع سابق، ص ص 113-114.

(1) C. Levi-Strauss, op. cit., p. 343.

ولا ينفرد ليفي شتراوس وحده بتأكيد الصلة بين البنيوية والماركسية. بل نجد جان بياجيه يؤكد ذلك أيضا وبشكل أكثر تحديدا بالرغم من أنه لا يعتبر نفسه ماركسيا. ومن الأمثلة التي تشير إلى رأي بياجيه قوله إنه «يوجد عند ماركس خط بنيوي وخط تحليلي. ويتضح هذا من تمييزه بين بنية الأساس الحقيقية وبين البنية الفوقية الأيديولوجية»[1].

وعلى الرغم من ذلك فإنه توجد، في واقع الأمر، اختلافات جذرية بين الماركسية والبنيوية سوف تتضح جيدا عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية، ولكن يمكن القول إن البنيوية أقرب إلى الماركسية من الوظيفية على سبيل المثال. وعندما يتعرض ليفي شتراوس للانتقاد بسبب موقفه من التطور التاريخي وتطور البنى واستبعاده للتناقضات فإنه يلجأ إلى الاستشهاد بماركس. وفي سياق هذه العملية يطور، بعض الشيء، من نظرياته. ومثال ذلك تأكيده:

«لا أقول بأي نوع من التوافق القائم سلفا بين المستويات المختلفة للبنية. فهي ربما تكون – وغالبا ما تكون – متناقضة تماما. غير أن أنماط Modes التناقض كلها تنتمي لنفس الطراز Type. ولا شك أنه من الممكن دائما وفقا للمادية الجدلية أن ننطلق، عن طريق التحول من البنى الاجتماعية أو الاقتصادية إلى بنية القانون، أو الفن، وما إلى ذلك. لكن ماركس لم يزعم مطلقا أن هناك دائما طرازا واحدا فقط للتحول – فلم يذهب مثلا إلى القول بأن الأيديولوجية هي مجرد صورة مرآة للعلاقات الاجتماعية. فهذه التحولات في نظره جدلية. وفي بعض الحالات مضى إلى مدى أبعد ليكتشف التحولات الحاسمة التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تستعصى على التحليل»[2].

على الرغم من إقرار ليفي شتراوس هنا بإمكانية وجود التناقضات – وهي مجرد إمكانية لأنه يقول «ربما تكون متناقضة وغالبا ما تكون» فإنه يختزل أيضا التناقضات إلى طراز واحد. لكنه لم يذكر ما هو ذلك الطراز. ومع ذلك فإن الفهم الصائب لأعمال ليفي شتراوس ينبغي أن يضع في اعتباره دائما – حسب كلماته- التمييز بين الفروض التي يستخدمها والنتائج العملية لدراساته. فهو يريد أن تكون

---

(2) J. Piaget, op. cit., p. 125.

(3) C. Levi-Strauss, op. cit., p. 333.

نتائجه العلمية هي معيار الحكم عليه وليست الفروض السسيولوجية والسيكولوجية التي يستخدمها كمجرد سقالة. كما يعتبر نفسه غير مسئول عن انتشار هذه الفروض والاستخدام الأيديولوجي والسياسي للنتائج العلمية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى[1]. بل إن ليفي شتراوس لا يريد أن تفسر أعماله على أنها تتسم بالنسبية الثقافية الشائعة في الانثروبولوجيا الثقافية الأمريكية. ولا يرجع رفضه لذلك بسبب إمبريقية تلك الانثروبولوجيا فحسب. فهو يؤكد أنه «بعيد كل البعد عن النسبية الاستاتيكية – أي تلك النسبية الاستاتيكية التي يتسم بها الانثروبولوجيون الأمريكيون، وإن مكسيم رودنسون M. Rodinson على صواب في انتقاده للانثروبولوجيين الأمريكيين، لكنه يخطئ حينما يجمع بيني وبينهم – فإنني أدين النسبية الاستاتيكية بوصفها خطرا دائما على المسار الانثروبولوجي. والحل الذي طرحته هو حل تركيبي، حيث أنه مستمد من مبدأين متناقضين ظاهريا، وهو احترام المجتمعات المختلفة عن مجتمعاتنا، والمشاركة النشطة في تحول مجتمعنا الخاص... ولم اعتزم في أعمالي سواء في الجنس والتاريخ Race and history ولا في المدارات الحزينة Tristes Tropiques أن أقلل من شأن فكرة التقدم، وإنما بالأحرى، أرغب في أن أرى التقدم يتحول من مرتبة مقولة شاملة للتطور البشري إلى نمط خاص من الوجود، نمط مميز لمجتمعنا الخاص – وربما لمجتمعات أخرى عديدة- حينما يصل ذلك المجتمع إلى مرحلة الوعي بالذات»[2].

يتضح من هذا أن المشكلة الأساسية عند ليفي شتراوس هي أنه يتصور أن التطور هو مقولة شاملة أي كلية ومطلقة، أي أنه ينسب لمن يقولون بالتطور افتراضا خاطئا ثم يرفضه. غير أنه على الرغم من ذلك يبحث عن نقاط الاتفاق مع الماركسية ويدعو الماركسيين إلى عدم توسيع نطاق الخلاف. كما يوجه ليفي شتراوس حديثه للماركسيين الذين ينتقدونه ويطلبون منه أن يتبنى مفهوم المجتمع بدلا من مفهوم الثقافة قائلا: «**إن من يقرأ كتاب الجنس والتاريخ جيدا سوف يكتشف – بالإضافة إلى وجود الافتراض الماركسي حول أصل الكتابة- أن دراستين حول قبائل برازيلية تنهضان**

(1) Ibid., p. 343.

(2) Ibid., p. 335.

على المادية الجدلية. وإن جدة هذا المدخل في الأعمال الانثروبولوجية الغربية ربما تستحق المزيد من الاهتمام والتعاطف»[1] (التشديد من الباحث).

غير أن هذا القول لم يمنع استمرار توجيه الانتقاد لليفي شتراوس لموقفه من التطور الاجتماعي. وهو انتقاد يوجه إليه حتى من أكثر الناس تتبعا لأعماله وتفهما له. ويمكن أن نشير هنا إلى موريس جودلييه الذي كان من تلاميذه والذي يعمل معه حتى الآن في مركز البحوث بالكلية التطبيقية للدراسات العليا في باريس. وسيتضح ذلك عند تناول مفهوم البنية الاجتماعية. ويمكننا القول إنه بالرغم من الإنجازات العلمية العينية فإن البنيوية أثرت في انبعاث المفهومات الصوفية حول التاريخ في العلوم الإنسانية. فالمعنى التاريخي يحط من شأنه، ووعي الإنسان يعزل عن البنى الحقيقية ويتم تصويره على أنه كيان مكتف بذاته. كما أن البنيوية، التي يمثلها ليفي شتراوس لا تعترف، في واقع الأمر، بالتناقضات الجدلية في العملية التاريخية. ومن ثم لا يمكنها أن تحدد المنشأ الحقيقي للظواهر الاجتماعية. ولهذا فليس مصادفة أنها اضطرت أن تسلم بأولوية وشمول قوانين العقل البشري. وهي تنظر إلى البنى ذاتها على أنها مراتب (اشتقاقات) ثانوية من هذه القوانين. ولكن ينبغي التأكيد على أن البنيويين لا ينظرون إلى «قوانين العقل البشري» على أنها محددة سلفا من أعلى. وإنما على أنها بنى افتراضية للعقل البشري ثابتة وفطرية. وهذا ما يوجد صلة ما بينها وبين بيولوجية القرن التاسع عشر[2].

ويعني ذلك أن البنيوية لم تحقق ما دعت إليه من تخليص العلوم الإنسانية من الفلسفات الذاتية. أما إذا نظرنا إلى الجانب العملي المرتبط بنتائج الدراسات والخطوات المنهجية التي تتبع فإننا نجد ما يميز البنيوية. ويكفي أن نشير إلى وصف ليفي شتراوس للمنهج البنيوي في كتاب «طوطمية العصر الراهن». فهو يقول:

«ينبغي على المرء أن يجمع الحقائق المتفرقة ويحللها ثم يرتبها في قائمة شاملة. وثانيا أن يعين الروابط المتبادلة بين الحقائق، ويصنفها في مجموعات، ويحدد

---

(1) Ibid., p. 344.

(2) L. Séve, «Sur Le Structuralisme» - La Nouvelle Revue Internationale, Juin, 1971, p. 218.

ارتباطاتها الداخلية. وثالثا أن يركب الأجزاء في كيان واحد، أي العناصر المعنية في نسق واحد. وبهذا ينتج موضوع للبحث متفرد كامل»[1].

ويؤكد ليفي شتراوس أن الخطوة الأولى في الإجراء العلمي إنما تتمثل في التحليل البنيوي للمادة موضع البحث – سواء أكانت مجموعة من الحقائق الاجتماعية أو الحقائق اللغوية أو سواء – حسبما وضع الأمر بنفسه- تشكيل النماذج التي تخبرنا بما هو أكثر من مجرد وصف الحقائق. ويشير كل ذلك إلى سمة هامة تتميز بها أعمال ليفي شتراوس. فهي تعالج موضوعات شديدة التخصص. ولكنها في نفس الوقت تعالج القضايا النظرية لعلم الاجتماع والقضايا المرتبطة بالتطبيق الانثروبولوجي. وهي القضايا التي تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها. ولا تتسع هذه الدراسة لتناولها. فإن هدف هذه الدراسة هو التعرض للمنطلقات المنهجية العامة للبنيوية. ومن ثم فهي لا تغني عن دراسات أخرى تخصص كلية لتناول هذا الاتجاه المعرفي في العلوم الاجتماعية والذي يرى أن اللغويات هي النظام الموجه لكافة العلوم الإنسانية. وبالرغم مما في هذه الاستعارة من عدم مراعاة الخصائص المتميزة للمجالات النوعية، ومن ثم علومها النوعية التي تعالجها، فإن دعوة البنيوية إلى تحليل العناصر وروابطها داخل أي نسق جديرة بالاهتمام.

---

(1) أنظر: لوسيان سيف، مرجع سابق، ص ص 110 - 111.

الباب الثالث

مفهوم البنية الاجتماعية

الفصل السادس

المبادئ المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية

(المعالجات الوظيفية والماركسية والبنيوية)

تمهيد:

يعتبر مفهوم البنية الاجتماعية من المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا. ولا نغالي إذا قلنا إنه المفهوم المحوري بالنسبة لعلم الاجتماع. ويتفق كثير من علماء الاجتماع على أنه أول القضايا الرئيسية التي ينبغي على علم الاجتماع أن يتناولها بالمعالجة.

وعلى سبيل المثال نذكر أن رايت ميلز في «الخيال السسيولوجي» يقول إن النظرية الاجتماعية مطالبة بالإجابة أولا على ما هي طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع علاوة على المكونات الأساسية لهذه البنية. كما أن موريس جينزبرج عالم الاجتماع البريطاني يطرح قضية البنية الاجتماعية بوصفها القضية الأولى من قضايا علم الاجتماع وإن كان يؤكد أن دراسة البنية الاجتماعية لابد أن تشمل بوضوح أجزاء معينة مما يسمى عادة المشاكل الديموجرافية، أي توزيع السكان كميا وكيفيا، طالما أن هذا يؤثر في العلاقات الاجتماعية[1]. كما أن ت. بوتومور يقول إن «المفهوم الأساسي أو الفكرة الموجهة في علم الاجتماع هي (البنية الاجتماعية). فعن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التي لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية»[2]، بل ويصل البعض إلى تحديد موضوع علم الاجتماع على أنه كل ما يرتبط بالبنية الاجتماعية. ويطرح أصحاب هذا الرأي تصورهم كما يلي: يمكن القول بأن الاتفاق يكاد أن يتم اليوم على تعريف موضوع علم الاجتماع بأنه:

«(أ) دراسة (البنى الاجتماعية) والعناصر المكونة للمجتمعات ووظائفها.

---

(1) M. Ginsberg, Essays in Sociology and Social Philosophy, Penguin Books, England, 1988, pp. 7 - 8.

(2) بوتومور، مرجع سابق، ص 23.

«(ب) دراسة الظروف التي تطورت فيها بعض النظم.

«(ح) مقابلة النتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الخاصة.

«(د) دراسة التوافق بين تراكيب المجتمعات والتراكيب العقلية للأفراد الذين يكونون هذه المجتمعات.

«(هـ) دراسة العوامل التي تساعد في حدوث التغيرات في (البنى الاجتماعية)»[1].

على الرغم من التحفظات الكثيرة التي يثيرها جورج جيرفيتش مثلا حول مفهوم البنية الاجتماعية بسبب سوء استخدامه فإنه يعبر عن اقتناعه بوجود احتياجات لهذا المفهوم حيث أن «مفهوم (البنية الاجتماعية) يتصل بالحاجة الملحة إلى تحطيم ذلك التقسيم الخاطئ لعلم الاجتماع إلى ساكن أو استاتيكي ومتحرك أو ديناميكي. لقد أضر هذا التقسيم بعلم الاجتماع ضررا بالغا. (فالبنية الاجتماعية[*]) تطور دائم»[2].

ولأهمية مفهوم البنية الاجتماعية تعددت الصياغات حول تعريفه وتحديد المبادئ التحليلية اللازمة وذلك تبعا لاختلاف المنطلقات المنهجية في دراسة البنية الاجتماعية. لذلك لا نتفق مع الرأي القائل بأن الآراء المتضاربة حول هذه القضية «كثيرا ما يرجع اختلافها إلى التعبير عن المعنى الواحد في ألفاظ مختلفة أو استخدام أحد المصطلحات في غير ما يقصد الكاتب إليه»[3]. وكما سيتضح فإن الخلافات المنهجية العميقة تظهر بدءا من التعريف الخاص بالبنية الاجتماعية. ولهذا سنحاول في هذا الفصل أن نناقش القضايا المتعلقة بدراسة البنية الاجتماعية من خلال مناقشة المعالجات التي تقدمها في هذا الصدد كل من الوظيفية والبنيوية والماركسية. وذلك لأنها هي التي قدمت الإسهامات الأساسية في هذا الشأن. وخلال ذلك سنوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بين

---

(1) جاستون بوتول، مرجع سابق، ص ص 118 - 119.

(*) يلاحظ أن كافة الكتابات عن البنية باللغة العربية والمشار إليها في هذا البحث تستخدم كلمة بناء وجمعها أبنية، ونظرا إلى عدم دقة كلمة بناء فإنه في حالة الاقتباس عن أحد المراجع باللغة العربية فإننا نستخدم كلمة بنية وجمعها بنى مع وضعها بين قوسين.

(2) جورج جورفيتش، مفهوم البناء الاجتماعي، ص ص 110 - 111.

(3) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفهومات، ص 53.

هذه المعالجات الثلاث للبنية الاجتماعية. وسوف يتم ذلك من خلال تناول ثلاث قضايا رئيسية:

أولا: تعريف البنية الاجتماعية.

ثانيا: العلاقة بين المعالجة الآنية Synchronic Approach

والمعالجة عبر الزمنية Diachronic Approach

ثالثا: تناقضات البنية وعوامل تغيرها مع الكشف عن العنصر الأولي الذي له التأثير الأكبر في مكونات البنية. وسوف نحدد من خلال مناقشة تلك القضايا المبادئ المنهجية اللازمة لدراسة البنية الاجتماعية.

تعريف البنية الاجتماعية:

التعريف الوظيفي:

تقدم كل من الماركسية والوظيفية والبنيوية تعريفاتها للبنية الاجتماعية. وهي تعريفات تكشف منذ اللحظة الأولى عن اتفاق حول بعض المسلمات وخلاف جذري حول بعض المسلمات الأخرى. ومن أبرز الوظيفيين الذين قدموا تعريفا للبنية رادكليف براون بل يعود إليه التأثير الهام في انتشار المفهوم بعد المحاضرة التي ألقاها عام 1940، بعنوان «حول البنية الاجتماعية» On Social Structure.

ولكن هذا المفهوم، حسبما اتضح في هذه الدراسة، يعود إلى القرن التاسع عشر حيث نجد أن ماركس قد استخدمه في كتاب «رأس المال». ولهذا فإن قول جورفيتش بأن فكرة المفهوم كانت موجودة قبل رادكليف براون في صياغات «البنية التحتية» و«البنية الفوقية» لماركس وفي كتابات دوركايم عن التركيبات المورفولوجية[1]، إنما لا يعبر بالدقة عن واقع الأمر. فهذه الاصطلاحات تتضمن بالفعل فكرة المفهوم موضع البحث، ولكن إذا كان المفهوم ذاته قد تم استخدامه قبل رادكليف براون بالفعل فإننا لا نكتفي بالقول أن الفكرة كانت موجودة وإنما نقول إن المفهوم ذاته كان موجودا بالفعل. غير أن ذلك لا يلغي أن رادكليف براون هو الذي يرجع إليه الدور الهام في انتشار المفهوم في الدراسات الاجتماعية.

---

(1) جورج جورفيتش، مفهوم البناء الاجتماعي، ص 107.

كان لتصور رادكليف براون عن البنية الاجتماعية تأثيره على الوظيفيين حتى بارسونز وميرتون، وإن كان بعض الوظيفيين يختلف معه وينتقده. وهو ما سنراه فيما بعد.

يقول رادكليف براون في تقديمه لكتابه **البنية والوظيفة في مجتمع بدائي**: «إن الكتاب يحتوي على جزء بعنوان البنية الاجتماعية وإن هذا الجزء كان قد تم تقديمه في زمن الحرب ونشر بشكل مختصر، ولذلك فهو ليس بالوضوح الذي ينبغي أن يكون عليه»[1]. ولهذا يقدم بعض التوضيحات والتأكيدات حول مفهوم البنية ويقول مثلا «حينما نستخدم تعبير بنية فإنما نشير إلى نوع من الترتيب المنتظم للأجزاء أو المكونات. فاللحن الموسيقي له بنيته، وأيضا أي عبارة لها بنية. والبناء له بنيته .. ومكونات أو وحدات البنية الاجتماعية هي أشخاص Persons، وأي شخص هو كائن بشري ينظر إليه لا بوصفه كائنا وإنما كمحتل لوضع في بنية اجتماعية»[2]. ثم يواصل القول «وتتمثل إحدى القضايا النظرية الأساسية في علم الاجتماع في طبيعة التواصلية أو الاستمرارية الاجتماعية. وتعتمد التواصلية في أشكال الحياة الاجتماعية على التواصلية البنيوية Structural Continuity أي ذلك النوع من التواصلية في ترتيبات الأشخاص في علاقاتهم ببعضهم البعض ... والعلاقات الاجتماعية التي تشكل منها الشبكة المستمرة بنية اجتماعية ليست تجميعا كيفما اتفق لأفراد وإنما تجميع تعينه العملية الاجتماعية»[3].

إن رادكليف براون يؤكد بالكلمات السابقة أن البنية الاجتماعية تتشكل من العلاقات الاجتماعية وأن هذه البنية ليست تركيبا عشوائيا وإنما يتحدد بالعملية الاجتماعية. وفضلا عن ذلك فهو يؤكد في تلك المقدمة مسألة هامة أخرى وهي ضرورة «التمييز بين التفسير التاريخي للمؤسسات والفهم النظري لها»[4]. ثم يقول إن «الانثروبولوجيين الذين ينظرون لدراستهم كنوع من الدراسة التاريخية يلجأون إلى الظن والتخيل ويخترعون تاريخا زائفا أو تفسيرات سببية زائفة ... ووجهة النظر التي

(1) A.R. Radcliffe – Brown, op. cit., p. 9.

(2) Ibid., pp. 9-10.

(3) Ibid., p. 10.

(1) Ibid., p. 3.

أتبناها هنا هي أن تلك التأملات ليست عديمة النفع فقط، وإنما هي أسوأ من ذلك. ولا يتضمن هذا الرأي مطلقا رفض التفسير التاريخي وإنما على العكس تماما ... إن علم الاجتماع المقارن، الذي تعتبر الانثروبولوجيا فرعا منه، إنما ننظر إليه هنا كدراسة نظرية هدفها تقديم تعميمات مقبولة، والفهم النظري لمؤسسة ما هو بمثابة تفسيرها في ضوء تلك التعميمات»[1].

إن رادكليف براون يقف ضد تطورية القرن التاسع عشر التي رأت أن أي مجتمع ليس سوى مجموعة عادات موروثة من مرحلة ماضية يستطيع المرء إعادة تركيبها عن طريق افتراضات غير مؤكد صحتها، وغالبا ما تكون غير قابلة للإثبات. وهو في هذا يتفق مع الماركسية حسبما سيتضح فيما بعد. لكن رادكليف براون يرى مثل معظم الوظيفيين أن معرفة تاريخ النسق لا تساعد في معرفة كيف يعمل وظيفيا.

وإذا كانت قضية دراسة تاريخ النسق تثير خلافا حتى بين الوظيفيين، فإنها ليست القضية الوحيدة في هذا الصدد. فهناك أيضا خلافات تثيرها بقية أفكار رادكليف براون عن البنية وتتمثل في القضايا التالية:

الأولى: قول رادكليف براون بأن الملاحظة المباشرة تدلنا على أن الكائنات البشرية ترتبط بعضها ببعض بشبكة من العلاقات الاجتماعية. (وإنني) استخدم تعبير (البنية الاجتماعية) لأعبر عن هذه العلاقات بالفعل[2].

وثانيا: تتمثل القضية الخلافية الثانية في التفرقة التي يضعها رادكليف براون بين «البنية الواقعية أو المشخصة» وبين «الشكل البنيوي» Structural Form.

وهو يقول إن هذا «التمييز الهام بين (البنية) من حيث هي واقع عيني موجود بالفعل (Concrete Reality) يمكن ملاحظته مباشرة وبين (الشكل البنيوي)[*] Structural

---

(2) Ibid.

(3) أ. ر. رادكليف براون، في البناء الاجتماعي، ترجمة عبد الحميد الزين ومراجعة أحمد أبو زيد في مجلة « مطالعات في العلوم الاجتماعية »، العددان السابع والثامن، صيف - خريف 1960، ص3.

(*) التعبير الموجود في الأصل الذي نقلنا عنه هو « الصورة البنائية » دون إشارة للتعبير بالإنجليزية. لكننا استخدمنا تعبير « الشكل البنيوي » بدلا منه لأن التعبير بالإنجليزية هو Structural Form. ولذلك فإن تعبير الصورة البنائية لا يؤدي المعنى، بل قد تكون له دلالات أخرى.

Form) يمكن توضيحه إذا نظرنا (للبنية الاجتماعية) خلال الزمن. فقد يتغير (الشكل البنيوي) أحيانا بالتدريج أو قد يكون التغير فجائيا إلى حد ما في أحوال أخرى – كما هو الحال في الثورات والغزو العسكري- ومع ذلك تظل (البنية) متماسكة حتى في أعنف حالات التغيرات الثورية»[1].

والقضية **الثالثة** التي تثير الخلاف هي قوله بأن «دراسة (البنية الاجتماعية) تؤدي مباشرة إلى دراسة المصالح أو القيم باعتبارها أسسا محددة للعلاقات الاجتماعية»[2].

إن بعض الوظيفيين يختلفون، بدرجة أو بأخرى، مع الأفكار التي يقدمها رادكليف براون حول البنية الاجتماعية. ونشير في هذا الصدد إلى ايفانز بريتشارد وسيجفريد نادل وماير فورتس وادموند ليتش الذين سنتعرض لأفكارهم فيما بعد.

ومع ذلك فإن تصورات رادكليف براون عن البنية الاجتماعية هي المحور الأساسي لتصورات الوظيفية في هذا الشأن. ويتضح هذا إذا تعرضنا لأفكار اثنين من الوظيفيين البارزين أحدهما في مجال الانثروبولوجيا والآخر في مجال علم الاجتماع نجد أنهما لا يقتربان من رادكليف براون فحسب، بل إنهما يتشابهان أحدهما مع الآخر، وأعني بذلك كلا من ريموند فيرث وتالكوت بارسونز. أما ريموند فيرث فيطرح تصوره كما يلي:

«الحياة في مجتمع معناها تنظيم مصالح الأفراد وتوجيه سلوكهم بعضهم تجاه بعض ومحاولة تصنيفهم إلى جماعات من أجل العمل المشترك، وبذلك نستطيع أن نرى في العلاقات التي تقوم بينهم نوعا من التخطيط أو النسق يمكن أن نسميه (البنية الاجتماعية). أما الطريقة التي تعمل بها هذه العلاقات بالفعل بحيث تؤثر في حياة الأفراد وطبيعة المجتمع ذاته فيمكن أن نسميها الوظائف الاجتماعية. وقد يمكن مقارنة

---

(1) المرجع السابق، ص ص 5 - 6.

(2) المرجع السابق، ص 13.

(البنية الاجتماعية) والوظيفة الاجتماعية بعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء بالنسبة للكائن الحي»[1].

نلاحظ **أولا**: أن فيرث يرى أن العلاقات القائمة بين الناس بشيء من التنظيم هي البنية الاجتماعية. **وثانيا:** نلاحظ أن فيرث يساوي بين النسق والبنية شأنه في ذلك شأن تالكوت بارسونز الأمر الذي سنتعرض له بعد قليل. لكن فيرث يرى أن الوصول إلى فهم أفضل للمبادئ التي تنظم البنية الاجتماعية والعلاقات بين الناس يعني التوجه لدراسة المجتمعات البدائية بدلا من دراسة المجتمعات الصناعية. وفي هذا الشأن يقول: «ونستطيع أن نتبين أن (البنية الاجتماعية) - فيما يختص بكل من الجماعات والنظم – تقوم على مبادئ محددة. فالجنس والسن والوطن والقرابة من أهم هذه المبادئ الأساسية في كل المجتمعات البشرية، ولكي نصل إلى فهم أفضل عن كيف تعمل هذه المبادئ فيستحسن دراستها في المجتمعات البدائية التي تتميز بصغر الحجم وبساطة التنظيم، بدلا من أن ندرسها في المجتمعات الصناعية المعقدة الكبيرة الحجم»[2].

غير أن فيرث يتميز في دراساته العملية بالاهتمام بجوانب الحياة المادية في المجتمعات الأمر الذي جعله يتناقض أحيانا مع الوظيفية حسبما سنرى فيما بعد. إن المحور الأساسي لأفكار كل من رادكليف براون وريموند فيرث نجد امتدادها لدى تالكوت بارسونز. وإن كنا نرى أن أفكار رادكليف براون أكثر اتساقا من الأفكار التي يقدمها بارسونز مع أنهما وثيقا الارتباط في أفكارهما بشأن البنية الاجتماعية. وسيتضح هذا من تناول التعريفات التي قدمها بارسونز حول البنية الاجتماعية.

في الدراسة الحديثة لبارسونز[3] المعنونة «الحالة الراهنة للنظرية الوظيفية البنيوية في علم الاجتماع» قدم تعريفا للبنية موضحا أنها «**عبارة عن أي مجموعة من العلاقات بين أجزاء أي نسق حي والتي يمكن أن تظهر، على أساس إمبريقي**، في شكل ثابت على امتداد فترة من الزمن». (التشديد من الباحث).

---

(1) ريموند فيرث، بعض مبادئ البناء الاجتماعي، ترجمة محمود محمد الشربيني ومراجعة أحمد أبو زيد (في مجلة مطالعات للعلوم الاجتماعية)، العددان السابع والثامن، ص 65.

(2) المرجع السابق.

(1) T. Parsons, «The Present Status of Structural Functional Theory in Sociology», p. 69.

يبدو لنا هذا التعريف أكثر تحديدا من التعريف الذي قدمه بارسونز في أعماله السابقة، والذي سنورده هو الآخر. فالتعريف الذي أوردناه الآن هو تلخيص مركز للتعريف الوظيفي. بل نرى فيه تلخيصا لأفكار رادكليف براون، ويدفعنا إلى ذلك أمران. **الأول** يتمثل في قول بارسونز إن البنية مجموعة من العلاقات بين أجزاء أي نسق. **والثاني:** قوله إنها يمكن أن تظهر على أساس إمبريقي. فهذه الأفكار هي المعبرة عن التصور الوظيفي حول البنية الاجتماعية، الذي يرى أن البنية يمكن رؤيتها بالملاحظة المباشرة على أساس أنها واقع عيني، والذي يرى أيضا أن مجموع العلاقات هي البنية. وتلك هي الأفكار ذاتها التي يدور حولها الخلاف بين الماركسية والبنيوية من جانب وبين الوظيفية من جانب آخر، وفي بعض الأحيان بين الوظيفيين أنفسهم.

ومع ذلك تظل هناك فكرة أساسية من أفكار الوظيفية حول البنية لا تظهر في هذا التعريف عبر عنها بارسونز بشكل دائم ومتكرر في أعماله الأخرى. وهي فكرة أن القيم هي الأساس الذي يحدد العلاقات الاجتماعية ومن ثم البنية. وهي الفكرة التي ترددت في مفهوم رادكليف براون عن البنية حسبما أشرنا منذ قليل.

أما التعريف الآخر الذي يقدمه بارسونز حول البنية فقد أثار الجدل حول المعاني التي يقصدها على أساس أنه يصعب تحديد معاني مصطلحاته تحديدا دقيقا. وقد دفع هذا مثلا جورج جورفيتش إلى اعتبار أن بارسونز ليس محددا، بل يتسم بالغموض في تعريفه للبنية وأنه يخلط بين مفهوم البنية والنسق، بل بينه وبين مفاهيم أخرى.

وفي هذا الصدد يقول جورفيتش على وجه التحديد:

«إننا نجد مصطلحات مثل أنساق Systems و بنى Structures ومؤسسات Institutions تتحدد كل منها بالأخرى ويحيل كل منها إلى الآخر، بل إنه يخلط تارة بين Type (بمعناه المستخدم عند فيبر) وبين البنية Structure ويميز بينهما تارة أخرى، مما يكشف عن عجز بارسونز عن تحديدها تحديدا دقيقا، ويكشف أيضا عجزه عن إدراك الواقع الاجتماعي ككل نوعي ودينامي من ناحية أخرى»[1].

(1) G. Gurvitch, Traité de Sociologie, p. 17.

غير أننا نرى أن القضايا التي يثيرها تعريف بارسونز لا تتوقف عند الخلط بين البنية والنسق. فتعريف بارسونز يقول: «إن البنية هي مجموعة من علاقات نمطية ثابتة نسبيا بين وحدات. وحيث أن وحدة النسق الاجتماعي Social System هي الفاعل، فإن البنية الاجتماعية هي نسق منمط Social Structure is a Patterned System لعلاقات اجتماعية بين فاعلين. وعلى أية حال فإن الخاصية المميزة لبنية أنساق الفعل الاجتماعي هي أن الفاعل في معظم علاقاته لا يشارك ككيان كلي، وإنما في ارتباط فقط بقطاع متباين معين من الفعل الكلي. ومثل ذلك القطاع الذي يعتبر وحدة أي نسق للعلاقات الاجتماعية أصبح يسمى عادة دورا مسيطرا. ولذلك فإن الصياغة السابقة ينبغي تعديلها لتقول إن البنية الاجتماعية هي نسق لعلاقات نميطة لفاعلين وهم يقومون بأدوار في ارتباط كل منهم بالآخر. والدور هو المفهوم الذي يربط الأنساق الفرعية للفاعل بوصفه كيانا يسلك سلوكا سيكولوجيا تجاه البنية الاجتماعية المميزة»[1].

يشترك هذا التعريف مع التعريف الذي أوردناه من قبل في أن بارسونز يؤكد في التعريفين أن البنية مجموعة من علاقات. **وثانيا**، نجد أن بارسونز يصل بالبنية الاجتماعية إلى نسق اجتماعي. ثم يصل بالنسق الاجتماعي إلى نسق أدوار. وهو ما يثير الخلط ويذكرنا بضروب السلوك التي وصف بها دوركايم الظاهرة الاجتماعية. فإذا كان مفهوم البنية الاجتماعية مدخلا لدراسة المجتمع بوصفه نسقا اجتماعيا، سيتضح لنا الخلط. فالبنية الاجتماعية ليست هي التعبير أو الشيء المساوي للنسق الاجتماعي. ذلك أن النسق الاجتماعي أشمل وتحتاج دراسته إلى دراسة البنى التي يتشكل منها ذلك المجتمع. فاصطلاح النسق الاجتماعي يشير إلى المجتمع ذاته. وكما يقول جان بياجيه فإن «البنية يمكن أن تعيش فقط داخل أنساق»[2]. ولعل مثل هذا التصور هو الذي دفع جورفيتش للقول إن علم الاجتماع عند بارسونز وتلاميذه، مثل ميرتون، يستبعد مفهوم البنية في واقع الأمر. ثم يتساءل: «قد يكون من الصواب في هذه الظروف أن نسأل أنفسنا ما إذا كان يوجد عموما عند بارسونز فرق بين (البنية

(2) T. Parsons, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, p. 34.

(1) J. Piget, op. cit.,142.

الاجتماعية) والنسق الاجتماعي، ذلك أن الاصطلاح الثاني يشبه تماما اصطلاح الفعل الاجتماعي (بمعنى سلوك لا بمعنى عمل)» [1].

ويرى الباحث أن ذلك الرأي له ما يبرره، ذلك أن بارسونز كان معنيا، قبل كل شيء، لا بدراسة الميكانزمات الفعلية للبنية الاجتماعية وتناقضاتها مثلا، وإنما بضروب سلوك الأفراد أو الفاعلين، والقيم الموجهة التي تدفع إلى تماسك المجتمع، على اعتبار أن ذلك هو محور النظرية الاجتماعية عنده. وعلى أية حال فإن ذلك الموقف هو سمة أساسية في الاتجاه الوظيفي، حيث نجد أن رادكليف براون هو الآخر يعبر عن هذا الرأي بقوله: «ومن وجهة النظر التي حاولت عرضها هنا تؤلف النظم الاجتماعية Social Institutions من حيث أنها طرق مقننة للسلوك – الجهاز الذي يساعد على حفظ واستمرار شبكة العلاقات الاجتماعية التي نسميها (البنية الاجتماعية)» [2].

وفضلا عن ذلك فإن بارسونز يتفق مع رادكليف براون في اعتبار أن القيم هي الأسس المحددة في مجال البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. فقد أوردنا من قبل قول رادكليف براون بأن دراسة البنية الاجتماعية تؤدي مباشرة إلى دراسة المصالح أو القيم باعتبارها أسسا محددة للعلاقات الاجتماعية. ونعتقد أنه لا يختلف كثيرا عن قول بارسونز الذي سبق أن أشرنا إليه والقائل إن «نسق الموجهات القيمية الذي يلتزم به أعضاء أي نسق اجتماعي يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل البنية والعملية في النسق الاجتماعي، ويمكن اعتباره هو ذاته كمعتقد رئيسي للنظرية الاجتماعية الحديثة».

ولا يتوقف التشابه بين بارسونز ورادكليف براون عند ذلك بل يمتد إلى مجال المماثلة العضوية. ويتضح هذا من النصوص التالية. يقول رادكليف براون في حديثه عن الوظيفة الاجتماعية إن «البنية العضوية كبنية حية تعتمد في وجودها على العمليات التي تجعل الحياة في مجملها تقوم بعمليتها ... وفي الإشارة إلى الأنساق الاجتماعية وفهمها نظريا فإن استخدام مفهوم الوظيفة هو نفس استخدامه العلمي في الفسيولوجيا. فيمكن استخدامه للإشارة إلى العلاقة المشتركة بين البنية الاجتماعية

---

(2) جورج جورفيتش، مفهوم البناء الاجتماعي، ص 120.

(3) أ. ر. رادكليف براون، في البناء الاجتماعي، ص 14.

وعملية الحياة الاجتماعية. وهذا الاستخدام لكلمة وظيفة هو الذي يبدو لي أنه يجعل منه مصطلحا مفيدا في علم الاجتماع المقارن. فالمفاهيم الثلاث للعملية والبنية والوظيفة هي بهذا مكونات نظرية واحدة بوصفها مخططا لتفسير الأنساق الاجتماعية البشرية»[1].

أما بارسونز فيقول في سياق عرض أفكاره عن النظرية البنيوية – الوظيفية «إن الأمثلة التي استخدمها مستمدة من البيولوجيا، ولكن نفس المبادئ ترتبط بشكل مساو بالأنساق الاجتماعية أو أنساق الشخصية»[2].

إن رادكليف براون يعرف تماما أنه يعود بتلك المماثلة إلى تشبيه المجتمع بالكائن العضوي مثلما كان شائعا عند فلاسفة القرون الوسطى. ولكنه يقول إنها كانت تستخدم استخداما خاطئا، وإن الاستخدام الصحيح لها يساعد التفكير العلمي. ففي معرض حديثه عن دور ومهام الدراسات الانثروبولوجية يقول: «وإلى جانب الدراسة المورفولوجية التي تتكون من تعريف ومقارنة الأنساق (البنيوية) المختلفة توجد دراسة أخرى فسيولوجية. والمشكلة التي تعالجها هذه الدراسة هي كيف تستمر الأنساق (البنيوية) في الوجود؟ وما هي الميكانزمات التي تساعد وجود هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية وكيف تعمل هذه الميكانزمات؟ وقد أبدو عندما استخدم كلمتي المورفولوجيا والفسيولوجيا أنني أعود إلى تلك المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي التي كانت شائعة عند فلاسفة القرون الوسطى والتي كثيرا ما استخدمها علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر استخداما خاطئا، والتي يرفضها تماما كثير من الكتاب المحدثين. ولكن المماثلات إذا استخدمت استخداما صحيحا فإنها تساعد مساعدة فعالة في التفكير العلمي»[3].

لقد سبق أن ذكرنا أن بعض الوظيفيين يختلفون مع رادكليف براون اختلافا شديدا حول مفهومه عن البنية الاجتماعية. غير أننا نرى إرجاء الإشارة إليها إلى موضع آخر، ذلك أن دلالتها المنهجية ستتضح بشكل أكثر بعد استعراض التعريف الذي تقدمه البنيوية ممثلة في ليفي– شتراوس وذلك علاوة على التعريف الماركسي.

---

(1) A. R. Radcliffe – Brown, op cit., p. 12.

(2) T. Parsons, «The Present Stauts…», p. 69.

(1) أ. ر. رادكليف براون. في البناء الاجتماعي، ص 8، 9.

التعريف البنيوي للبنية الاجتماعية:

قدم ليفي شتراوس تعريفه للبنية الاجتماعية لأول مرة باللغة الإنجليزية في شكل بحث بعنوان «البنية الاجتماعية» Social Structure وكان ذلك ضمن مؤلف أمريكي عن الانثروبولوجيا[1].

يقول ليفي – شتراوس: «**إذا انتقلنا إلى مهمة تعريف البنية الاجتماعية فإن هناك مسألة ينبغي توضحيها على الفور، وهي أن فكرة البنية الاجتماعية لا ترتبط بالواقع الإمبريقي، لكنها ترتبط بالنماذج التي تبنى على غرار هذا الواقع، وعلى هذا النحو يظهر الاختلاف بين مفهومين شديدي القرب إلى الحد الذي جعل البعض يخلط بينهما أحيانا، أعني بذلك مفهوم البنية الاجتماعية ومفهوم العلاقات الاجتماعية.** ويكفي أن أقرر الآن أن العلاقات الاجتماعية هي المادة الخام التي تستخدم لبناء النماذج التي تجلو (تظهر) البنية الاجتماعية ذاتها. وعلى هذا فالبنية الاجتماعية لا يمكن أن ترد إلى جماع العلاقات الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها في مجتمع معين»[2] (التشديد من الباحث).

من الواضح أن هذا التعريف يتناقض في وضوح مع التعريف الوظيفي لرادكليف براون. فأولا يفرق ليفي – شتراوس بين البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية على عكس الخلط بين المفهومين عند رادكليف براون حيث يقول إنه يستخدم تعبير البنية ليعبر به عن العلاقات الاجتماعية. وثانيا إن البنية لا تلاحظ عند ليفي شتراوس بشكل مباشر على عكس رادكليف براون الذي يقول إنها تظهر بالملاحظة المباشرة. وهذا الاختلاف جعل ليفي – شتراوس ينتقد أفكار رادكليف براون ويقول:

---

(2) وهو كتاب: «Anthropology To-day», edited by Kroeber. ويحتل البحث الصفحات 524- 553 من المؤلف. وفي عام 1958 نشر ليفي – شتراوس هذا البحث باللغة الفرنسية في كتابه Anthropologie Structurale، ثم أعيد نشر البحث في الترجمة الإنجليزية لذلك الكتاب ويحتل الصفحات 277 - 323. وفي عام 1960 صدرت ترجمة لهذا البحث باللغة العربية في مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية» السابق الإشارة إليها ويحتل الصفحات 19 - 57. والاقتباسات التي نقلناها عن هذا البحث مأخوذة عن اللغة الإنجليزية وتم مراجعة بعض الفقرات على النص الفرنسي.

(1) C. Levi-Strauss, Structural Anthropology, p. 279.

«على أية حال، فمن الواضح أن مفهوم البنية الاجتماعية عند رادكليف براون يختلف من عدة نواح عن المسلمات التي حددتها في بداية هذا البحث. ففي المحل الأول، يبدو له مفهوم البنية وسيلة لربط الانثروبولوجيا الاجتماعية بالعلوم البيولوجية. فهو يقول: إن هناك تماثلا حقيقيا له دلالته بين البنية العضوية والبنية الاجتماعية. ولذلك – فبدلا من أن يرفع رادكليف براون الدراسات المتعلقة بالقرابة إلى نفس مستوى نظرية الاتصال حسبما يقترح كاتب هذا البحث فإننا نجده قد هبط بتلك الدراسات إلى مستوى الظواهر التي تتناولها المورفولوجيا الوصفية والفسيولوجيا»[1].

ثم يواصل ليفي – شتراوس انتقاده ليصل إلى النقاط الحاسمة التي تعنينا بشكل أكثر فيقول:

«إن المدخل الإمبريقي لرادكليف براون يجعله يرفض بشدة التمييز بين البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. وفي واقع الأمر، فإن البنية الاجتماعية تبدو في أعماله على أنها ليست سوى الشبكة الكلية للعلاقات الاجتماعية. والحق أنه حدد أحيانا الفرق بين البنية والشكل البنيوي. لكن المفهوم الأخير (أي الشكل البنيوي) يبدو أنه مرتبط بالدراسة عبر الزمنية، كما أن دوره الوظيفي في تفكير رادكليف براون النظري يبدو أنه قد تضاءل»[2]. ثم يشير ليفي – شتراوس إلى أن مايرفورتس قد ناقش هذه التفرقة مناقشة عميقة ساهمت حسب رأي ليفي شتراوس، مساهمة بارزة في إبراز التفرقة بين «النموذج» والواقع، وهو الأمر الذي يعتبر غريبا على رادكليف براون. ونظرا لأن مايرفورتس يلتقي مع ليفي – شتراوس نجد الأخير يقتبس كلماته القائلة «إن البنية لا ترى بشكل مباشر في الواقع العيني .... فحينما نصف بنية ما .... إنما نبدو وكأننا في عالم النحو والصرف وتركيب الجملة وليس عالم الكلمة المنطوقة»[3]. ولهذا السبب يعارض مايرفورتس التفرقة التي وضعها رادكليف براون بين ما أسماه البنية الواقعية والشكل البنيوي. فمايرفورتس يرى أن الوسيلة الوحيدة لاكتشاف البنية

---

(2) Ibid., p. 303.
(1) Ibid.
(2) Ibid., p. 304.

ومعرفتها هي الاستقراء والمقارنات والتحليلات التي تقوم على الأحداث الاجتماعية البسيطة التي تتخذ فيها المؤسسات والتنظيمات والعادات الاجتماعية أشكالا مختلفة[1].

كما أننا نجد أن جان بياجيه يوافق ليفي – شتراوس بشأن مفهومه الأساسي عن البنية. ويتضح هذا في قول بياجيه «إن البنية الاجتماعية، مثلها مثل السببية في الفيزياء، هي صرح نظري وليست شيئا معطى إمبريقيا»[2].

يوضح كل ما سبق أن الانتقادات الموجهة إلى تصور رادكليف براون عن البنية الاجتماعية خاصة الانتقادات التي وجهها ليفي شتراوس إنما تعود إلى خلافات في المعالجات المنهجية. وهي انتقادات ترتبط بمضمون المنهج ولا تعود إلى مجرد اختلاف في الصياغة. وهو ما سبق أن أشرنا إليه.

التعريف الماركسي للبنية الاجتماعية:

تقدم الماركسية تعريفا للبنية ينطلق هو الآخر مثل تعريف ليفي – شتراوس من رفض المفهوم الإمبريقي الوظيفي عن البنية مثلما هو متمثل في أفكار رادكليف براون وبارسونز أيضا حسبما سنرى. وينهض هذا التعريف استنادا إلى تصور ماركس عن النسق الاجتماعي بوصفه تكوينا اجتماعيا اقتصاديا Socio-Economic Formation. وإلى جانب ذلك كان ماركس يستخدم أحيانا تعبير «بنية المجتمع» Structure of Society أو «البنية الاجتماعية» Social Structure في أحيان أخرى. ولكن مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي هو الأساسي والأشمل عند ماركس حيث يضع المجتمعات في سياقها التاريخي.

وحسبما اتضح من الفصل الثالث فإن البنية الاجتماعية تتشكل من بنى أخرى. واستنادا لمفهوم ماركس يطرح لوسيان سيف تعريفا ماركسيا للبنية الاجتماعية. وهو يشير قبل أن يطرح ذلك التعريف إلى نصين لماركس. الأول حديثه في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» بشأن علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تتشكل منها البنية الاقتصادية والتي تنهض عليها بنية فوقية متوافقة معها.

أما النص الثاني الذي يستند إليه لوسيان سيف، فقد نقله عن مخطوطات ماركس لعام 1857-1858، والذي يقول فيه «إن كل علاقة اقتصادية في أي نظام برجوازي

---

(3) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، ص 36.

(4) J. Piget, op. cit., p. 98.

تعني ضمنا وجود علاقة أخرى، أي وجود علاقة برجوازية اقتصادية الشكل، فكل علاقة مشروطة بأخرى مثلما هو الحال في كل نسق عضوي. إن مثل هذا النسق العضوي، باعتباره كيانا متكاملا، يمتلك ضروراته الخاصة به. كما أن تطوره في اتجاه الوحدة المتكاملة يكمن في إخضاعه كل عناصر المجتمع أو في خلق ما يفتقر إليه من أعضاء. هكذا، ففي مجرى التطور التاريخي ينصهر النسق في كلية واحدة»[1].

استنادا إلى ذلك يعرف لوسيان سيف البنية قائلا «**إن مفهوم البنية يشير، في أوسع معانيه، إلى نظام من علاقات داخلية ثابتة يحدد السمات الجوهرية لأي كيان، ويتشكل منه كل متكامل لا يمكن اختزاله إلى مجرد حاصل مجموع عناصره**»[2].

ويرى لوسيان سيف أن هذا التعريف لا يختلف مع التعريف الذي يقدمه ليفي-شتراوس إلا في أن البنيويين يقومون بمحاولة الصياغة الرياضية لهذا المفهوم.

وإلى جانب ذلك فإن موريس جودلييه الانثروبولوجي الفرنسي يقدم مساهمة بارزة في هذا الصدد يوضح فيها أن التعريف الماركسي للبنية الاجتماعية يتفق مع تعريف ليفي- شتراوس ويتعارض مع التعريف الوظيفي.

ويرى جودلييه أن ماركس مضى في كتاب «رأس المال» وفق منهج يعالج أولا الأداء الوظيفي الظاهر للنظام ثم ينتقل إلى بنيته الداخلية الخفية. ويؤكد جودلييه «أن ما يعنيه ماركس بأي نظام اقتصادي هو مركب محدد من أنماط معينة لإنتاج وتبادل وتوزيع السلع المادية. ويلعب نمط إنتاج السلع الدور المسيطر في هذا المركب. ويتكون نمط الإنتاج من بنيتين لا يمكن اختزال الواحدة منها إلى الأخرى: بنية القوى الإنتاجية وبنية علاقات الإنتاج. ويشير مفهوم القوى الإنتاجية إلى مجموعة عوامل الإنتاج – أي الموارد والأدوات، والبشر – التي تميز مجتمعا محددا في مرحلة محددة، والتي تمتزج معا بطريقة خاصة لتنتج السلع الضرورية لذلك المجتمع. أما مفهوم علاقات الإنتاج فيشير إلى الوظائف التي يقوم بها الأفراد والجماعات في عملية الإنتاج وفي السيطرة على عوامل الإنتاج. وعلى سبيل المثال، فإن علاقات الإنتاج الرأسمالية هي علاقات بين طبقة من الأفراد يملكون القوى الإنتاجية ورأس المال ملكية خاصة وبين طبقة من

(1) أنظر: لوسيان سيف، مرجع سابق، ص 110.

(2) المرجع السابق، ص 111.

الأفراد يتعين عليهم أن يبيعوا للأولى قوة عملهم مقابل أجر. وكل من هاتين الطبقتين تكمل الأخرى وتفترض وجودها»[1].

وبعد ذلك يؤكد جودلييه «أن ماركس يرى أن الفهم العلمي للنظام الرأسمالي يكمن في اكتشاف البنية الداخلية المختبئة وراء وظيفته الظاهرية. وبذلك يرى ماركس، مثله مثل ليفي- شتراوس، أنه لا يجوز أن نخلط بين البنى وبين العلاقات الاجتماعية الظاهرة أو المرئية، فالبنية تشكل مستوى غير مرئي من مستويات الواقع، لكنه مستوى يكمن وراء العلاقات الاجتماعية المرئية»[2]. ويعني ذلك أن منطق العلاقات الاجتماعية وكذلك قوانين الممارسة الاجتماعية بشكل عام، إنما تعتمد على الأداء الوظيفي Functioning لتلك البنية المختفية، وإن اكتشاف هذه البنية يتيح لنا تعليل كل الحقائق الملاحظة. ويرى الباحث أنه بالنظر إلى المنهج الذي اتبعه ماركس في رأس المال، أثناء تناوله للسلعة على سبيل المثال، يتضح لنا أنه يسير وفق الفكرة التي يعبر عنها جودلييه بالفعل. يقول ماركس: «إن قيمة السلع تختلف تماما عن الشيء المادي الخشن المشكلة منه. فليست هناك ذرة من المادة تدخل في تكوين قيمة السلع. وقد نقلب أي سلعة في أيدينا ونتفحصها مثلما نفعل دائما، ومع ذلك تظل موضوع قيمة. ويبدو من المستحيل إدراكه. وعلى أية حال إذا وضعنا في اعتبارنا أن قيمة السلع لها واقع اجتماعي بحت، وأنها تكتسب هذا الواقع من حيث أنها تعبيرات وتجسيدات لجوهر اجتماعي مطابق وهو العمل البشري سوف يستتبع ذلك، بالطبع، أن القيمة يمكن أن تظهر نفسها فقط في العلاقة الاجتماعية بين سلعة وسلعة. والواقع أننا قد انطلقنا من القيمة التبادلية أو العلاقة التبادلية (الظاهرة – الباحث) للسلع لكي نصل إلى القيمة المستترة وراءها»[3].

ولهذا يقول ماركس، تأكيدا لفكرة أن المظهر الخارجي يخفي واقعا آخر إن «السلع تبدو، لأول وهلة كشيء بالغ التفاهة وسهل الإدراك. ولقد بين تحليلنا، في الواقع، أنها ذات طبيعة معقدة جدا ... ومن حيث هي قيمة استعمالية، ليس ثمة شيء غامض فيها سواء إذا نظرنا إليها من زاوية خصائصها القادرة على إشباع حاجات

---

(1) M. Godelier, "Structure and Contradiction in Capital", p. 335.

(2) Ibid., pp. 335-336.

(1) K. Marx, Capital, Vol. 1, p. 54.

إنسانية أو من زاوية أن هذه الخصائص هي نتائج العمل البشري .. إن الطابع الغامض للسلع لا يصدر عن قيمتها الاستعمالية، وكذلك لا يصدر عن العوامل التي تحدد هذه القيمة .... فمن أين يصدر إذن الطابع المبهم لنتائج العمل منذ أن يكتسي شكل السلع؟ بديهي أن يصدر عن هذا الشكل نفسه»[1]. أي يحدث في عملية التبادل واكتساب السلعة وجودا اجتماعيا متميزا. فدخول السلعة، بوصفها نتاج عمل إنساني، إلى مجال التبادل يضفي عليها طابعا يسميه ماركس «فيتشية» السلعة أو تقديسها Fetishism بمجرد إنتاجها لتكون سلعة، أو حسب تعبير ماركس «الفيتشية التي تلصق نفسها بمنتجات العمل».

إذن فإن «فيتشية» السلعة تكمن في السمة الاجتماعية المميزة للعمل الذي أنتجها. «وكقاعدة عامة فإن المواد ذات المنفعة الاستعمالية لا تصبح سلعة إلا لأنها نتاج عمل خاص لأفراد أو جماعات من الأفراد الذين يقوم كل منهم بعمله مستقلا عن الآخر. ومجموع هذه الأعمال يشكل العمل الكلي للمجتمع. وطالما أن المنتجين لا يدخلون في علاقة اجتماعية مع بعضهم البعض إلا مع تبادل منتجاتهم، فإن السمة الاجتماعية النوعية لعمل كل منتج منهم لا تظهر نفسها إلا في عملية التبادل. وبكلمات أخرى، فإن عمل الأفراد لا يؤكد نفسه، كجزء من عمل المجتمع، إلا عن طريق عملية التبادل التي تنشأ بين المنتجات بشكل مباشر، ومن ثم بشكل غير مباشر بين الذين أنتجوا تلك المنتجات، ولذلك فإن العلاقات التي تربط عمل كل فرد منهم بالآخر، تبدو في نظر المنتجين لا كعلاقة اجتماعية مباشرة بين أفراد يعملون، وإنما كعلاقات مادية بين أفراد وكعلاقات اجتماعية بين أشياء. إنه عن طريق التبادل فحسب تكتسب منتجات العمل، بوصفها قيمة، وجودا Status اجتماعيا موحد الشكل، متميزا عن الأشكال المادية المتعددة لها كأشياء ذات قيمة استعمالية»[2].

هنا يبرز السؤال التالي: ما هي تلك الصفة الاجتماعية للعمل التي تجعل السلع واقعا معقدا وغامضا؟ إذا حاولنا نقل هذا الكلام النظري إلى مجال الحياة الواقعية سنجد حسب منطق ماركس أن كل شيء يجرى في النظام الرأسمالي وكأن العامل يتناول أجرا مقابل عمله، وكأن رأس المال يتمتع بخاصية النمو التلقائي الذي يوفر الربح

(2) Ibid., p. 76.

(1) Ibid., pp. 76-77.

لصاحبه. فلا يوجد برهان مباشر أو إمبريقي في الحياة اليومية على أن الربح يتشكل حسب قول ماركس من عمل العامل الذي لم يأخذ مقابله أجرا، أي فائض القيمة الذي يقول به ماركس.

لكن ماركس لم يتوقف عند هذا الشكل الظاهري. وأجرى دراسته ليوضح أن الربح هو عبارة عن ذلك الجزء من القيمة التبادلية للسلع يستبقيه صاحبها. وتستلزم القيمة التبادلية للسلع وحدة قياس. ولا يمكن أن تكون القيمة الاستعمالية هي الوحدة لذلك القياس. وإنما تنبع وحدة القياس الحقيقية من الخصائص المشتراكة للسلع بوصفها منتجات عمل. وبذلك يكون جوهر القيمة ومقياسها هو «العمل الضروري اجتماعيا» لإنتاج السلع. والربح هو عبارة عن قوة العمل المبذولة في إنتاج سلعة ما والتي لم يتم دفع أجر مقابلها. وبذلك يكون الربح عملا بدون مقابل. وأوضح ماركس أن هذه الحقيقة الخفية تبدو في أعين الناس، وأيضا بالنسبة للرأسماليين والعمال وكأن الأجر يدفع مقابل العمل. وهذا هو الشكل الظاهري الذي يجعل من العلاقة الفعلية علاقة خفية.

لهذا قال ماركس إن السلعة مثلا تبدو كشيء بالغ التفاهة وسهل الإدراك في حين أنها بالغة التعقيد وتخفي وراءها أوضاعا وعلاقات اجتماعية معينة، وبالذات قيمة العمل، أو العمل الاجتماعي اللازم الذي لا يدخل فيه ذلك الجزء من العمل غير المدفوع الأجر، والذي يمثل فائض القيمة، أي ذلك العمل الاجتماعي الذي لا يظهر للعيان. وعلى سبيل المثال «فإن القيمة لا تمشي وعليها تعريف يصف ما هو متضمن فيها ... إن الاكتشاف العلمي الحديث بأن منتجات العمل، من حيث هي قيم، إنما هي تعبير مادي عن العمل البشري المنفق في إنتاجها، هو ولا شك، يميز مرحلة في تاريخ تطور البشرية، لكن ذلك لا يبدد مطلقا الضباب الذي تظهر لنا وسطه السمة الاجتماعية للعمل وكأنها سمة موضوعية للمنتجات ذاتها»[1].

إن ماركس يرى أن سبب الوقوف عند المظهر الخارجي للظواهر يرجع إلى أن المرء يتناول أشكالا في الحياة بعد أن مرت بمرحلة معينة من التطور. أي يتناولها بعد أن اتخذت شكلا معينا يبدو ثابتا، وأن هذا الثبات الظاهري يبدو لنا على أنه من طبيعة الظواهر التي نعالجها. ولذلك من الضروري الكشف عن الميكانزمات التي جعلت الظواهر تتخذ هذا الشكل من أجل تفسيرها. وهو يقول: «إن تفكير الإنسان في أشكال

(1) Ibid., p. 79.

الحياة الاجتماعية، وبالتالي تحليله العلمي لهذه الأشكال يتخذ مجرى معاكسا مباشرة للمجرى الواقعي لتطورها التاريخي. فالإنسان يبدأ بعد مضي زمن ما، بنتائج عملية تطور تامة قائمة أمامه»[1]. أي أنه يدرس نتيجة قائمة لعملية تطور. وهذا يخفي، في واقع الأمر، جوانب من التكوين الحقيقي للظواهر.

لذلك ترفض الماركسية الرأي القائل أن البنية بمثابة واقع يمكن ملاحظته بشكل مباشر. أي تتفق مع الرأي الذي يقول به أيضا ليفي شتراوس في هذا الشأن. بل إن ليفي شتراوس يقول صراحة إنه استعار مفهوم البنية من ماركس وانجلز وآخرين، بل يضيف أيضا أنه يريد إعادة توحيد إنجازات الانثروبولوجيا خلال الخمسين عاما الماضية مع التراث الماركسي.

أشرنا من قبل إلى انتقاد ماير فورتس لرأي رادكليف براون ورفضه أن البنية يمكن ملاحظتها بشكل مباشر. ويمكننا الآن أن نشير إلى وجهة نظر كل من نادل وليتش، وإن كانت انتقادات نادل تمتد إلى قضية أخرى يشاركه فيها الرأي ايفانز بريتشارد وسنتناولها عند معالجة البعد الزمني. وفي البداية نذكر أن انتقادات كل من ليتش ونادل لا تسير في خط واحد إنما تتعارض، كما يمتد انتقاد نادل إلى كل من ليفي- شتراوس وليتش أيضا. إن نادل يوافق على أن البنية هي مظهر للواقع الاجتماعي ذاته مثله مثل رادكليف براون. ومع ذلك يتبنى وصف ليفي شتراوس للبنية الاجتماعية بوصفها نموذجا. يقول نادل:

«على الرغم من أنني تبنيت وصف ليفي- شتراوس للبنية الاجتماعية بوصفها نموذجا، فإنه ينبغي أن أوضح أن استخدامه للكلمة ينطوي على تضمينات معينة تتعلق بمسألة واقعية البنية الاجتماعية، وهي تضمنيات لا تتفق مع وجهة النظر التي أعبر عنها، فالبنية الاجتماعية عند ليفي- شتراوس ليست لها علاقة بالواقع الإمبريقي وإنما ترتبط بالنماذج التي تقام على غراره .. وليس ليفي شتراوس وحده هو الذي يتبنى فكرة النماذج بهذا المعنى .. فإن ليتش يتشابه معه إلى حد ما حينما يعتبر أن البنى التي يصفها الانثروبولوجي ليست أكثر من نماذج توجد فقط كصروح منطقية في مخيلته .. وإنني لست على استعداد لأن استبعد الواقع الإمبريقي من الصورة الافتراضية التي

---

(2) Ibid., p. 80.

نسميها بنية اجتماعية. إن الاختلاف الحاسم بين ليفي- شتراوس وليتش من جانب وبيني من جانب آخر يكمن في أن البنية عندهما هي أداة تفسيرية لفهم حقائق الوجود الاجتماعي موضوع الملاحظة، ولفهم المنطق الكامن وراء الواقع الاجتماعي. ومن جانبي اعتبر أن البنية هي الواقع الاجتماعي ذاته، وليست المنطق الكامن وراء هذا الواقع، كما أنني أعتبر أن التحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث) ليس سوى منهج وصفي»[1].

ويؤكد نادل موقفه هذا بقوله: «إن معظم الذين كتبوا عن البنية الاجتماعية يبدو أنهم على اقتناع بأنها تتشكل من أشخاص يدخلون في علاقات مع بعضهم البعض، وأنها مجموع هذه العلاقات. أما ليفي- شتراوس فهو الذي يصر على أن مجرد مجموع العلاقات القائمة ليس هو البنية». وبعد أن يقرر نادل ذلك يصل إلى القول بأننا نمتلك كافة الشروط المطلوبة لتعريف حول البنية الاجتماعية ويمكننا أن نضعه على النحو التالي (وفقا لنص كلمات بارسونز): إننا نصل إلى بنية أي مجتمع بأن نجرد من السكان بوضعهم العيني، ومن سلوكهم، نمط Pattern أو شبكة (أو نسق) العلاقات القائمة بين الفاعلين وهم يقومون بأدوار في ارتباط كل منهم بالآخر. غير أن نادل رغم ذلك يقول إن هذا التعريف الذي يعتبر صائبا مثل التعريفات المشابهة، إنما يخفي هو الآخر مثل هذه التعريفات صعوبات منهجية خطيرة وذلك لأن إقامة نظرية عن البنية الاجتماعية استنادا إلى ذلك إنما يفترض وجود نظرية ملائمة عن الأدوار، ولم يتقدم أحد بمثل هذه النظرية حتى الآن بأسلوب نسقي[2].

إن نادل يوافق على وصف البنية كنموذج إذا كان الأمر مجرد عملية تبسيط في التحليل لا أكثر. وإن ما ذكره عن ادموند ليتش ربما يوحي أن ليتش يتبنى وجهة نظر ليفي شتراوس بالكامل. غير أن واقع الأمر يشير إلى وجود نوع من الاتفاق والاختلاف بينهما. إن ليتش يقدم تعريفة للبنية في كتابه «النظام السياسي لهضبة بورما» قائلا: «إنني أزعم أن البنية الاجتماعية في أوضاع عملية (مقابل النموذج المجرد لعالم الاجتماع) تتكون من مجموعة أفكار حول توزيع السلطة بين أشخاص وجماعات من

(1) S. F. Nadel, The Theory of Social Structure, Free Press, Glencoe, 1958, pp. 149-150.

(1) Ibid., p. 12.

أشـخاص». وبعـد أن يشـير ليـتش إلـى النمـاذج التـي يشـيدها علمـاء الاجتمـاع والانثروبولوجيون يضيف تعريفا وظيفيا بحتا حيث يقول: «إن البنيـة الاجتماعيـة هي مبادئ التنظيم التي توحد الأجزاء المكونة للنسق»، ثم يضـع استنتاجا يقول «إن البنـى التي يصفها الانثروبولوجي هي نماذج توجد كصروح منطقية في مخيلته فحسب»[1].

إن ليتش عندما يعتبر أن البنيـة هـي المبـادئ التـي تحكم عمليـة توحيد الأجزاء المكونة للنسق إنما يعبر عن فكرة وظيفية. وحينما يتكلم عن النمـاذج (حسبما رأينـا فـي حديث نادل عنه) فإنما يقترب من ليفي- شتراوس. وعلى أية حال فإن ليتش يعبر بنفسه عـن ذلـك حينمـا يقـول: «علـى الـرغم مـن أننـي انتقـد هنـا ليفـي شـتراوس لعـدم الدقـة الاثنوجرافيـة فـإنني اتعـاطف مـع اتجاهـه النظـري العـام تعاطفـا كبيـرا. فقـد لاحـظ البروفسور ليفي شتراوس بنفسه التشابه بين الرأي حول البنية الاجتماعية المتضمن في أول بحث لي وبين دراسته عن البنية، كما أن كافـة أعمـالي اللاحقـة توضـح مـدى دينـي لليفي شتراوس»[2].

إن هذه الآراء بالإضافة إلى تصور ليتش عن البنية تجعل البعض يقول إن ليتش يقف بين الوظيفية البريطانية والبنيوية الفرنسية[3].

غير أن جودلييه يرى أن «ليفي شتراوس يؤكد، مثل رادكليف بـراون، أن واقـع البنـى الاجتماعيـة يوجـد خـارج العقـل البشـري، وبهـذا يعـارض ليـتش، ولكـن ليفـي شتراوس يعـارض رادكليف بـراون فـي نفس الوقت طالمـا أن واقـع البنـى الاجتماعيـة بالنسبة له، ليس عملية انتظام العلاقات الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشـر. وأدى به هذا إلى انتقاد الوظيفية لعدم قدرتها علـى إدراك النظـام الكـامن وراء العلاقـات المرئية، وعدم قدرتها على إقامـة أسـاس راسـخ لعلـم مقـارن للمجتمعـات. وبالتـالي وجـد نفسـه جنبـا إلـى جـب مـع ليـتش الـذي ينتقد أيضـا بـديهيات الوظيفيـة، ولكنـه يمضـي فـي الاتجاه المضاد لليفي شتراوس، أي يمضي في اتجاه الشكلية التي تحتفظ بوجهـة النظـر الإمبريقية حول الواقع»[4]. إن جودلييه يرفض منطق ليتش مؤكدا: «إن مـن المسـتحيل

---

(2) M. Godelier, Rationality and Irrationality in Economics, New Left Books, London, 1972, p. xix.

(1) E. Leach, Re-thinking Anthrpology, Athelones Press, London, 1961, p. vi.

(2) E. Hayes and T. Hayes (ed.), op. cit., The Preface.

(3) M. Godelier, Rationality ad Irrationality, in Economics, pp.xx-xxi.

للمعرفة العلمية أن تنهض استنادا إلى التصورات التلقائية التي يشكلها الأفراد عن علاقاتهم الاجتماعية .... ويتفق ماركس وليفي- شتراوس حول هذه النقطة، وإن تحليل ليفي- شتراوس للميكانيزمات التي تتشكل بها الصور الخرافية Mystical عن الواقع إنما هو مكسب علمي جوهري. غير أن ماركس لا يعتبر أن مهمة العلم هي مجرد اكتشاف ميكانزمات التفكير الخرافي، وإنما أيضا اكتشاف الميكانزمات التي توجد خارج الفكر وتفرض عملية التصورات الوهمية التي يشكلها عن الواقع علاوة على محتواها وضرورتها التاريخية»[1].

إن ليفي شتراوس، كما هو واضح لنا، محور كل مناقشة عن البنية الاجتماعية. وفي هذا السياق يرى البعض أنه «قدم خدمة كبيرة للعلم بتخليصه من المفهوم الضيق الأفق لرادكليف براون، ومن سار حذوه، بما في ذلك نظرته الميكروسكوبية ومدخله المنهجي الخاطئ إلى درجة ما، وكذلك بنقله هذا المفهوم إلى مجال أكثر غنى»[2]. والمقصود بالتفكير الضيق الأفق لرادكليف براون هنا هو النظر إلى «بنية أي حقائق اجتماعية بوصفها المجموع العام لأجزائها. أما ليفي شتراوس فقد نظر إليها بشكل ثاقب على اعتبار أن مجرد مجموع العلاقات الاجتماعية لا يشكل بنية»[3].

على أن الأهمية العلمية لليفي شتراوس تكمن في واقع الأمر في قضيتين: **الأولى** ترتبط بإنجازاته التي حققها في دراساته العملية ودلالات تلك النتائج. **والثانية** المبادئ المنهجية واستنتاجاته التي التقى في بعض منها بماركس وبالذات فيما يتعلق بالشكل الظاهر والشكل الخفي للبنية.

«فبينما كان ليفي شتراوس يحاول تعليل حالة خاصة غير قابلة للتصنيف تحت الأشكال المعهودة للاثنولوجيا، اكتشف وجود عائلة جديدة من البنى وفسر طبيعتها. كما أن المبادئ المنهجية لليفي- شتراوس واستنتاجاته لا تقل أهمية في المجال المعرفي، فسواء كانت البنية مضمرة كما عند المورجينيين أم سافرة عند الكاتشيين فإنها في الحالتين لا يمكن رؤيتها بشكل مباشر ولا تقبل التفسير على المستوى الإمبريقي مطلقا، وإنما ينبغي اكتشافها بالعمل النظري عبر استنباط الفروض والنماذج. وبهذا يرفض

(1) Ibid., p. xxvi.
(2) H. Nutini, op. cit., pp. 78-79.
(3) Ibid., p. 85.

وظيفية رادكليف براون وكل علم الاجتماع الانجلوسكسوني الذي يعتبر أن البنية جزء من الواقع الإمبريقي»[1].

بالرغم من اتفاق الباحث مع هذا الرأي فإننا نشير إلى ظهور رأي جديد لأحد الوظيفيين البارزين وهو روبرت ميرتون. فقد نشر في عام 1976 رأيا يتناقض مع رأي رادكليف براون وبارسونز اللذين يقولان بأن البنية يمكن إظهارها على أساس إمبريقي حسبما رأينا من قبل. فقد كتب ميرتون يقول:

«من المفيد، من الزاوية التحليلية، أن نميز بين المستويات الظاهرة والكامنة للبنية الاجتماعية، ومثلما هو الحال بالنسبة للوظيفة (يقصد الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة – الباحث) والبنيوية في مذاهب أخرى – ياكوبسون، وليفي شتراوس، وتشومسكي على سبيل المثال – نجد أنه من الضروري التمييز بين السطح وبين **البنية العميقة**»[2].

إن ميرتون يتأثر في هذا الرأي، وبوضوح، بوجهة نظر البنيوية والماركسية. لكنه لم يذكر الماركسية مع أن ليفي شتراوس نفسه قال إنه استعار مفهوم البنية من ماركس وانجلز وآخرين. إن مسألة التفرقة بين الظاهر والكامن في البنية هي مسألة جديدة بالنسبة لميرتون حيث أنه في كتابه الشهير «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» أجرى التفرقة بين ما أسماه الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة فحسب. ونلاحظ أيضا أنه يدعو الوظيفية لضرورة تبني هذا الموقف الجديد وأن تحذو حذو ليفي شتراوس. ويمكننا أن نربط بين ظهور هذا الرأي وبين الهجوم الذي تتعرض له الوظيفية طوال السنوات الأخيرة واتهامها بالعجز والقصور.

لكن ميرتون كان أكثر تواضعا من تالكوت بارسونز، الذي بدلا من أن يعترف بقصور الوظيفية في مواجهة المنطلقات التحليلية الأخرى، حاول أن يعتبر تلك المنطلقات ملحقا للوظيفية. وقد أراد تطبيق ذلك على كل اتجاه يرى أنه حقق نجاحا ما في دراساته قائلا:

---

(4) M. Godelier, «Structure and Contradiction in Capital», pp. 340-341.

(1) R. Merton, Sociological Ambivalence and Other Essays, p. 128.

«لا ينبغي أن نتجاهل أن عددا كبيرا يعمل في إطارات مشابهة إلى حد ما أو أن آخرين يحتفظون بعلاقة وثيقة مع هذا الإطار (يقصد الإطار الوظيفي – الباحث). ولهذا سوف يكون من التعسف أن نصنفهم في مدارس تختلف عنا جذريا». ثم يستطرد بارسونز ليصوغ استنتاجا أكثر حسما ووضوحا بقوله: «ولا يقل عن ذلك أهمية أن أذكر حقيقة اعتقادي بأن التقدم الكبير في النظرية الاقتصادية من جانب واللغويات من جانب آخر ينبغي أن ينظر إليه، بلا أي شك، على أنه يتبع مقولة التحليل الوظيفي»[1].

المعالجة الآنية للبنية قبل المعالجة عبر الزمنية:

بالنسبة لهذا المبدأ المنهجي يبدو واضحا أن هناك نوعا من الاتفاق بين كل من المعالجة الوظيفية والبنيوية والماركسية. ومع ذلك يظهر الخلاف بين الماركسية من جانب وكل من الوظيفية والبنيوية من جانب آخر حول فهم طبيعة العلاقة بين المدخل الآني والمدخل عبر الزمني. لكن ينبغي ملاحظة أن المبادئ المنهجية لدراسة البنية تستلزم التفرقة بشكل واضح بين دراسة البنية الاجتماعية من زاوية حالتها وآدائها الوظيفي في وقت معين أو لحظة معينة، وهو ما اصطلح على تسميته بالمعالجة الآنية Synchronic وبين دراسة طريقة تغير هذه البنية عبر الزمن أي دراسة أصلها وتطورها. وهو ما اصطلح على تسميته المعالجة عبر الزمنية Diachronic. ومعنى ذلك أنه لا يجوز الخلط بين الحالة التي عليها البنية وبين عملية تغيرها[2]. وإذا أردنا الإشارة إلى موقف الوظيفية مثلا نجد أن ايفانز بريتشارد يطرح هذه المسلمة بوصفها مبدأ متفقا عليه.

يؤكد ايفانز بريتشارد هذا الاتجاه بقوله: «إن معظم علماء الانثروبولوجيا يرون أنه ما دام تاريخ الشعوب البدائية غير معروف لنا تماما، فإن الدراسة المنهجية لهذه النظم على ما هي عليه الآن بالفعل يجب أن تسبق كل محاولة لتخمين كيف نشأت وتطورت هذه النظم. كذلك يعتقدون أن نشأة وتطور النظم الاجتماعية مسألة تختلف تمام الاختلاف عن مسألة وظيفة هذه النظم في المجتمع بغض النظر عما إذا كانت

(1) T. Parsons, "The Present Status of Structural Functional Theory», pp. 79 - 80.

(2) لوسيان سيف، مرجع سابق، ص 112.

هنـاك علاقـة بـين المسـألتين – وأنــه ينبغـي فحصـها علـى حـدة وبطرائـق خاصـة تلائمها»[1].

إن هذا المبدأ يعتبر مبدأ متفقا عليه في مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية. ثم جاءت البنيوية لتزيد من بروز أهميته في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وكما اتضح من قبل فقد كانت اللغويات هي المجال الذي تأكد فيه بروز هذا المبدأ. حيث قام دي سوسير بالتنبيه إلى ضرورة التمييز بين محورين: الدراسة الآنية، ومحور الدراسة عبر الزمنية. لكن تاريخ الفكر الاجتماعي يشير إلى أن هذا المبدأ المنهجي في الدراسات الاجتماعية قد استخدم بوضوح في خمسينات وستينات القرن التاسع عشر. فقد استخدمه ماركس في «رأس المال». ومن جانب آخر فإنه تحدث عنه، إلى جانب قضايا منهجية أخرى، بوصفه منطلقا منهجيا أساسيا. وجاء ذلك في مخطوطاته لعام 1857 – 1858.

في «مدخل» المخطوطات يشرح ماركس بالتفصيل أهمية اتباع ذلك المبدأ على النحو التالي:

«بالنسبة لتطور المقولات الاقتصادية ينبغي – مثلما هو الحال بالنسبة لأي علم اجتماعي تاريخي بصورة عامة- أن نتذكر دوما أن موضوعها موجود في الواقع، ومن ثم في الذهن (والموضوع هنا هو المجتمع البرجوازي الحديث)، وأن المقولات تعبر بالتالي عن شكل وجود هذا المجتمع وشروط وجوده. وأحيانا عن جوانب منفردة لذلك المجتمع المحدد، باعتباره هو الموضوع. ومن ثم فإن (العلم الاجتماعي) لا يبدأ كعمل علمي مع بداية حديثنا عن ذلك المجتمع. وينبغي وضع ذلك في الاعتبار لأنه يمثل شيئا حاسما بالنسبة لترتيب المقولات. وعلى سبيل المثال، يبدو أن الشيء الطبيعي هو أن نبدأ بالريع العقاري، بملكية الأرض، طالما أن ذلك مرتبط بالأرض التي هي مصدر الإنتاج والوجود، يبدو أنه من الطبيعي أن نبدأ بأشكال الإنتاج الأولى لكل المجتمعات التي حققت قدرا من الاستقرار والزراعة. **ولكن ليس هناك ما أكثر** زيفا من ذلك ... **فالريع العقاري لا يمكن فهمه بدون رأس المال. أما رأس المال فيمكن فهمه بدون الريع العقاري.** ورأس المال هو القوى الاقتصادية للمجتمع البرجوازي، القوى التي

---

(3) أ. ايفانز – بريتشارد، مرجع سابق، ص ص 58 - 59.

تسيطر على كل شيء. إنه ينبغي أن يكون نقطة البداية ونقطة الوصول. **وينبغي معالجته قبل معالجة الملكية الزراعية. وبعد دراسة كل منهما على حدة يجب تناول** علاقتهما المتبادلة. لذلك سوف يكون من المستحيل والخطأ **أن نتناول المقولات الاقتصادية بنفس التسلسل التعاقبي الذي لعبت به دورا حاسما في التاريخ.** بل على العكس من ذلك فإن سياق تسلسلها تحدده العلاقة القائمة بينها في المجتمع البرجوازي المعاصر. وهو تماما عكس ما يبدو أنه تسلسلها الطبيعي أو أنه متطابق مع سياق التطور التاريخي. إننا لا نتناول الأوضاع التي شغلتها العلاقات الاقتصادية تاريخيا في مختلف التكوينات الاجتماعية المتعاقبة، كما لا نتناول أيضا مشكلة تتابعها في الفكرة (برودون) التي تحرف مفهوم العملية التاريخية، وإنما بالأحرى نتناول ترتيب هذه المقولات داخل المجتمع البرجوازي الحديث»[1].

يؤكد ماركس هنا أنه ينبغي أن نبدأ بالحالة التي عليها المجتمع الراهن قبل أن نمضي لدراسة تطور هذا المجتمع. فرأس المال مثلا يجب أن يكون نقطة البدء حتى يتم تحليله وتفسيره قبل أن يتم تفسير الملكية العقارية، أي قبل دراسة خصائص المرحلة التي تسبق مرحلة سيادة رأس المال من جانب ودراسة المجتمع الرأسمالي ذاته. ويعني ذلك أنه يضع قضية المعالجة التاريخية كمرحلة تالية للمعالجة الآنية. ومن هنا يلح على تأكيد الصفة التاريخية للظواهر الاجتماعية فيمضي قائلا:

«إن المجتمع البرجوازي هو التنظيم التاريخي للإنتاج الأكثر تطورا والأكثر تعقيدا حتى الآن. والمقولات التي تعبر عن علاقات هذا المجتمع وتضمن تفهم بناه (جمع بنية – الباحث) تتيح لنا في نفس الوقت أن نفهم بنية وعلاقات إنتاج المجتمعات التي وجدت في السابق والتي قام على أنقاضها وعناصرها هذا المجتمع البرجوازي، والتي ما تزال بعض مخلفاتها لم يتمثلها هذا المجتمع بعد ... إن تشريح الإنسان هو مفتاح تشريح القرد ... ولذلك يزودنا المجتمع البرجوازي بمفتاح لفهم اقتصاد العالم القديم. وعلى أية حال، يستحيل تحقيق ذلك باستخدام مدخل الاقتصاديين الذين يطمسون كافة الاختلافات التاريخية ويرون كل أشكال المجتمعات على غرار الشكل

---

(1) T. Carver (ed.), Karl Marx, Texts on Method, pp. 80 - 81.

البرجوازي. إن الذي يعرف معنى الريع العقاري بإمكانه أن يفهم معنى الجزية والعشر Tribute and Tithes. ولكن ينبغي ألا نخلط بينها»[1].

إن ماركس لا يجعل من قضية أصل أو تاريخ العلاقات الاجتماعية أو المجتمعات القضية الأولية. وبهذا فهو على اتفاق في هذا الصدد مع الوظيفية، خاصة رادكليف – براون، حسبما أشرنا من قبل مع ملاحظة أن ماركس كتب ذلك عام 1857. فقد كتب بشكل واضح في مخطوطات عام 1857 – 1858 يقول:

«ليس من الضروري كتابة التاريخ الفعلي لعلاقات الإنتاج لكي يتم تحليل قوانين الاقتصاد البرجوازي»[2].

يرى الباحث أن هذه المعالجة للقضايا المنهجية ارتبطت أيضا بشكل وثيق بالمنهج الذي اتبعه ماركس في رأس المال. فليست تلك المخطوطات التي كانت مجهولة حتى وقت قريب هي وحدها التي تشير إلى أن ماركس تبنى فكرة أولوية أو أسبقية المعالجة الآنية. فالمنهج الذي سار وفقا له في كتاب «رأس المال» يؤكد ذلك. فقد كان ماركس يريد حسبما قال بنفسه «الكشف عن قوانين تطور التكوينات الاجتماعية الاقتصادية». ومع ذلك لم يبدأ بالبحث في تاريخ المجتمعات وأصلها ومنشأها على النحو الذي فعله التطوريون، وإنما رأى استحالة معالجة تلك القضية دون أن يتم أولا تحليل ودراسة العلاقات الداخلية بين الأوجه المختلفة لبنية المجتمع التي كان يدرسها وهي بنية المجتمع البرجوازي الحديث حسب تعبيره.

وعلى الصعيد العملي جاءت خطة «رأس المال» وفقا لذلك. ففي المجلد الأول لم يبدأ بنظرية عن المجتمع ولا عن رأس المال، وإنما بتعريف لمجموعة المقولات الضرورية لدراسة أي نظام لإنتاج السلع واستنباط ذلك من تعريف للقيمة التبادلية للسلع، ثم عالج النقود كسلعة خاصة لها وظيفة قياس القيمة التبادلية للسلع الأخرى والتعبير عنها، ثم تحول النقود من مجرد وسيلة لتداول السلع إلى رأس مال يأتي بعائد من النقود. ومن هنا يأتي التعريف العام لرأس المال مهما كان شكله، تجاريا أم ماليا أم صناعيا، على أنه القيمة التي تنتج قيمة وتأتي بفائض قيمة. وبعد أن يحلل الظواهر التي تشكل عملية الإنتاج الرأسمالي يصل في منتصف المجلد الأول إلى الأدوات

---

(2) Ibid, pp, 78 - 79.

(1) See: La Nouvelle Revue International, Juin, 1971, p. 211.

النظرية للتعرف على البنية المتميزة للنظام الرأسمالي في جوانبها المرتبطة بتأسيس نظرية رأس المال. ولا يطرح ماركس مسألة تشكل علاقات الإنتاج الرأسمالية إلا في نهاية المجلد الأول عند مناقشته لما تعارف عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون «بالتراكم البدائي». وباختصار فإن خطة «رأس المال» كانت حسب كلمات ماركس تقوم على أن المجلد الأول مخصص «لتحليل الظواهر التي تشكل عملية الإنتاج الرأسمالي كعملية إنتاجية مباشرة دون اعتبار لأي مؤثرات ثانوية تؤثر فيها من الخارج. ولكن هذه العملية المباشرة للإنتاج لا تستنفد حياة رأس المال، فتم استكمالها في العالم الفعلي بعملية التوزيع التي كانت الموضوع الذي يدرسه المجلد الثاني ... ويصف المجلد الثالث الأشكال العينية التي تنشأ عن حركة رأس المال في مجموعها»[1].

ويعني هذا أن ماركس تدرج في دراسته **من التشريح الدقيق للأشكال الاقتصادية الأولية إلى المعالجة «عبر الزمنية»، فإلى العملية التاريخية في مجموعها. وهذا يوضح أيضا أن المعالجة التاريخية عند ماركس مغايرة تماما لكل مذهب تاريخي. فتحليله للبنية المتميزة للنظام الرأسمالي والظروف التي شكلتها لا ينتج تاريخا للرأسمالية،** وذلك على الرغم من أنه استخلص قوانين هذه البنية وعوامل تطورها، أي أنه رأى في هذه البنية شأنها شأن أي بنية اجتماعية أخرى صفة تاريخية مرتبطة بظروف معينة.

إن قضية المعالجة الآنية وعلاقتها بالمعالجة التاريخية لا يتم تناولها بشكل كاف من جانب الوظيفية والبنيوية. وذلك لأنهما تقولان بأولوية المعالجة الآنية وحسب. أي تقران هذا المبدأ، بينما تغفلان في الواقع أهمية المعالجة التاريخية. ولذلك لا نجد في أعمال الوظيفيين والبنيويين ما يوضح بشكل نظري وعملي، وعلى النحو الذي تقدمه الماركسية، حقيقة العلاقة بين المدخلين، أي العلاقة بين دراسة البنية في حالتها الراهنة والدراسة التاريخية لهذه البنية. لذلك تظهر انتقادات من جانب بعض الوظيفيين لموقف الوظيفية في هذا الشأن، وكذلك انتقادات من جانب بعض البنيويين لليفي - شتراوس بالذات. وفي مجال الوظيفية نشير إلى كل من ايفانز بريتشارد ونادل وفي مجال البنيوية إلى جان بياجيه. وعلى سبيل المثال يقول ايفانز بريتشارد: «المسلمة الثانية من مسلمات الانثروبولوجيا الوظيفية ومؤداها أن الأنساق

(1) K. Marx, Capital, Vol. 111, p. 25.

الاجتماعية أنساق طبيعية وأنه ليس من الضروري معرفة تاريخ هذه الأنساق حتى يمكن دراستها دراسة علمية صحيحة»[1].

لقد أوردنا هذا النص عن ايفانز بريتشارد تأكيدا لرأي الوظيفية وليس تعبيرا عن رأيه الخاص، وذلك أنه لا يقر الوظيفيين على رأيهم هذا، بالرغم من اعترافه أنه وظيفي الاتجاه. وهو يشير إلى أهمية المعالجة التاريخية بقوله: «أما العلماء الذين لا يقرون الوظيفيين على موقفهم من التاريخ فيرون أنه على الرغم من ضرورة القيام بدراسة خاصة عن المجتمعات في حالتها الراهنة والقيام بدراسات أخرى متميزة عن تطورها في الماضي واستخدام طرائق ووسائل مختلفة في كل من النوعين من الدراسات، وعلى الرغم من أنه يستحسن أن يقوم بهذه الدراسات المختلفة – في بعض حالات معينة على الأقل- أشخاص مختلفون، فإن معرفة ماضي ذلك المجتمع تساعد على الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة الحياة الاجتماعية الحالية في تلك المجتمعات. **فليس التاريخ مجرد تتابع لتغيرات واحدا بعد الآخر، وإنما هو كما قال بعض العلماء نمو واطراد وتقدم. فالماضي يحتويه الحاضر كما يوجد الحاضر في المستقبل.** ولست أعني بذلك أنه يمكن فهم الحياة بمعرفة ماضيها، وإنما أعني أن هذه المعرفة تهيئ لنا فهما أوفى وأعمق لتلك الحياة مما نحصل عليه لو أن ماضيها كان مجهولا بالنسبة لنا. ومن الواضح أيضا انه **لا يمكن دراسة مشكلات التطور الاجتماعي إلا في حدود التاريخ**»[2] (التشديد من الباحث).

يشير هذا الرأي لايفانز بريتشارد إلى أن موقف الوظيفية تجاه التاريخ يلقي معارضة الوظيفيين أنفسهم، ومن شخصيات بارزة. ويتأكد هذا أيضا بموقف نادل، وإن كان ليس على درجة الوضوح الذي يتسم به موقف ايفانز بريتشارد. إن نادل يرى بوضوح الصعوبات المنهجية الناتجة عن موقف الوظيفية لكنه لا يقدم حلولا حاسمة. فهو يقرر أنه «لا يود أحد أن ينكر أن التقييم المعقول للمعطيات الانثروبولوجية يؤكد أنها لا تزال تعكس مصاعب منهجية خطيرة .. ومع أهمية ما يوفره مفهوم البنية في مجال الدراسة فإن هذه الإمكانية في حد ذاتها تشير أيضا إلى ضعف خطير أو عدم اكتمال التحليل البنيوي (الوظيفي – الباحث)، لأنه بالرغم مما يقدمه المفهوم من

(1) أ. ايفانز – بريتشارد، مرجع سابق، ص 78.
(2) المرجع السابق ص 86.

إمكانيات إلا أنه لا يضع كما يبدو، اعتبارا للأحداث عبر الزمن والتي تؤثر في البنية وفي تنوعها»[1].

غير أن نادل، بالرغم من ذلك، لا يجد مخرجا لأنه يتمسك بمفهوم البنية بالمعنى الوظيفي. إن نادل يثير الكثير من القضايا التي يرى أنها تمثل نقاط ضعف في التحليل الوظيفي أو البنيوي حسبما يسميه. لكنه لا يقدم الحلول الملائمة. فهو يعبر عن عدم اقتناعه بكثير من المعالجات التي تقدمها الوظيفية. ومن أمثلة ذلك عدم قدرة الوظيفية على معالجة قضايا التغير في البنية حيث يعلن:

«**إنني أرفض اللجوء إلى تلك العبارات المبهمة مثل التوازن الدينامي أو حد المحافظة على النسق التي يستخدمها بارسونز. كما أنني أرفض بالمثل أن اتبنى التفرقة التي يقيمها رادكليف براون بين البنية الاجتماعية بوصفها مجموعة علاقات قائمة في الواقع الفعلي في لحظة معينة من الزمن وتربط بين كائنات بشرية بعضهم ببعض وبين الشكل البنيوي الذي يظل متماسكا عبر فترة أطول أو أقصر من الزمن** وذلك لأن العلاقات من النوع السالف لا يمكن أن نلصق بها عدم التغير»[2] (التشديد من الباحث). ويسعى نادل إلى حل هذا المأزق عن طريق استعارة مفهوم الاقتصاديين عن الحالات الساكنة أو المستقرة، في شكله المدقق، لأن ذلك المفهوم يتضمن الانحرافات والتقلبات الداخلية في البنية المعنية.

كما أننا نجد خلافا مشابها بين البنيويين حول هذه القضية. فإن ليفي شتراوس يتعرض للانتقاد لا من الماركسيين وحدهم وإنما من بعض البنيويين خاصة جان بياجيه. يرى ليفي – شتراوس أن التاريخ هو مجرد تعاقب أحداث عرضية إلى جانب عدم ضرورة البحث عن أصل الظواهر الاجتماعية، وبالتالي أهمل معالجة تغيرات البنية الاجتماعية. ولهذا يطلق بياجيه صفة الاستاتيكية على من ينحو هذا المنحى من البنيويين، حيث يرى أن الخطأ الرئيسي للبنيوية الاستاتيكية يكمن في أنها تخلق فجوة بين البنية ومنشأها. ويقول إن ليفي – شتراوس يرتكز كلية على مفهوم استاتيكي عن البنية، كما أنه غافل عن عملية نشوءها. أما انتقاده الأشد فيتجه إلى ميشيل فوكوه:

---

(1) S. Nadel, op. cit., pp. 125 - 126.

(2) Ibid., p. 133.

«لقد أخذ من البنيوية الاستاتيكية كافة جوانبها السلبية: التقليل من أهمية التاريخ والمنشأ Genesis وعدم الاعتراف بالوظائف، ثم في التحليل الأخير إنكار الموضوع ذاته»[1]. ويرى بياجيه «أن هناك علاقة متداخلة ضرورية بين النشوء والبنية. فالنشوء هو ببساطة تحول من بنية إلى أخرى، إنه تحول تكويني، تحول يفضي دوما إلى تكوينات أكثر تعقيدا ... البنية ببساطة نسق تحولات .... ولكن ذلك يعتمد على تكوين قبلي لأدوات التحول – أي قواعد وقوانين التحول»[2].

إن الاتفاق الذي كان واضحا حتى الآن بين ليفي - شتراوس وماركس حول المعالجة المنهجية للبنية الاجتماعية ينتهي عند إقرار مبدأ أولوية المعالجة الآنية. كما أن الوظيفية في اتجاهها العام تختلف هي الأخرى مع الماركسية في هذا الشأن مع عدم إغفال وجود بعض الاتجاهات داخل الوظيفية، مثل اتجاه ايفانز بريتشارد الذي يرى أن التاريخ ليس مجرد تعاقب أحداث عرضية. وهو في هذا يتفق بدرجة ما مع الماركسية.

تناقضات البنية وعوامل تطورها:

لقد تبنت كل من الوظيفية والبنيوية والماركسية، حسبما رأينا، المبدأ المنهجي القائل بأولوية المعالجات الآنية. ولكن ثمة اختلاف جوهري بين الهدف من تبني هذا المبدأ عند الماركسية في جانب والوظيفية والبنيوية في جانب آخر. فقد قالت الوظيفية والبنيوية بأولوية دراسة البنية في حالتها الراهنة ليتجنبا بعد ذلك قضية تطور البنية. بينما كان هدف ماركس من تبني أولوية المعالجة الآنية أن يوفر الأدوات اللازمة للالتقاء بحركة التاريخ وبقضية التطور الاجتماعي، ولكن بمفهوم متميز ومدخل منهجي يختلف عن التطورية والانتشارية وعن فلسفة التاريخ. فماركس لا يستبعد التاريخ في معالجته. لكن يستبعد النزعة التاريخية التطورية، موضحا أن التاريخ الواقعي لشروط ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي، على سبيل المثال، لا يمكن تناوله قبل دراسة البنية المتميزة لهذا الشكل من أشكال الإنتاج الاجتماعي. وقد اهتم بالناحية المنهجية بإبراز المرحلة التي يمكن للمعالجة المنهجية أن تتناول فيها التطور التاريخي. فالتطور لا يمكن تناوله إلا من خلال بنية اجتماعية معينة ومراحل تاريخية محددة. ولم

(1) I. Piaget, op. cit., pp. 134 - 135.

(2) Ibid., p. 141.

تكن مسألة إقرار قوانين لتطور التاريخ هي القضية الجديدة التي أدخلها ماركس. فقد كان قد برز بالفعل اتجاه لإقرار هذه المسألة. بل تمثل الجديد في أن «التقدم» اتخذ معنى محددا جديدا على التفكير الاجتماعي. وهذا المعنى يتمثل في قوله إن الأساس الأخير للتطور يكمن في مستوى العلاقات الاجتماعية بين البشر، وبأن هناك قوانين للتطابق بين شكل نمط الإنتاج وبين العلاقات الاجتماعية. فالتاريخ يتطور ويتقدم أيضا على أساس مغاير لما تصوره المفكرون في عصره. **ويتمثل هذا المعنى في قوله بضرورة تحول العلاقات الاجتماعية للتوافق مع تغير القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج. ومعنى ذلك على وجه التحديد هو أن البنية ذاتها تحمل عوامل تطورها بما فيها من تناقضات.**

غير أن تناول هذه القضية يستلزم منا أولا معرفة مكونات البنية الاجتماعية أو عناصرها حتى نتعرف على الميكانزمات الداخلية والوظائف المختلفة لعناصرها والعلاقات بينها، وتوضيح العلاقات الحاسمة المؤثرة في التكوين ككل، علاوة على نوع التناقضات وعلاقات التجانس وعدم التجانس داخل البنية.

عناصر البنية الاجتماعية:

يشير مبدأ المعالجة الآنية عند ماركس إلى تركيب البنية أو الترتيبات داخلها. ولكن الترتيبات هنا ليست ترتيبات أشخاص حسب وجهة نظر رادكليف براون، وإنما ترتيبات لعلاقات داخل التكوين الاجتماعي، داخل البنية الاجتماعية ككل بالإضافة إلى ميكانزمات توافق أو عدم توافق المستويات المختلفة لأي تكوين، فضلا عن وظائف المكونات المختلفة. وتشير المعالجة التاريخية عنده إلى مبدأ التقسيم إلى مراحل وفقا لنوع البنية الاقتصادية. وبالنسبة للمبدأ الأول يشير ماركس إلى ثلاثة مستويات داخل التكوين: الأساس الاقتصادي أو البنية الاقتصادية، والبنية الفوقية السياسية والقانونية، وثالثا أشكال الوعي الاجتماعي. إن هذه المستويات تعني أن هناك عملية اختزال مزدوج لما يمكن أن نسميه «التواصلية الزمنية» بمعنى يقترب من معنى التواصلية الاجتماعية التي تحدث عنها رادكليف براون. فمن جانب هناك عملية اختزال لما هو ثابت في العناصر التي توجد في كل بنية اجتماعية. ومن جانب آخر هناك عملية التقسيم إلى مراحل التي تضع محل الاستمرار التاريخي أو التواصلية التاريخية نوعا

من عدم التواصلية متمثلا في تعاقب حالات لبنية ثابتة نسبيا، لكنها تتغير بتحولات وإيقاعات سريعة (ثورة).

ولتصوير شكل ومضمون تلك الحالات المتعاقبة من البنية نستعير تحديد ايتين باليبار لها حيث يقول:

«ان حالات البنية هي أساليب إنتاج، وتاريخ المجتمع يمكن اختزاله إلى تعاقب غير متصل لأساليب إنتاج»[1].

ويعني هذا أن مكونات البنية تكمن في مكونات نمط الإنتاج. كما أن تحليل عملية التشكيل التاريخي لبنية ما هو تحليل لظروف نشأة عناصرها الداخلية والطريقة الخاصة التي ترتبط أو تتوحد بها تلك العناصر. كما يعني ذلك أن تحليل بنية معينة هو في نفس الوقت تحليل لعملية تحلل بنية أخرى. وبهذا تمتزج عملية المعالجة الآنية بالمعالجة التاريخية بحيث يؤدي الفصل بينهما إلى عدم إدراك العملية التاريخية. وتعتمد كل من عملية التشكيل والانحلال على عملية واحدة هي تطور التناقضات الداخلية في البنية القديمة. فإن «البنية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي قد نمت من داخل البنية الاقتصادية للمجتمع الإقطاعي. فتحلل الأخيرة أطلق عناصر الأولى»[2]. ويكمن الشرط الأساسي في هذه الحالة في أن «النسق الرأسمالي يفترض سلفا الانفصال الكامل للعمال عن كل ملكية يتحقق بها عملهم»[3].

ولتحديد العناصر المكونة للبنية، وبمعنى أخر، لاستخلاص العنصر الثابت المؤثر في تشكل العلاقات الداخلية في البنية حسبما تصوره ماركس نشير إلى نصين:

الأول: ورد في المجلد الثاني من رأس المال.

والثاني: ورد في مطلع الجزء الخاص «بالتكوينات الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية» ضمن مخطوطات عام 1857 – 1858.

يقول النص الأول:

«مهما كان شكل الإنتاج الاجتماعي يظل العمال ووسائل العمل على الدوام هما عناصر هذا الشكل ... ولكي يمضي الإنتاج ينبغي أن يتحدا (يمتزجا). **والأسلوب**

(1) L. Althusser and E. Balibar, op. cit., p. 204.

(2) K. Marx, Capital, Vol. 1, p. 668.

(3) Ibid.

الخاص الذي يتحقق به هذا الاتحاد هو الذي يميز المراحل الاقتصادية المختلفة لبنية المجتمع The Structure of Society **عن الأخرى.** وفي الحالة الراهنة (يقصد بنية المجتمع الرأسمالي) فإن انفصال العمل الحر عن وسائل إنتاجه هو نقطة الانطلاق التي تعنينا، وقد رأينا كيف وفي أي ظروف يتم توحيد هذين العنصرين في أيدي الرأسمالي، أعني كأسلوب إنتاجي لوجود رأسمالية»[1].

يشير ماركس هنا إلى نقطة البدء في فهم مكونات البنية. ويحدد أن هناك عناصر ثابتة تتواجد في كل بنية اجتماعية بغض النظر عن حالتها. وهذه العناصر الثابتة هي:

1- العمل. 2- وسائل العمل.

وهما يتواجدان في كل بنية. **أما ما يميز بنية عن أخرى فهو نوع العلاقة التي توحد بين هذين العنصرين وما يتولد عنها من عناصر أخرى وعلاقات أخرى.** فعملية التوحيد في المجتمع الرأسمالي تتم من جانب عنصر ثالث هو الرأسمالي (رأس المال). وينشأ عن دخول هذا العنصر علاقة جديدة هي علاقة التملك.

أما حديث ماركس عن انفصال العمل الحر عن وسائل إنتاجه فهو يرتبط بتناول بنية معينة وأسلوب إنتاجي معين هو الأسلوب الرأسمالي. ويؤكد ماركس ذلك بقوله: «إن العمل الحر وتبادله مقابل النقود هو أحد المتطلبات الأساسية للعمل المأجور وأحد الشروط التاريخية لرأس المال، وذلك من أجل إعادة إنتاج النقود وتحويلها إلى قيم، لكي تستهلكها النقود ثانية، وثمة مطلب أساسي آخر هو انفصال العمل الحر عن الشروط الموضوعية لتحققه – أي عن وسائل العمل وموارده. وهذا يعني، قبل كل شيء، ضرورة انفصال العامل عن الأرض التي تقوم بوظيفة مختبره الطبيعي»[2].

وبكلمات أخرى فإن النسق الرأسمالي يفترض سلفا الانفصال الكامل للعمال عن كل ملكية يتحقق بها عملهم.

إننا أمام علاقة أساسية هي علاقة العمل/ وسائل العمل، وفي الأسلوب الرأسمالي تتخذ هذه العلاقة شكل العمل/ رأس المال التي تنهض على تبادل العمل بالنقود، والتي تنشأ بأسلوب خاص يوحد بين العمل ووسائل العمل حسبما أشرنا من

---

(1) K. Marx, Capital Vol. 11, Progress Publishers, Moscow, 1971, p. 36 - 37.

(1) K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formation, p. 67.

قبل. واكتشاف مثل هذه العلاقة في كل بنية، أي اكتشاف هذا العنصر الثابت، مسألة ضرورية للدراسة التحليلية ولمعرفة عوامل تطور البنية. فالتغير الجوهري في البنية ينشأ عن تغير نوع هذه العلاقة. **بل إنها المنشأ لتناقضات البنية.** وإدراك هذه القضية سيوضح لنا مدى التبسيط الخاطئ، بل والفهم الخاطئ، لعملية الصراع والتناقض اللذين قال بهما ماركس. فإن نموذج ماركس المتميز عن التطور، بما يتضمن من دور الصراع الطبقي، وتعاقب التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وميكانزمات التحول من تكوين إلى آخر لا يزال يثير النقاش دون تحديد المضمون الذي كان يعنيه ماركس تحديدا دقيقا. وقد كان البعض يستغنى عن محاولة تتبع ذلك بالدراسة والتحقيق ويكتفي، مثلا، بالقول إن التطور عند ماركس هو «حتمية اقتصادية». لكن القول بذلك هو ترديد لكلمات لا تفسر ولا تشرح شيئا.

تناقضات البنية ودور كل منها:

ينتج عن العلاقة التي أشرنا إليها من قبل نوعان من التناقضات يرى فيهما ماركس التناقضات الرئيسية صاحبة التأثير الأساسي في تطور البنية. غير أن ذلك لا يعني عدم وجود تناقضات أخرى. فإن بنية المجتمع الرأسمالي، على سبيل المثال، تتضمن تناقضات أخرى مثل التناقض بين الرأسمالية والملكية الحرفية. كما تظهر في الأزمات أيضا تناقضات بين الاستهلاك والإنتاج. لكن ما يهمنا هنا هو تلك التناقضات الأساسية.

التناقض الأول: ويتمثل في التناقض المرتبط بأسلوب الإنتاج الرأسمالي ذاته، أي التناقض بين العمل ورأس المال، أي العمال والرأسماليين. ويجرى هذا داخل إحدى البنيتين اللتين تتشكل منهما بنية الأساس. ونعني بذلك أن هذا التناقض يوجد داخل علاقات الإنتاج. كما أن الصراع الطبقي هو الشكل الذي يتم من خلاله التعبير عن هذا التناقض. ومن سمات هذا التناقض إنه تناقض عدائي ويستمر منذ بداية النظام حتى زواله. إن الشيء الهام هنا هو أنه تعبير عن فاعلية الإنسان في تغير البنية وتطورها. كما أن تصاعده يزيد من حدة التناقض الرئيسي الثاني، أي التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج.

التناقض الثاني: ويتمثل في عدم التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بين الطابع الاجتماعي للقوى الإنتاجية وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ومعنى ذلك أنه ليس تناقضا مباشرا بين أفراد أو جماعات. كما أنه تناقض غير مقصود، ويظهر في مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية. ففي مرحلة ظهور الرأسمالية مثلا كانت علاقات التوافق والتجانس دافعا على تطوير قوى الإنتاج. وخلال تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي يتولد هذا التناقض، أي عدم التجانس بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج نتيجة تفاعلات مكونات ذلك الأسلوب. ومن هنا يعتبر تناقضا غير مقصود وليس هدفا لأحد. لكن حدته تزداد بتأثير التناقض الأول عليه.

ويصف ماركس هذا التناقض وكيفية نشأته قائلا:

«إن التناقض، إذا ما استخدمنا تعبيرا عاما، يكمن في أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على نزعة نحو التطور المطلق للقوى الإنتاجية بغض النظر عن الظروف الاجتماعية التي يجرى في ظلها الإنتاج الرأسمالي. في حين أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يهدف إلى المحافظة على قيمة رأس المال الموجود ودفع نموه الذاتي إلى أقصى حد (أي المساعدة على تحقيق نمو لا ينفك يزداد سرعة لهذه القيمة). والسمة المميزة هنا هو أنه يستخدم القيمة الموجودة لرأس المال كوسيلة لزيادة هذه القيمة إلى أقصى حد. والأساليب التي يتحقق بها هذا تشمل هبوط معدل الربح واستهلاك رأس المال الموجود وتطوير قوى العمل الإنتاجية على حساب القوى الإنتاجية الموجودة فعلا»[1].

بهذا يرتبط هذا التناقض بميكانزمات أسلوب الإنتاج ذاته، ولهذا فهو تناقض ليس مقصودا كما أشرنا من قبل. كما أنه غير مستمر مثل التناقض الأول. فهو يظهر في الأزمات من حين إلى آخر. كما أن «الأزمات ليست سوى حلولا لا تعدو أن تكون في كل الأحوال حلولا وقتية وعنيفة للتناقضات القائمة، وهذه الأزمات فورانات عنيفة تعيد لبعض الوقت التوازن المختل»[2] Disturbed Equilibrium.

وقبل أن نتناول المعنى الذي يقصده ماركس باستعادة التوازن، علينا أن نستكمل أولا توضيح كيف ينشأ التناقض من طبيعة الأسلوب الرأسمالي للإنتاج ذاته، حيث يرى

---

(1) K. Marx, Capital, V. 111, p. 249.

(1) Ibid.

ماركس «أن الحاجز الحقيقي أمام الإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته... وهذه الحواجز تدخل، **بشكل متواصل، في صراع مع طرق** الإنتاج التي يستخدمها رأس المال لتحقيق أغراضه، والتي تمضي نحو التوسع غير المحدود للإنتاج، نحو الإنتاج كغاية في حد ذاته، نحو التطور غير المشروط للإنتاجية الاجتماعية للعمل. وتدخل الوسائل (التطور غير المشروط للقوى الإنتاجية لمجتمع) في صراع بشكل متواصل مع الغرض المحدد، أي التوسع الذاتي لرأس المال الموجود. ولهذا السبب فإن أسلوب الإنتاج الرأسمالي هو وسيلة تاريخية لتطوير القوى المادية للإنتاج وخلق سوق عالمي ملائم، **وهو في نفس الوقت صراع متصل بين هذه المهمة التاريخية وبين علاقات الإنتاج الاجتماعي المتوافقة معه»**[1].

ومعنى ذلك أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ذاته، أي إعطاء رأس المال قيمة، هو ما يؤدي دون قصد من أحد إلى عدم التوافق في العلاقة ما بين القوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. والحاجز الحقيقي أمام الإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته. «فإن رأس المال ذاته وتوسعه الذاتي يظهر كنقطة بداية وكنقطة نهاية»[2]. وذلك لأن «تطوير القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي هو المهمة التاريخية لرأس المال ومبرره. وتلك الطريقة هي على وجه التحديد التي يخلق بها دون وعي الشروط المادية لأسلوب أعلى من الإنتاج»[3].

يحدد ماركس خطوط الحركة العامة للأسلوب الرأسمالي وبنيته الاقتصادية مبينا أن هذه الحركة وتناقضاتها ليست مجرد انحرافات في البنية أو اختلال توازن، ثم توازن دينامي حسبما تتصور الوظيفية. وهو يحلل بالفعل الوظائف المختلفة لكافة عناصر البنية مظهرا أن تجانسها أو عدم تجانسها ينبع من تركيب البنية ذاتها. كما أنه يتحدث أيضا بصراحة عن الحلول المؤقتة للتناقضات والتي «تعيد لبعض الوقت التوازن المختل». ويتضح هنا أن استعادة التوازن، حسبما يراه وبكلماته، هو حل مؤقت يحدث من خلال الأزمات. وليست الفقرة التي أوردناها من قبل عن استعادة التوازن كلمات عابرة. وذلك لأنه يعود إلى نفس القضية قائلا: «في عملية تطور قوى

---

(2) Ibid., p. 250.

(3) Ibid.

(1) Ibid., p. 259.

العمل الإنتاجية يحدث انخفاض في معدل الربح، وهذا بمثابة قانون يدخل في لحظة معنية في صراع عدائي مع هذا التطور، ويجري التغلب على هذا التناقض بشكل مستمر في الأزمات»[1].

إن تلك الحلول المؤقتة لا تلغي استمرارية التناقض حيث أنه مرتبط بمكونات البنية. فالعلاقات الداخلية، التي تقدم المنطق الكامن للأداء الوظيفي للمجتمعات وتاريخها، إنما تحددها في نهاية المطاف شروط إنتاج وإعادة إنتاج أساسها المادي. وباستخدام مصطلحات ماركس نقول شروط أسلوب إنتاجها. وتكمن أهمية هذه المقولة في أنها تشير إلى خطأ فهم التاريخ والتطور على أنه مجرد تتابع أحداث عرضية، أي ذلك الرأي الذي تتبناه كل من الوظيفية والبنيوية مع ملاحظة أننا رأينا، من قبل، أن بعض الوظيفيين يعترضون على ذلك كايفانز بريتشارد.

وطالما اتضح لنا أن هناك شروطا ضرورية لتطور البنى ولترابطها ترابطا متسقا وعليتها المتميزة فإن التاريخ كواقع لا يمكن أن يختزل إلى تتابع مجرد أحداث عرضية. فالأحداث كما اتضح من سياق العرض لها ضرورتها الخاصة، ذلك أن التطور تعبير عن الخصائص الموضوعية للعلاقات الاجتماعية، تعبير عن خصائص الاتساق وعدم الاتساق التي تكمن خلف النظام الخاص لتحولاتها الممكنة وهو النظام الذي يرتبط بنطاق محدد.

إن هذا التصور يختلف تماما عن التصورات التي تقدمها كل من الوظيفية والبنيوية.

فالوظيفية تتناول التغير داخل إطار التوازن الدينامي. وهي تتناول التغير من خلال طرازين: النمو في التعقد عبر التباين ثم التوافق مع التغيرات الخارجية للنسق. كما أنها لا تضع في اعتبارها أن التغير يمكن أن يكون ثوريا، أي مفاجئا وعميقا[2]. وذلك علاوة على النظرة للبنية الاجتماعية كعمود فقري استاتيكي للمجتمع، حسبما اتضح لنا من قبل[3].

---

(2) Ibid., p. 258.

(1) See: P. Van den Berghe, op. cit., p. 297.

(2) انظر الفصل الرابع.

غير أن روبرت ميرتون عبر أخيرا عن رأي يتعلق بالتناقضات الداخلية في البنى حيث يقول:

«علاوة على تأثير الأحداث الخارجية، تولد البنى الاجتماعية تغيرا داخل البنية وتغيرا للبنية، وهذه الأنماط من التغير تحدث من خلال اختيارات نمطية تراكمية في السلوك وتضخم نتائج الاختلال الوظيفي الناتج عن أنواع معينة من التوترات والصراعات والتناقضات في البنية الاجتماعية التي تتعرض للتباين»(1).

ويرى الباحث أن هذا النص يشير إلى أكثر من قضية:

فأولا: يرى ميرتون أن البنية تولد تغيرا، أي أن التغير يمكن أن ينتج عن البنية ذاتها ولا يتوقف التغير على مؤثرات خارجية حسبما تقول الوظيفية عادة.

وثانيا: إذا أمعنا النظر في أسباب ذلك التغير المتولد عن البنية ذاتها سنجده ناتجا حسب كلمات ميرتون عن أمرين:

1- اختيارات نمطية تراكمية في السلوك.

2- تضخم نتائج الاختلال الوظيفي.

وهو يؤكد أن هذه الاختيارات النمطية التراكمية في السلوك ونتائج الاختلال الوظيفي تنتج عن أشكال من التوترات والصراعات والتناقضات. ويرى أن ذلك يعني أن الصراع والتناقض يتحول من جانب إلى اختلال وظيفي ومن جانب آخر إلى اختيارات نمطية من السلوك. أي أن التغير إرادي، مقصود. وهذا عكس تصور ماركس الذي يرى أن التناقض الرئيسي الذي يدفع إلى التغير ليس مقصدا لأحد ويجرى دون وعي. ومن جانب آخر فقد رأينا أن أشكال الاختلال الوظيفي عند ماركس لا تحدث تغيرا، بل يتم استعادة التوازن بعد مرور الأزمات. فالاختلال تعبير عن ظهور التناقض، واستعادة التوازن تعبير عن حل مؤقت لهذا الاختلال. أما التغير فقضية مختلفة.

وثالثا: فإن التغير عند ميرتون يرجع إلى أسباب خارجية في المحل الأول ثم تأتي بعد ذلك الأسباب الداخلية. فأول عبارة في النص تقول «علاوة على تأثير الأحداث الخارجية تولد البنى الاجتماعية تغيرا داخل البنية ....».

---

(3) R. Merton, Sociological Ambivalence and other Essays, p. 128.

ولكل ذلك يرى الباحث أن الجديد الذي قال بـه ميرتـون هو مجرد إقرار بوجود صـراعات وتناقضـات دون الخـروج من إطـار الفكـرة الوظيفيـة التـي تـرى أن التطـور مجرد انحرفات في البنية، واختلال توازن، ثم توازن دينامي.

لكـن ينبغـي ملاحظـة أن مواقـف الـوظيفيين تبـدو فـي أحيـان كثيـرة غيـر متسـقة وخاصـة عنـدما يتعلـق الأمـر بالقضـايا التـي تثيـر الخـلاف مـع النظريـات الاجتماعيـة الأخرى. ولهذا كثيرا ما نلاحظ، على سبيل المثـال، عدم الاتسـاق فـي أفكـار الـوظيفيين بالنسـبة لـبعض القضـايا الخلافيـة بـين الوظيفيـة وبـين الماركسـية. وكثيـرا مـا نلاحـظ تناقضهم مع نـزعتهم الوظيفيـة ويقتربـون مـن الماركسية دون أن يخرجـوا باسـتنتاجات حاسمة.

ويبرز في هذا الصدد كل من فيـرث وليـتش. ذلـك أن ليـتش مـثلا يقـول فـي كتابـه «الأنظمة السياسية في هضبة بورما»:

«إن المفهومـات التـي تنـاقش فـي القسـم الحـالي ذات أهميـة قصـوى لتـدليلي العـام لأنـها تقدم المقولات التي ترتبط العلاقات الاجتماعية وفقا لها بالحقائق الاقتصادية. وفي التحليل الأخير، فإن علاقات السلطة في أي مجتمع ينبغي أن ترتكز على السيطرة على السلع الحقيقية والمصادر الأولية للإنتاج. غير أن هذا التعميم الماركسي لا يحملنا بعيدا جدا»[1].

لكـن ريمونـد فيـرث يتنـاول هـذه القضـية بشـكل أكثـر جديـة مـن ليـتش وذلـك فـي مقدمـة الطبعـة الثانيـة لكتابـه «الاقتصـاد البـولينيزي البـدائي» Primitive Polynesian Economy حيـث يقـول: «بعـد نشـر عـرض للبنيـة الاجتماعيـة، وخاصـة لبنيـة علاقـات القرابـة (نحـن، التيكوبيـا We, The Tikopia, London, 1939)، قمـت بتحليـل البنيـة الاقتصادية للمجتمـع، لأن كثيـرا مـن العلاقـات الاجتماعيـة أصـبحت أكثـر وضـوحا فـي محتواها الاقتصادي. ولا جدال في أن البنية الاجتماعية، وبشكل خاص البنيـة السياسـية كانت تعتمد بشكل واضح على علاقات اقتصادية خاصة ناشئة عن نظام السيطرة علـى الموارد، وبهذه العلاقات بدورها ترتبط النشاطات والمؤسسات الدينية للمجتمع»[2].

---

(1) See: M. Godelier, Rationality and Irrationality in Economics, p. xxx.

(2) Ibid., p. xxxv.

أما بالنسبة للبنيوية ممثلة في ليفي شتراوس فإننا نجد النظرة لعمليات التطور تحمل طابعا مزدوجا. ففي مجال تفسير التحولات التاريخية «يقبل ليفي شتراوس السيادة غير المشكوك فيها للبنى التحتية»(1). ونجد أن ليفي شتراوس يؤكد «أن إمبريقية بعض علماء الاجتماع المعاصرين هي مجرد تكرار، بأشكال مختلفة، لخطأ مثالية عفى عليها الزمن ... إن قوانين التفكير – البدائي أو المتحضر- هي نفس القوانين التي تعبر عن الواقع الفيزيقي أو الواقع الاجتماعي والتي لا تعتبر سوى أحد جوانب هذا الواقع»(2). لكن جودلييه يرى أن هذه النظرة، أي النظرة للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، قد اختفت عندما تناول ليفي شتراوس استنتاجاته في مؤلفه «من العسل إلى الرماد» Du Miel Aux Cendres حيث يرى أن التاريخ حتى ولو وهب قانون النظام فهو محروم من أية ضرورة. كما أنه ينظر إلى مولد الفلسفة والعلم الغربي كمجرد أحداث عرضية. ذلك أن ليفي شتراوس يقول في من العسل إلى الرماد: **إن التحول لم يكن هنا أو هناك ضروريا. وإذا احتفظ التاريخ بموقعه في الصفوف الأولى، فإن هذا الموقع ينتمي بحق إلى مصادفة لا يمكن تغييرها**. وبهذا يجد ليفي شتراوس نفسه في النهاية في اتفاق مع النزعة الإمبريقية التي ترى في التاريخ تعاقبا لأحداث عرضية»(3).

ومما يزيد أهمية هذا الانتقاد الذي يطرحه موريس جودلييه بشأن موقف ليفي شتراوس تجاه التطور التاريخي وتحول البنى وتغيرها، أن جان بياجيه يستند إليه في تدعيم انتقاده لليفي شتراوس. فبياجيه يرى أن «الاستنتاج النهائي الذي خرج به جودلييه يستحق الاهتمام حيث أنه لا يلخص اعتراضاتنا ضد ليفي شتراوس فحسب، وإنما أيضا ضد الأفكار الرئيسية التي من هذا القبيل»(4). وبعد أن يقرر بياجيه ذلك يورد على الفور النص التالي عن موريس جودلييه:

«إن الانثروبولوجيا لا تستطيع أن تستمر في تحدي التاريخ. ولا يمكن تحدي التاريخ بالانثروبولوجيا، كما أن وضع تعارض بين علم النفس وعلم الاجتماع، وبين علم الاجتماع والتاريخ، مسألة عقيمة. ذلك أن إمكانية أي علم للإنسان سوف تعتمد،

---

(3) Ibid., p. xxxi.

(4) C. Levi-Strauss, The Elementary Structures of Kinship, 451.

(1) M. Godelier, op. cit., xxxv-xxxvi.

(2) J. Piaget, op. cit., p. 128.

فـي نهايـة المطـاف علـى إمكانيـة اكتشـاف القـوانين التـي تحكـم عمـل وتطـور البنـى الاجتماعيـة والعلاقـات الداخليـة لهـذه البنـى ... وبكلمـات أخـرى، فـإن مـنهج التحليـل البنيوي ينبغي تطويره ليصبح قادرا على تفسير شروط تنوع وتطور البنى ووظائفها».

إن ليفـي شـتراوس ينكـر فـي واقـع الأمـر أي تقـدم حقيقـي فـي تطـور البشـرية. ويشاركه في هذا معظم البنيويين. فبينما توافق البنيوية على أن البنى تتطور عبر الزمن فإنها لا تعـالج ذلك علـى اعتبـار أن التطـور عمليـة مسقطة علـى المستقبل، وإنمـا علـى العكس من ذلك تتناوله بوصفه حركة نحو الاكتمال ثم الخمود. وعلى هذا النحو كتب أ. ج. جريماس عالم اللغويات قائلا:

«إن التاريخ ليس نقطة انطلاق مثلما يقـال دائمـا وإنمـا علـى العكس هـو اكتمـال، إنه أشبه ما يكون بالفرملة وليس المحرك .. إن ثمة قسطا كبيرا من الحقيقيـة فـي القـول المأثور: مهما يتغير يظل كما هو»[1].

إن ذلك التصور لا يرى التاريخ كعملية تطور مستمر للمجتمع البشري. وأينمـا قالت البنيوية بالتغيرات في البنى نجدها تعتبر أن هذه التغيرات مجرد انفجار فـي البنيـة نـاتج عـن تصـادمها مـع الظـروف الخارجيـة. وذلـك لأن البنيويـة تقـر بـالتئـام المتجـاور المشترك للظواهر والبنى، فاهتمامهـا ينصـرف إلـى التئـام المتجـاور لعناصـر أي نسـق، مثل نسق القرابة أو نسق التصورات. فإن البنيوية مثلها مثل الوظيفية تقصـر اهتمامهـا على قضايا الأداء الوظيفي للعناصر، أي ميكانزمات الظواهر. ولا تمضي إلى محاولـة كشف أن مثل ذلك الثبات الظاهري لهذه الميكانزمات يحجب العمليات المتناقضـة التـي تنشأ عنها الميكانزمات ذاتها وتحولها إلى ميكانزمات جديدة. ويعني ذلك أنهما لا تقران بالتناقضات الجدلية التي ترى الماركسية أنها حلقة الوصل بين البنى والتاريخ.

لكن ينبغي توضيح أن الـدور الفعـال للبنيـة الاقتصـادية لا يعنـي عـدم وجـود نـوع من الاستقلال النسبي لبنى التكوين الاجتماعي الاقتصادي. فـإذا كـان أسلوب الإنتـاج لـه الفعاليـة، فـي نهايـة المطـاف، فهنـاك أيضـا الاسـتقلال النسـبي للبنيـة الفوقيـة وفاعليتهـا النوعية.

---

(1) انظر: لوسيان سيف، مرجع سابق، ص 115.

وانطلاقا من ذلك يقول لويس التوسير إن ماركس «قدم طرفي السلسلة على الأقل، ولا تزال هذه العلاقة النوعية بين بنية الأساس والبنية الفوقية تستحق تطويرا وتقصيا نظريين. فالجدل الاقتصادي لا يعمل مطلقا في حالة نقية خالصة. والتاريخ لا يعرف حالة تنسحب فيها البنى الفوقية بجلال، بعد أن تؤدي عملها أو حينما تحين الساعة، لتتبدد أمام صاحب الجلالة الاقتصاد وهو يخطو على الطريق الملكي للجدل»[1].

خاتمة:

الأسس المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية:

يمكننا الآن استنادا إلى ما تناولناه في هذا الفصل أن نستخلص المبادئ المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية وهي كما يلي:

أولا: المبدأ المنهجي القائل بأن العلاقات الاجتماعية ينبغي تحليلها بوصفها تشكل أنساقا، وأن المجتمع كنسق يتكون من أجزاء مترابطة، وأن مفهوم البنية الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع كنسق متكامل.

وفي هذا الشأن يظهر الاتفاق بين الوظيفة والماركسية والبنيوية. لكن الماركسية تمضي إلى ما هو أبعد من هذا المستوى الأولي. فهي تعالج المستويات المختلفة أو البنى المختلفة التي تتشكل منها البنية الاجتماعية. ولهذا تطرح الماركسية مفهوم التكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي يمثل حالة واقعية لأسلوب إنتاجي معين. كما أن كل تكوين اقتصادي اجتماعي يتشكل من بنى مختلفة مثل بنية الأساس (الاقتصادية) والبنية الفوقية. بل تصل الماركسية إلى مستوى تحليلي أبعد من ذلك حيث تقرر مثلا أن البنية الاقتصادية تتشكل بدورها من بنيتين: بنية القوى الإنتاجية وبنية علاقات الإنتاج. كما أن البنية الفوقية تتشكل هي الأخرى من بنى عديدة: البنية السياسية وبنية الوعي وما إلى ذلك.

ثانيا: هناك المبدأ المنهجي القائل أن البنية الاجتماعية لا يمكن اختزالها إلى مجموع العلاقات الاجتماعية، أي أن العلاقات الاجتماعية ليست تعبيرا مباشرا عن

---

(2) L. Althusse, For Marx, p. 113.

البنية. وفي هذا الصدد يظهر الاتفاق بين البنيوية والماركسية، بينما ترى الوظيفية أن البنية هي المجموع العام لأجزائها، أي أن العلاقات الاجتماعية هي التعبير المباشر عن البنية.

ثالثا: المبدأ المنهجي الذي يرى أن البنية لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، وإنما دراسة البنية تقتضي البدء بتحليل العلاقات الظاهرة والأداء الوظيفي الظاهر لمكونات البنية حتى يمكن الوصول إلى المنطق الخفي للبنية المختفية هي ذاتها وراء العلاقات الاجتماعية الظاهرة والمرئية.

وطبقا لهذا المبدأ المنهجي **فإن ما هو مرئي إنما يخفي واقعا آخر أعمق غير ظاهر.** وتمثل مسألة اكتشافه مضمون هدف المعرفة العلمية.

وفي هذا الصدد يبدو الاتفاق واضحا بين البنيوية والماركسية حيث ترفضان التعريف الإمبريقي الذي تقدمه الوظيفة الذي يرى أن البنية واقع عيني يمكن ملاحظته بشكل مباشر. غير أننا لابد أن نشير إلى أن روبرت ميرتون قال أخيرا بضرورة التمييز بين ما يسميه السطح والبنى العميقة. ومن ثم يطالب بإتباع المنحى الذي يسير ليفي شتراوس وفقا له، وإن ظل في إطار نزعته الإمبريقية.

رابعا: المبدأ المنهجي القائل أن دراسة البنية في حالتها الراهنة تسبق دراسة أصلها وتطورها. وهو المبدأ الذي اصطلح على تسميته بأولوية المعالجة «الآنية» على المعالجة «عبر الزمنية».

وتتفق كل من الوظيفية والماركسية والبنيوية حول هذا المبدأ. ولكن الاختلاف يظهر بين الماركسية من جانب والوظيفية والبنيوية من جانب آخر حول العلاقة بين المدخلين المنهجيين: معالجة البنية في حالتها الراهنة، ومعالجة البنية عبر التاريخ: فالوظيفية والبنيوية تقران بأولوية «الآنية» ثم تغفلان **دراسة أصل البنية وتطورها، بينما تقول الماركسية بأولوية دراسة حالة البنية الراهنة من أجل فهم أفضل لتطور هذه البنية. كما أن الماركسية هي التي تقدم عرضا نظريا ومنهجيا وتطبيقيا لعلاقة متميزة بين الأسلوبين في معالجة البنية الاجتماعية.** وقد عالج ماركس هذه العلاقة معالجة منهجية، وبالتفصيل، في مخطوطات 1857 – 1858، ثم سار وفق هذه المعالجة في دراساته خاصة في «رأس المال». وكما يتضح من هذا الكتاب فإن اهتمام ماركس بأصل البنى وتطورها لا يرتبط بأي صلة بأي مذهب تاريخي. كما أن معالجته لبنية النظام الرأسمالي لم ينتج عنها تأريخ للرأسمالية.

وينبغي الإشارة إلى أن بعض الوظيفيين (كايفانز بريتشارد على وجه التحديد وسيجفريد نادل إلى درجة ما) لا يقرون الاتجاه العام للوظيفية في إغفالها البعد التاريخي. ومن جانب آخر فإن بعض البنيويين يرفضون أيضا الاتجاه البنيوي الذي يمثله ليفي شتراوس الذي يغفل المعالجة التاريخية. ويمكننا أن نشير إلى جان بياجيه رغم انتمائه إلى مجال معرفي غير مجال علم الاجتماع. فكما اتضح لنا من قبل فإن جان بياجيه يقف ضد ليفي شتراوس لإغفاله التناقضات وأصل البنى وتطورها.

خامسا: يتمثل المبدأ المنهجي الخامس في دراسة البنية الاجتماعية في اعتبار أن أسلوب الحياة الاجتماعية للناس هو العنصر الأساسي في تحديد أشكال البنى الأخرى من سياسية وقانونية وأشكال للوعي. غير أن ذلك لا ينفي الاعتماد والتأثير المتبادلين بين العناصر المختلفة للبنية الاجتماعية فضلا عن الاستقلال النسبي لكل عنصر داخل البنية.

ويظهر الاتفاق بشأن هذا المبدأ المنهجي بين كل من الماركسية والبنيوية بدرجة ما – أما الوظيفية فتنظر إلى القيم باعتبارها الأسس المحددة حسبما اتضح لنا من وجهة نظر كل من رادكليف براون وبارسونز. غير أن بعض الوظيفيين، مثل ادموند ليتش وريموند فيرث، يتفقون مع الماركسية والبنيوية بالنسبة لهذا المنطلق المنهجي الخامس.

سادسا: والمبدأ المنهجي السادس هو اعتبار أن عوامل تطور البنية إنما تكمن في تناقضاتها الداخلية. والأنماط المميزة للتحولات التي تحدث داخل البنى الاجتماعية هي التي تمكننا من التمييز بين أنماط مختلفة من المجتمعات. والماركسية هي التي تنفرد بالقول بهذا المبدأ المنهجي.

إن هذه المبادئ المنهجية إنما تعكس حقيقة هامة ينبغي وضعها في الاعتبار عند الانطلاق في البحث العلمي وتناول قضايا علم الاجتماع. ونعني بذلك أن الأسس المنهجية الصائبة لتناول القضايا الاجتماعية إنما تعني ضرورة تفادي النزعة الإمبريقية التي تقنع بما يمكن ملاحظته. فالمعرفة العلمية بالحياة الاجتماعية بكافة جوانبها إنما تعني عدم الاكتفاء بوصف المظاهر الخارجية للظواهر الاجتماعية. ولا يمكن أن نقف عند تصوراتنا التلقائية حول تلك الظواهر. بل ينبغي أن نتخطى تلك

التصورات المباشرة للوصول إلى المنطق الداخلي للواقع الاجتماعي لتناول هذه الواقع بكافة تفاصيله، ولكي نتتبع الروابط الداخلية ونحلل أشكال تطوره.

إن مصدر الخلط في المعرفة العلمية ينبع من أن الواقع المباشر يمثل لنا نقطة البدء في التصورات. غير أن البحث العلمي لا ينبغي أن يقف عند هذا المستوى، بل ينبغي أن يتخطى هذا الوعي التلقائي. فالوصول إلى فهم صائب للواقع الاجتماعي (ودراستنا لمفهوم البنية الاجتماعية تؤكد ذلك) يعني أن النموذج الذي يشيده العلم ينبغي أن يكون مماثلا لا للواقع المرئي، الذي يمكن ملاحظته بشكل مباشر، وإنما لواقع يختفي وراءه.

ومن هنا تظهر أهمية المبادئ المنهجية التي تمكن البحث الاجتماعي من الانتقال من مجرد وصف الواقع الاجتماعي إلى فهم روابطه الداخلية وقوانين حركته. ومن ثم يستطيع علم الاجتماع أن يستكشف الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية.

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

(أ) كتب ورسائل جامعية :

1- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1966.

2- أرمان كوفيلييه، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي وعباس أحمد الشربيني، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961.
3- امانويل كنت، مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة يمكن أن تصير علما، ترجمة نازلي إسماعيل حسين، ومراجعة عبد الرحمن بدوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.
4- اميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمه وقدم له محمود قاسم وراجعه السيد محمد بدوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1974.
5- ايفان أ. ايفانز بريتشارد، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمه أحمد أبو زيد، الهيئة المصرية لكتاب، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1974.
6- د. برنال، رسالة العلم الاجتماعية، ترجمة إبراهيم حلمي عبد الرحمن ومراجعة محمود علي فضلي، إدارة الترجمة بوزارة المعارف العمومية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1949.
7- بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون، دار الكتب الجامعية، اسكندرية، الطبعة الأولى، 1972.
8- جاستون بوتول، تاريخ علم الاجتماع، ترجمة محمد عاطف غيث وعباس الشربيني، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية 1964.
9- جان شينو وآخرون، حول نمط الإنتاج الآسيوي، نقله إلى العربية جورج طرابيشي، دار الحقيقة، بيروت، 1972.
10- ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج، ومراجعة عاطف غيث، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970.
11- جورج بوليتزير، المادية والمثالية في الفلسفة، ترجمة إسماعيل المهدوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1957.
12- جورج بليخانوف، تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ومراجعة مراد وهبه، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 1975.
13- جورج جيرفيتش، علم الاجتماع عند ماركس الشاب، ترجمة صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1964.
14- جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، الجزء الأول، تعريب وتعليق خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964.
15- حسن الساعاتي، علم الاجتماعي الخلدوني – قواعد المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1974.
16- ر. كوسولابوف، الماركسية والحرية، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

17- زكي نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1958.
18- سيجموند فرويد، تفسير الأحلام، ترجمه مصطفى صفوان وراجعه مصطفى زيور، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1969.
19- صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق، في الاشتراكية العربية – ماركس يدحض الماركسية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
20- عبد الباسط محمد حسن وآخرون، أسس علم الاجتماع، مطبعة البيان العربي، القاهرة (التاريخ غير مبين).
21- فردريك انجلز، التفسير الاشتراكي للتاريخ، عربها وعلق عليها راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1968.
22- ف. كونستانتيلوف وف. كيل، علم الاجتماع الماركسي، ترجمة سعد صموئيل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970.
23- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الألماني، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الاسكندرية، طبعة أولى، 1971.
24- ماكس فيبر، صنعة العلم، تعريب أسعد رزوق، الدار العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1972.
25- محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971.
26- محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، 1972.
27- محمد فتحي الشنيطي، الفلسفة الماركسية أصولها الأيديولوجية وتطبيقاتها الاجتماعية، دار المعرفة، القاهرة، 1958.
28- مخطوطات كارل ماركس لعام 1844، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1974.
29- نوربيرت فينر، السبرنتيكا، ترجمة رمسيس شحاته واسحق إبراهيم حنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.
30- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون ومراجعة محمد عاطف غيث، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1970.
31- هانز ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

32- هربرت ماركيوز، العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

(ب) دوريات :

33- أحمد القصير، «المنهج الجدلي في علم الاجتماع»، في مجلة «الآداب»، بيروت، نيسان (ابريل)، 1972.

34- أ. ر. رادكليف براون، «في البناء الاجتماعي»، ترجمة عبد الحميد الزين ومراجعة أحمد أبو زيد، في «مجلة مطالعات في العلوم الاجتماعية»، مركز التعاون العلمي لليونسكو في الشرق الأوسط ودار المعارف بمصر، العددان السابع والثامن، صيف/ خريف 1960.

35- ايجور سوكولوف، «التقدم العلمي والتكنولوجي والتغير الاجتماعي»، ترجمة أحمد القصير، في مجلة «الكاتب»، العدد 157، ابريل 1974.

36- حسن الساعاتي، «تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر»، في «المجلة الاجتماعية القومية»، العدد الأول، يناير 1964.

37- جورج جورفيتش، «مفهوم البناء الاجتماعي»، ترجمة خليل صابات، في مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية»، العددان السابع والثامن، صيف/ خريف 1960.

38- ريموند فيرث، «بعض مبادئ البناء الاجتماعي»، ترجمة محمود محمد الشربيني مراجعة أحمد أبو زيد، في مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية»، العددان السابع والثامن، صيف/ خريف 1960.

39- لوسيان سيف، «موقع الفلسفة البنائية من المنهج العلمي»، ترجمة أحمد القصير، في مجلة «الكاتب» العدد 134، مايو 1972.

ثانيا : مراجع باللغات الأجنبية

A. BOOKS:

1. Althusser, L. For Marx, Penguin University Books, England, 1969.

2. Althusser, L. and Balibar, E. Reading Capital, Pantheon Books, New York, 1970.

3. Aron, R. Main Currents in Sociological Thought, Vol. 1, Basic Books Inc., New York, 1965.

4. Badcock, C. Levi-Strauss: Structuralism and Sociological Theory, Holmes and Meier Publishers, New York, 1976.

5. Bottomore, T. And Rubel, M. (eds.), Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Pelican Books, London, 1963.

6. Carver, T. (ed.), Karl Marx: Texts on Method, Barnes and Noble Books, New York, 1975.

7. Davis, K. «The Myth of Functional Analysis as a Speical Method in Sociology and Anthropology», in N. Demerath III and R. Peterson (eds.), System, Change and Conflict, Free Press, New York, 1967.

8. Engels, F. Anti-Duhring, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962.

9. Ginsberg, M. Essays in Sociology and Social Philosophy, Penguin Books, England, 1968.

10. Glezerman, G. The laws of Social Development, Foreign Languages Publishing House, Moscow, (n.d.).

11. Godelier, M. Rationality and Irrationality in Economics, New Left Books, London, 1972.

12. Godlier, M. «Structure and Contradiction in Capital», in R. Blackburn (ed.), Ideology in Social Science, Fontana-Collins, Glasgow, 1975.

13. Gouldner, A. The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann, London, 1972.

14. Gutvitch, G. Traite de Sociologies, Tome Premier, Presses Universities de France, Paris, 1962.

15. Kelle, V. and Kovalson, M. Historical Materialism, Progress Publishers, Moscow, 1973.

16. Leach, E. Re-thinking Anthropology, Athelones Press, London, 1961.

17. Lenin, V. Collected Works, Vol. 1, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962.

18. Lenin, V. Collected Works, Vol. 14, Foreign Language Publishing House, Moscow, 1962.

19. Lenin, V. The Three Sources and The Three Component parts of Marxism, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962.

20. Levi-Strauss, C. The Elementary Structures of Kinship, Eyre and Spottiswoode, London, 1969.

21. Levi-Strauss, C. Structural Anthropology, Penguin University Books, England, 1968.

22. Marx, K. A Contribution to the Critique of Political Economy, Progress Publishers, Moscow, 1970.

23. Marx, K. Capital, Vol. 1, Progress Publishers, Moscow, (n.d.).

24. Marx, K. Capital, Vol.II, Progress Publishers, Moscow, 1971.

25. Marx, K. Capital, Vol. III, Progress Publishers, Moscow, 1974.

26. Marx, K. The Eighteenth of Brumaire: Louis Bonaparte, Progress Publishers, Moscow, 1964.

27. Marx, K. Pre-Capitalist Economic Formation, International Publishers, New York, Seventh Printing, 1972.

28. Marx, K. The Poverty of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1973.

29. Marx, K. Theories of Surplus Value, Progress Publishers, Moscow, 1963.

30. Marx, K. and Engels, F. The German Ideology, Progress Publishers, Moscow, 1964.

31. Marx, K. and Engels, F. Manifesto of The Communist Party, Foreign Languages Press, Peking, 1965.

32. Marx, K. and Engels, F. Selected Correspondence, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1958.

33. Marx, K. and Engels F. Selected Works, Vol. II, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1958.

34. Merton, R. Social Theory and Social Structure, Free Press, Glencoe, 1957.

35. Merton, R. Sociological Ambivalence and Other Essays, Free Press, New York, 1976.

36. Moskvichov, L. The End of Ideology: Illusion and Reality, Progress Publishers, Moscow, 1974.

37. Myrdal, G, Value in Social Theory – a Selection of Essays on Mythology, Harper and Brothers, New York, 1958.

38. Nadel, S. The Theory of Social Structure, Free Press, Viencoe, 1958.

39. Nutini, H. «Some Considerations on the Nature of Social Structure and Model Building: A Critique of Claude Levi-Strauss and Edmund Leach», in E. Hayes and T. Hayes (eds.), Claude Levi-Strauss: The Anthropologist as Hero, M.T.T. Press, England, 1973.

40. Parsons, T. «The Present Status of Structural-Functional Theory in Sociology», in L. Coses (ed.), The Idea of Social Structure-Papers in Honor of Robert K. Merton, Harcourt Brace Jovanovich Inc., New York, 1975.

41. Parsons, T. Essays in Sociological Theory Pure and Applied, Free Press, Glencoe, 1949.

42. Parsons, T. Essays in Sociological Theory, Free Press, New York, 1964.

43. Parsons, T. Structure and Process in Modern Societies, Free Press, Glencoe, 1960.

44. Parsons, T. The Structure of Social Action, Free Press, Glencoe, 1949.

45. Piaget, J. Structuralism, Rutledge and Kegan Paul, London, 1971.

46. Radcliffe-Brown, A. Structure and Function in Primitive Society, Oxford University Press, London, 1952.

47. Rosental, M. and Yudin, p. (eds.), A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1976.

48. Saifulin M. (ed.), The Future of Society, Progress Publishers, Moscow, 1973.

49. Vanden Berghe, P., «Dialectic and Functionalism Toward a Synthesis» in Demerath III and R. Peterson (eds.), System, Change and Conflict, Free Press, New York, 1967.

50. Waddington, C. The Scientific Attitude, Pelican Books, London, 1948.

51. Weber, M. On the Methodology of the Social Sciences, Free Press, Gloncce _Illinois, 1949.

52. Winch, P. The Idea of a Social Science and its Relation to Philosophy, Routledge and Kegan Paul, London, Eighth impression, 1973.

53. Zeitlin, I. Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall inc., New Jersy, 1968.

54. Zivkovic. L. «The Structure of Marxist Sociology, in P. Berger (ed.), Marxism and Sociology, Appleton-Century _Crofts. New York, 1969.

B. Periodicals:

55. La Nouvelle Revue Internationale Juin, 1971 .

56. Peace, Freedom and Socialism, May 1971.

الفهرس